الجمهـورية الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

كلية: الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الاحتجاج بالأحاديث النبوية في المسائل النحوية

–دراسة تطبيقية في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك–

مذكرة معدة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

تخصص: لسانيات عامة

من إعداد الطالبـتين:

✓ سميرة رابحي

✓ نعيمة سعيدي

إشراف الأستاذ:

* عمار زربيط

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
لزهر كرشو	استاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمه لخصر –الوادي	رئيسا
عمار زربيط	استاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخصر –الوادي	مشرفا مقرراً
أحمد الشايب عرباوي	استاذ مساعد أ	جامعة الشهيد حمه لخصر –الوادي	عضو مناقشا

السنة الجامعية: 1438 ـ 1439هـ / 2017 ـ 2018م

شكر وعرفان

نشكر الله تعالى الذي منَّا علينا بنعمٍ كثيرةٍ ،لا تحصى أعظمها نعمة الإسلام ،ونشكره تعالى أيضًا على أن منَّا علينا بإنجاز هذا البحث ،ونسأله عز وجل، أن يوزعنا بأن نشكر نعمته التي أنعمها علينا وعلى والدينا ، وأن نعمل صالحا يرضاه إنه سميع مجيب الدعوات .

وبعد شكر الله تعالى نتوجه بشكرنا العميق لأستاذنا المشرف "عمار زريبط" على ما أفادنا من توجيهات في البحث طيلة فترة الإشراف، وعلى حسن تعامله معنا ، فجزاه الله عنا كل خير ،فقد كان حريصا كل الحرص على إبراز المادة العلمية بأجود صورةٍ مع توجيهنا إلى دقة العبارة، وسلامة التركيب .

كما نتقدم بجزيل الشكر للوالدين الكريمين اللذان ظلا عونا لنا طيلة مسارنا في البحث، فمن لم يشكر لوالديه لم يشكر الله . نسأل الله أن يحفظهما وأن يطيل في أعمارهما .

كما نشكر كل الاخوة والأخوات على مساندتهم لنا وصبرهم معنا طول مدة الدراسة .

كما نتقدم جزيل الشكر والامتنان إلى جميع الزميلات في كلية الآداب على جهودهم الطيبة .

وأخيرًا ، نشكر كل من ساعدنا ووقف بجانبنا ، أو أعارنا كتابا أو دعا لنا بالتوفيق، أو شجعنا على مواصلة طريق العلم .

وصل اللهم على سيدنا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين .

مقدمة

اللغة وسيلة يعبر بها الفرد عن مشاعره وأفكاره، وأداة للتفاهم مع أبناء جنسه، وهي مستودع تراث الأمم وخبرتها، ووعاء لنقل التراث من جيل إلى جيل. واللغة العربية هي لسان الأمة العربية والإسلامية، وهي لغة حية عرفت بتراثها اللغوي وتنوع أساليبها وكثرة مجازاتها، وجمال القول فيها، وقد شَرُفت بأن أنزل الله بها أشرف كتبه. فحق لهذه اللغة أن تحظى بالاهتمام، فسخّر الله لها علماء استنبطوا منها قواعدها التي التزمها الناطقون بها فحفظت ألسنتهم من اللحن والخطأ الذي دخلها بسبب احتكاكهم بالشعوب الأخرى، وقد توسّع العلماء في هذا المجال حتى صار علما مستقلا بذاته عرف بعلم النحو.

فعلم النحو يعد آلة ضرورية لحفظ اللغة العربية ؛ وأهمية النحو تنبع من أهمية اللغة نفسها، فإذا كانت الغاية هي حفظ اللغة من اللحن وضمان سلامة انتقالها من جيل إلى جيل ، من غير تغيير ولا تبديل ، فإن علم النحو هو الذي يكفل الوصول إلى هذه الغاية عن طريق قواعده وأحكامه التي استنبطها النحاة من المدونة اللغوية العربية ، وقد شملت هذه المدونة القرآن الكريم، وكلام العرب شعرا ونثرا، باتفاق علماء هذا الشأن، وأما الحديث النبوي الشريف –وهو كلام النبي صلى الله عليه وسلم– فقد كان محل خلاف بين هؤلاء العلماء، وقد انبنى خلافهم على أسباب ذكروها ، وانقسموا على أساسها إلى ثلاثة أقسام: فمنهم المانع من الاستدلال بالحديث النبوي في المجال النحوي، ومنهم المجوّز، ومنهم المتوسط أو المقتصد في ذلك.

ورغبة منا في استجلاء الحقيقة في هذا الأمر اخترنا أن يكون موضوع بحثنا حول الاحتجاج بالأحاديث النبوية في المسائل النحوية، وقد دعانا إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب أهمها:

1–الرغبة في معرفة الأسباب التي لأجلها عزف النحاة القدامى عن الاستشهاد بالحديث النبوي في المجال النحوي مع أن الرسول–صلى الله عليه وسلم– هو أفصح العرب.

2–معرفة مدى صوابية المنهج الذي اعتمده بعض النحاة المتأخرين في تعاملهم مع الحديث النبوي الشريف، حيث اعتبروا الأحاديث المدونة في الكتب وصحّ سندها إلى النبي – صلى الله عليه

وسلم- عدوها حجة في النحو مثلها مثل سائر النصوص الأخرى المحتج بها من القرآن الكريم ، وكلام العرب شعره ونثره.

3-قلة البحوث العلمية المنجزة في هذا الجانب، وخصوصا ما كان منها في الجانب التطبيقي، وكيفية استثمار نصوص الحديث النبوي في إثراء قواعد النحو.

وبناء على ما سبق ارتأينا أن تصاغ اشكالية البحث على النحو التالي:

-ما هي الأسباب التي جعلت النحاة الأوائل لا يستشهدون بالحديث الشريف؟ وإذا كان النحاة الأوائل كوفيون وبصريون ، لم يعتمدوا على الحديث النبوي في التقعيد النحوي لكون تلك الأحاديث لم تكن مجموعة ولا منقّحة في تلك الحقبة من تاريخ النحو العربي، ومن ثمّ لم يعرف صحيحها من ضعيفها؛ فلم عارض بعض النحاة المتأخرين الاحتجاج بالاحاديث النبوية في مسائل النحو بعد أن غدت مجموعة ومصنّفة في كتب الصحاح، كصحيحي البخاري ومسلم وغيرهما؟

-ما هي أدلة العلماء الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوي في المجال النحوي ، وما هي الأسباب التي استندوا عليها في ذلك، وهل يعتبرون بذلك قد قدّموا خدمة للنحو خاصة ، وللعربية عامة أم لا؟

وتقتضي هذه الاشكالية القيام بعملية قراءة للكتب والمؤلفات التي ألفت في النحو منذ عصر سيبويه إلى عصرنا الحاضر لمعرفة موقف المانعين من الاستدلال بالحديث النبوي في النحو والمجوّزين والمتوسطين، ومعرفة الأسس التي بنى عليها كل منهم موقفه.

كما تقتضي هذه الاشكالية أيضا في جزء منها اعتماد مدونة تتجلى فيها كيفية استثمار النصوص الحديثية في صياغة قواعد نحوية، فوقع اختيارنا على كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك- ليكون المدونة التطبيقية المنوطة بهذه الدراسة، ومن ثم جاء

هذا البحث موسوما ب"الاحتجاج بالاحاديث النبوية في المسائل النحوية –دراسة تطبيقية في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك–

وللاجابة عن الاشكالية السابقة قسمنا البحث إلى مدخل وفصلين، على أن تكون هذه الثلاثة مسبوقة بمقدمة متلوة بخاتمة

المدخل: وعرّفنا فيه بالمصطلحات الأساسية التي انبنى عليها البحث

الفصل الأول: وهو يمثل الاطار النظري لهذه الدراسة، وقد تناولنا فيه موقف النحاة قديما وحديثا من الاستدلال بالحديث النبوي في المجال النحوي

الفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة تطبيقية وقد خصّصناه لدراسة نماذج مختارة من كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك

الخاتمة: وقد ضمّناها أهم ما توصّلنا إليه من نتائج عند الفراغ من هذا البحث

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يكون المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بوصف الظاهرة وتحليلها، مع الاستعانة بالمناهج الأخرى عند الحاجة

وقد رجعنا أثناء إنجاز هذه الدراسة إلى مجموعة من المصادر والمراجع أهمها:

-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي.

-أصول التفكير النحوي لعلي أبو المكارم .

-الاقتراح في أصول النحو لجلال الدين السيوطي.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي لخديجة الحديثي.

- في أصول النحو لسعيد الأفغاني.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك.

- الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل البخاري.

وقد واجهتنا في إنجاز هذا البحث صعوبات أهمها:

-كثرة المراجع مما أدى الى صعوبة التنسيق بين المعلومات ، فهي متفقة حينا، ومختلفة حينا آخر، ومتعارضة حينا ثالثا.

-قلة الدراسات التي تخص الحديث النبوي الشريف وعلاقته بالنحو.

وفي الأخير نتقدم بالشكر إلى كل من يستحق الشكر فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"؛ لذلك من الواجب أن نشكر الأستاذ المشرف "عمار زربيط" جزيل الشكر على ما بذله من جهد واهتمام بهذا البحث، وقد كانت تصويباته وتوجيهاته بمثابة منارة أنارت لنا الطريق، جزاه الله عنا خيرا وجعله دائما في خدمة العلم.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الوادي، وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا البحث.

وفي الختام نأمل أن نكون قد وفقنا في انجاز هذا البحث، وإن كانت الأخرى فحسبنا أننا لم ندّخر جهدا، وما توفيقنا إلا بالله.

مدخل

مفاهيم ومصطلحات

تعد الكلمات المفاتيح من عنوان المذكرة الأسس المشكلة لموضوع الدراسة، فهي التي تضبط المجال الذي يدور فيه البحث وتعبر عن مضامينه، وتحدد موقعه من الدراسات المتداخلة كما تمكن القارئ من الولوج فيه على بينة من أمره، ولذا كان لزاما علينا التعريف بها (لغة واصطلاحا)، وانطلاقا من تفكيك العنوان تحصلنا على الكلمات التالية:

-الاحتجاج

-مصطلحات مرادفة للاحتجاج(الاستشهاد، الاستدلال، التمثيل)

-الحديث النبوي الشريف.

-المسائل النحوية

وسنحاول الوقوف على مفاهيمها حسب الترتيب السابق

أولا- تعريف المصطلحات:

1-مفهوم الاحتجاج

1-1-لغة:

جاء في لسان العرب: "الحجة: البرهان، وقيل: الحجة ما دوفع به الخصم، وقال الأزهري: ومن أمثال العرب: لجّ فحجّ، معناه لجّ فغلب من لاجه بحججه، يقال حاججته أحاجه حجاجا ومحاجة حتى حاججته أي غلبته بالحجج، والحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة"[1].

[1] ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج3، (مادة حجج)، ص 53.

وقال الأزهري: "الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، وهو رجل مِحجاج أي جدل [...] والتحاج: التخاصم وجمع الحجة حجج وحجاج [...] واحتج بالشيء: اتخذه حجة. وقال أيضا: إنما سميت حجة لأنها تُحَج أي تُقصَد، لأن القصد لها وإليها[...]والحجة الدليل والبرهان[1].

فمن خلال النقول السابقة يتبين أن الاحتجاج لغة هو تلمس الحجة ثم الإبانة عنها وإيضاحها

1-2 – اصطلاحا:

هو "إثبات صحة قاعدة واستعمال كلمة أو تركيب بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم بالسليقة"[2].

-الاحتجاج هو: "الاستدلال بأقوال من يحتج بهم في مجال اللغة والنحو، يرادفه الاستشهاد ويقابله التمثيل [3]."

-الاحتجاج يراد به: "إثبات شيء بدليل نقلي يعود إلى من يصح الاحتجاج به لتوثيق مسألة من المسائل، أو ما يؤتى به من الكلام الفصيح ليشهد بصحة العبارة دلاليا أو نحويا، ومدى موافقتها أو مخالفتها للعرف اللغوي".[4]

فالاحتجاج إذن هو البراهين التي تؤخذ من نصوص اللغة للدلالة على صحة الرأي أو القاعدة.

-2–مرادفات الاحتجاج:

يصادفنا في كتب التراث، وبعض الدراسات اللغوية توظيف أربع مصطلحات بدلالات متقاربة وهذه المصطلحات هي: الاحتجاج، و الاستشهاد، و الاستدلال، والتمثيل.

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، (مادة حجج) ص-ص57، 59.

[2] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، دار الفكر، دمشق، 1383هـ-1964م، ص 6.

[3] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 1405هـ-1985م، ص61.

[4] صالح بالعيد، في أصول النحو، د-ط، دار هومه، الجزائر، 2005، ص91 .

2-1- الاستشهاد:

2-1-1-لغة:

يقول ابن منظور: "الشاهد، العالم الذي يبين ما عَلمَه، واستشهد سأله الشهادة، وفي التنزيل العزيز: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ ﴾[1]، والشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا، وربما قالوا شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف، وشهد الشاهد عند الحاكم أي بين ما يعلمه وأظهره، يدل على ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ أَن يَعۡمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِ ﴾[2]، والمشاهدة؛ المعاينة، وأشهدته على كذا فشهد عليه أي صار شاهدا عليه، والشاهد؛ اللسان من قولهم لفلان شاهد حسن أي عبارة جميلة"[3].

أما الفيروز أبادي؛ فقد أضاف معنى آخر، حيث قال: "واستشهده سأله أن يشهد، والشهيد تكسر شينه، والشاهد الأمين في الشهادة"[4].

فمن خلال هذه المعاني التي ذكرتها المعاجم للاستشهاد يتبين لنا أن المقصود بالاستشهاد في اللغة هو الإخبار بما يفيد القطع.

2-1-2--اصطلاحا:

"هو الدليل الذي يعتمد عليه في الأخذ بقاعدة ما، ورفض أخرى، أو هو ما يذكر لإثبات قاعدة كلية من الكتاب أو السنة أو الكلام العربي الفصيح[5]".

---

[1] سورة البقرة، الآية، 282.

[2] سورة التوبة، الآية 17.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج 2، (مادة شهد) ص، ص 374، 375.

[4] الفيروز أبادي، (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، د-ط، دارا لحديث، القاهرة، -1429هـ-2008م، (مادة شهد) ص796.

[5] سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، د-ط، دار المعرفة الجامعية، 2003، ص71.وينظر، محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص119.

والمقصود بالدليل في هذا التعريف هو الدليل اللغوي الذي يقدمه النحوي شاهدا على صحة القاعدة النحوية المستنبطة من لغة العرب الخالصة والسليمة، شعرا كانت أم نثرا.

فالاستشهاد إذن في المجال النحوي هو التوظيف اللغوي لمجموعة من الأقوال التي بلغت مستوى عاليا من الفصاحة.

3-الاستدلال:

3-2-1-لغة:

-يقول ابن منظور: "فلان يدل على أقرانه[...] وهو يدل بفلان أي يثق به وقد دله على الطريق يدله دَلالة ودِلالة ودُلالة والفتح أعلى وفي حديث علي رضي الله عنه، في صفة الصحابة: "ويخرجون من عنده أدلة"؛ هو جمع دليل أي بما قد علموا فيدلون عليه الناس يعني يخرجون من عنده فقهاء فَجَعلُهم أنفسهم أدلة مبالغة.[1]

3-2-2-اصطلاحا:

"هو تقرير الدليل لإثبات المدلول، سواء كان ذلك من الأثر إلى المؤثر، فيسمى استدلالا إنّيا، أو بالعكس وسمى استدلالا لميا أو من أحد الأثرين إلى الآخر"[2].

وهو أيضا: "فعل المستدل، ويعني طلب معرفة الشيء من جهة غيره".[3]

[1] ينظر، ابن منظور، لسان العرب، ج1 (مادة دلل)، ص- ص، 247، 249.

[2] ينظر الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد)، التعريفات، تح: محمد صديق المنساوي، دط، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، دت، ص18.

[3] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة تح، لجنة إحياء التراث العربي، ط5، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1401هـ-1981م، ص61.

4-التمثيل:

4-3-1-لغة:

بالعودة إلى المعاجم العربية نجد أن لفظة "المثال" اشتقت من الأصل الثلاثي (الميم، الثاء واللام)، وهذا الأصل يدل على المماثلة والشبه والنظير. والجمع مثل وأمثال و أمثلة. فيقال مثله ومثله أي شبهه ونحوه في المعنى"[1].

4-3-2 -اصطلاحا:

-"هو تركيب مصنوع يضعه النحاة تطبيقا لقاعدة نحوية ومثالا عليها"، كما يعرّف بأنه ما يؤتى به دليلا على انطباق القاعدة النحوية على التركيب المستعمل"[2].

وهو أيضا ما يستدل به على القاعدة النحوية من جملة أو تركيب أو كلمة.[3] فهو إذن الوسيلة التي يلجأ إليها المتكلم لتوضيح فكرته، وتطبيقا لصحة قوله.

وإذا دققنا النظر في كل مصطلح من هذه المصطلحات، سنجد بينها فوارق كما أن بينها تداخلا. فالفرق بين الاحتجاج والاستدلال يكمن في" أن الاستدلال يعني طلب الشيء من جهة غيره

والاحتجاج هوطلب الاستقامة في النظر، سواء كان من جهة مايطلب معرفة، أو من جهة غيره".[4]

---

[1] الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1979م، ج4، (باب اللام) ص1816.

[2] دراغمة محمد ناجي حسين، الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، رسالة ماجستير في اللغة العربية جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012م، ص19.

[3] محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص108.

[4] أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ص61.

فالاحتجاج نابع من الطرف الذي يريد توصيل فكرته بأي وسيلة، أي أنه يكون بإرادة الطرف المحتج، بغية إقناع الخصم أو المتلقي، أما الاستدلال فيكون بطلب من المتلقي؛ أي أن المتلقي هو الذي يطلب الدليل أو البرهان من الطرف الأول.

أما الفرق بين الاحتجاج والاستشهاد فيكمن في: "أن الاحتجاج يستخدم غالبا في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق، ونصرة الرأي، أما الاستشهاد فهو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة، فيلتقي بالاحتجاج في البرهنة على صحة القاعدة المحتج بها".[1]

فالاحتجاج يستعمل في المواقف التي يحتدم فيها النزاع من أجل نصرة الرأي، والتفوّق على الخصم، أما الاستشهاد فهو إبلاغ الرأي القاطع والموثوق به للغير.

أما الفرق بين الاستشهاد والتمثيل فيعود إلى المادة اللغوية التي يسوقها النحوي، فإذا كانت فصيحة راقية فإنه يكون في مقام المستدل، أما إذا كانت بسيطة مصطنعة فإنه في مقام التمثيل. فالفرق بين الشواهد والأمثلة يتلخص في: "أن الشواهد إنما سيقت في الأصل لإثبات صحة القاعدة التي استنبطها النحويون القدماء بعد استقرائهم لكلام العرب، ويكثر سوقها ومناقشتها عندما يختلف النحويون في إجازة تركيب أو رفضه أو إجازة صيغة أو رفضها، فيحتاج المجيز أن يسوق نصا يشهد به على صحة دعواه، كما يكثر سوق الشواهد أيضا لبيان ما خرج عن القاعدة المستنبطة وشذّ عنها.

وعلى سبيل المثال إننا نلاحظ أن نصب المفعول به لا يساق له شاهد، وكذلك رفع المفعول به عند بناء الفعل للمجهول على أنه نائب فاعل؛ ولكن رفع المفعول به ونصب الفاعل يسوق له النحويون شاهدا، يقول صاحب التصريح: "سمع من كلامهم خَرَقَ الثوبُ المسمارَ وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ وكذلك نصب المفعول به مع بناء الفعل للمجهول، وإقامة غير المفعول به مقامه.

[1] ينظر، محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دط، عالم الكتب، القاهرة، 1972م، ص86.

فيسوق النحويون من الشواهد ما تيسر من القرآن الكريم ومن الشعر، فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1] ببناء يجزي للمجهول، ومن الشعر قول رؤبة بن العجاج:

لم يغن بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا الغنى إلا ذو هوى.[2]

"وكذلك كون صاحب الحال معرفة لا يساق له شاهد؛ أما كونه نكرة فإنه يساق له أكثر من شاهد "[3].

أما الأمثلة فهي جمل يسوقها المصنف ويصنعها بما يتفق مع التراكيب ليوضح بها القاعدة[4]، وتعد بمنزلة الجانب التطبيقي الإيضاحي للقاعدة وليست دليلا على صحتها.

ومما سبق نستنتج أن المعيار الأساسي والدقيق الذي يسعفنا في التفريق بين هذه المصطلحات هو اللغة المستعملة من قبل النحوي، فإذا كانت مصطنعة خارجة عن حدود الفصاحة تعليمية فهي مجرد لغة تمثيل، وأما إذا كانت لغة فصيحة سليمة يصلح النسج على منوالها، صادرة عن الأعراب في زمن الاستشهاد ومكان السليقة؛ فهي لغة استشهاد أو لغة احتجاج أو لغة استدلال".[5]

أما عن وجه التداخل بين هذه المصطلحات فيكمن في أن "الاستشهاد هو ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية، أي التي تنبني عليها هذه القواعد –كما تبين في مفهوم الاستشهاد – والاستشهاد بهذا التحديد" بعض مدلول الاحتجاج؛ فالاحتجاج هو الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقا.

وبهذا الإطلاق يشمل كون الأدلة نصوصا لغوية أو أصولا نحوية، ولكن كثيرا ما يستخدم هذان الاصطلاحان معا في التراث النحوي للدلالة على النصوص اللغوية التي كانت مصدر التقنين

[1] سورة الجاثية، الاية 14.

[2] محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، دط، منشأة المعارف، الإسكندرية، دت، ص، ص89، 90.

[3] المرجع نفسه، ص90.

[4] المرجع نفسه، ص90.

[5] صالح بالعيد، في أصول النحو، ص92.

والتقعيد، وهذه المعاني المحددة للاستشهاد والاحتجاج توضح العلاقة بينهما وبين التمثيل؛ فإن هذا الأخير يهدف إلى شرح القواعد النحوية بذكره لأمثلة لغوية توضح هذه القواعد دون أن تكون هذه الأمثلة المصدر الذي انبنت عليه واستنبطت منه تلك القواعد"[1].

و"الاحتجاج مايشتق من الاستشهاد فالنحوي عندما يسوق شاهدا فهو يقدم حجة أو دليلا على صحة كلامه؛ أما "التمثيل فهو مما ينبغي أن نحدد المقصود به في كليهما"[2]بمعنى أن النحوي يلجأ للتمثيل من أجل التبسيط والتوضيح؛ فالتمثيل خطوة تالية للاستشهاد والاحتجاج "فالاحتجاج يستخدم في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي والاستشهاد هو الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة، فيلتقي بالاحتجاج في البرهنة على صحة القاعدة المحتج بها، والاستشهاد هو المادة الأساس التي يحتج بها المحتج الذي يعتمد هذه المادة لتأكيد القاعدة أو دحضها"[3].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الاستشهاد هو المصطلح الدقيق الذي ينبغي أن يطلق على هذه العملية (عملية سوق الشواهد) وهو الأصل الذي تفرعت منه المصطلحات الأخرى.

ثانيا– أغراض الاحتجاج:

للاحتجاج غرضان هما كالتالي:

–الأول: لفظي يستعمل لإثبات صحة استعمال تركيب أو لفظ وما يتبع ذلك من القواعد في علم اللغة والنحو والصرف.

–**الثاني:** معنوي يستعمل لإثبات معنى كلمة ما وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية في علم المعاني والبيان والبديع، وقد تشدد علماء اللغة والنحو في شروط قبول النوع الأول من الاحتجاج وبذلك لم

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006، ص219.
[2] صالح بالعيد، في أصول النحو، ص 92.
[3] ينظر، المرجع نفسه، ص92.

يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والنحو والصرف إلا بكلام من يوثق بفصاحتهم من العرب الخلّص وحددوا ذلك ضمن عصر معين وقبائل معينة تدخل ضمن دائرة الاحتجاج أما عن النوع الثاني فقد جوّزوا الاستشهاد عليه بكلام المولّدين وغيرهم من المتأخرين فقد احتج المبرد بشعر أبي تمام (ت231هـ) واحتج ابن جني بشعر المتنبي (ت354هـ) وقال إن المعاني يتناهبها المولدون، كما يتناهبها المتقدمون، كما استشهد الزمخشري بشعر المتنبي والبحتري (ت254هـ) وأبي نواس (ت198هـ).[1]

ثالثا –دائرة الاحتجاج:

ساق اللغويون والنحاة معاييرَ وأسسا استندوا عليها في قبول الرواية عن العرب والاحتجاج بها فحددوا ذلك بثلاثة شروط وهي:

-1-الانتماء المكاني:

اعتمد اللغويون والنحاة على أخذ اللغة وشواهدها عن عرب البادية الذين يقطنون وسط الجزيرة العربية إيمانا منهم بأن لغة الحواضر خالطها غيرها من لغات غير العرب ، ومن ثم ضعفت لغتهم وفسدت ألسنتهم، وإلى ذلك السبب أشار ابن جني في خصائصه بالقول: "إن كلام أهل الحضر مضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم وتأليفهم إلا أنهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح"[2].

ويرى النحاة واللغويون بأن اللغة تؤخذ ويحتج بها إذا سمعت عن العرب الخلّص من سكان البوادي وهم : تميم وقيس وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.[3]وتم استثناء باقي القبائل ولم يؤخذ بلغتها لأن بعضها كانت متاخمة لأمم أجنبية أحاطت بجزيرة العرب، منها الفرس والأنباط

[1] محمد صالح شريف العسكري، (الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين)، آفاق الحضارة الإسلامية، العدد الثاني، 1431هـ، ص98.

[2] ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتاب المصرية، 1952م، 29/2.

[3] السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الاقتراح في أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دط، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ-2006م، ص-ص101-103.

والبيزنطيين والأحباش وبعضها خالطت الأجانب بواسطة التجارة أو المجاورة ومنها بنو حنيفة، وسكان اليمامة وثقيف في الطائف، فقد كانت لديهم تجارة مع أهل اليمن المقيمين عندهم، ومنها كذلك أهل الحجاز؛ الذين اختلطوا بغيرهم من الأجانب في المواسم المشهورة عندهم[1].

فعلماء العربية قد أسسوا فصاحة القبيلة على دعامتين:

-**الأولى**: مقدار قرب مساكنها من مكة وما حولها.

-**الثانية**: مقدار توغّلها في البداوة، لذلك نجدهم يعتزون بلغة القبائل الحجازية بوجه عام وقبائل نجد ووسط الجزيرة ويرفضون الأخذ عن القبائل التي كانت مساكنها في أطراف الجزيرة وعلى حدودها ونلحظ هذا في احتكامهم في مسائل اللغة.[2]

-2-الانتماء الزماني:

لقد حددت الفترة الزمنية للاستشهاد بمائة وخمسين سنة (150) قبل الإسلام ومائة وخمسين (150) بعده، أو بنهاية القرن الثاني هجري فيما يخص البيئة الحضرية ، أما فيما يخص البيئات البدوية فقد حُدّدت الفترة الزمنية لها بمائة وخمسين سنة (150) قبل الإسلام وثلاثمائة وخمسين سنة (350) بعده[3]. أي أواخر القرن الرابع هجري.

وعندما قام العلماء بتحديد عصر الاحتجاج، أجمعوا على عدم الاحتجاج بكلام المولّدين والمحدَثين، وأول هؤلاء الشعراء المحدثين "بشار بن برد" (ت 197هـ).

[1] محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ط3، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983، ص45.

[2] ينظر، ابراهيم أنيس، اللهجات العربية، دط، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة، دت، ص-ص30-35.

[3] مجاهد عبد الكريم، علم اللسان العربي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 192.

ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: "ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت149 هـ) وهو آخر الحجج"[1]، كما استشهدوا أيضا بكلام عمارة بن عقيل، فالمبرد يقول: "ختمت الفصاحة في شعر المحدثين بعمارة بن عقيل" وأبو عبد الله الشجري، ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع.

إن المعيار الذي اتبعه اللغويون قديما وحديثا في الحكم على الشعر والشاعر هو معيار قد لا يسمح لبعض الأسماء ليكونوا من الشعراء المحتج بشعرهم، وقد يكون سببا في إخراج شعره من دائرة الحجية في الاستشهاد، ذلك أن التأخر في الزمن في رأيهم هو دليل على احتمال وقوع الخطأ وتسرب الدخيل، لذلك سارعوا إلى حصر الاحتجاج بما حدّدوه.[2]

-3- معرفة القائل:

توثيق الشاهد النحوي أساس منهجي في بناء قاعدة نحوية سليمة، تكون سببا في إدخاله حيز الاستشهاد النحوي؛ [3]لأن التوثيق يعد شرطا أساسيا للاحتجاج، لذلك كان اللغويون النحويون حرصين على التحرّي عن صحة الشواهد ومعرفة قائليها وردّها إلى أصحابها.

ومما يدل على هذه العناية هو إعراضهم عن الاحتجاج بشعر أو نثر يُجهل قائله وحجتهم في ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعا، أو أن يكون قائله مما لايوثق بكلامه.

وتعود عناية القدماء بقضايا التوثيق إلى الأهمية التي تؤديها، والتي تتمثل في الوقوف على شواهد لا توجد في دواوين الشعر المنسوبة إليهم، وبالتالي الفحص عن قائلها حتى يُعزى كل بيت إلى صاحبه، وكذلك الوقوف على روايات مخالفة للسائد المشهور وتصحيحها بالإضافة إلى وظائف الاحتجاج والاستدلال والبرهنة والتمثيل.[4]

---

[1] السيوطي، الاقتراح، ص148.

[2] محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص153.

[3] دراغمة، الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم، ص17.

[4] ينظر، صالحي عبد الرزاق، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج، دط، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010، ص، ص106، 107.

إن الاهتمام بنسبة الشاهد إلى قائله بدأ مبكرا فقد ظهرت مجموعة من الملحوظات التوثيقية لدى العديد من المؤلفين القدامى أمثال ابن سلام الجمحي في الطبقات والجاحظ في الحيوان، والأصفهاني في الأغاني.[1]

ويعد أبو عمرو الجرمي أول من بدأ بتوثيق الشواهد حين سارع إلى نسبة شواهد الكتاب لسيبويه فقال: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون (1050) فلألف عرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها.[2]

رابعا–مصادر الاحتجاج:

يمكن حصر مصادر الاحتجاج اللغوي في ثلاثة أنواع، ثابتة عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم كما يقول السيوطي فقد قرر علماء اللغة بعد جمعهم وتصنيفهم للمادة اللغوية أن روافدها تنحصر في ثلاثة أصول أو مصادر وهي: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب، وينقسم إلى قسمين هما (الشعر والنثر) وتعتبر هذه المصادر أدلة القياس المعتمدة في بناء النحو العربي وعلى هذا أجمع الدارسون.

1–القرآن الكريم:

"هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، والبيان والإعجاز وهو أفصح الكلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[3]، "والقرآن هو أساس الإسلام وقاعدته وهو كتاب العربية الأول والأكبر، وعليه يتوقف دين المسلمين ودنياهم.

[1] صالحي عبد الرزاق، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة، ص103.

[2] ينظر، دراغمة، الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم، ص18.

[3] البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ–1997م، 9/1.

فقد عني القرّاء بضبط لغات القرآن الكريم، وتحرير كلماته ومعرفة مخارج حروفه، وتوسعوا في شواهده".[1]

فقد أجمع العلماء على أن نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول والمصدر الأساسي في تقعيد اللغة العربية، فهو كتاب الله المنزل بلسان عربي مبين لقوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[2].

وقد عدّوه في أعلى درجات الفصاحة والبيان، يقول الراغب الأصفهاني (ت502هـ): "وألفاظ القرآن الكريم هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم. إليها مفزع حذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم"[3].

وقد أخذ النحويون بالشاهد القرآني بلا أدنى خلاف بينهم لأنه من لدن عزيز حكيم وهو في أعلى درجات الفصاحة عندهم ويمثل العربية الأصلية والأساليب العالية الرفيعة وهو أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل فهو الأصل الأول لمصادر الاستشهاد، وهو الدعامة التي ترتكز عليها مصادر الاستشهاد الأخرى.

2-الحديث النبوي الشريف:

وهو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد والاحتجاج بعد كلام الله عز وجل، وقد بين الشيخ محمد الخضر حسين المقصود بالحديث النبوي بقوله: "وتشمل كتب الحديث على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلا من أفعاله عليه السلام، أو حالا من أحواله، أو تحكي سوى ذلك من شؤون عامة أو خاصة تتصل بالذهن، بل يوجد في كثير من كتب الحديث

[1] لبيد السعيد، المصحف المرتل بواعثه ومخططاته، دط، دار الكتاب العربي، القاهرة، دت، ص28.

[2] سورة يوسف، الآية 2.

[3] الراغب الأصفهاني (أبي القاسم حسين بن محمد)، تح: مركز الدراسات والبحوث، دط، مكتبة نزار المصطفى، د ت، 4/1.

أقوال صادرة عن بعض التابعين وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظا من أقوال الصحابة أو أقوال بعض التابعين كعمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو إلى التابعين متى جاءت عن طريق المحدَثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها لإثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية "[1]، وقد احتج النحاة الأوائل بالحديث النبوي الشريف وإن كان هذا الاحتجاج قليلا وتابعهم في ذلك النحاة الذين جاءوا بعدهم على اختلاف أمصارهم، وإن كان متأخروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتج بها، إلا أنهم لم يتوسّعوا فيها.

أما نحاة الأندلس كابن مالك والسهيلي وابن خروف ومن جاء بعدهم من الأمصار الأخرى فقد توسعوا في الاحتجاج به واعتمدوا عليه في وضع قواعد جديدة أو استدراك قواعد على ماوضعه الأوائل على الحديث الذي قاموا باستقرائه من جديد، وأثبتوا ماجاء منه أو فيه من صور التعبير التي تختلف عمّا أثبته النحاة الأوائل.[2]

3-كلام العرب:

وهو المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج، وهو ما تكلمت به العرب على السجية والسليقة وهو يشمل كل ما قيل من أشعار العرب ونثرها في زمن الفصاحة، والنحويون عندما يتحدثون عن حجية كلام العرب إنما يقصدون هذا المعنى، يقول السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم".[3]

ولكن المطلع على الكتب اللغوية والنحوية القديمة يلاحظ اعتماد أصحابها على الشعر اعتمادا يكاد يكون كليا. فالشعر هو الكلام الموزون المقفى وقد لقي عناية كبيرة من طرف اللغويين حيث

[1] محمد الخضر حسين، (الاستشهاد بالحديث في اللغة)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الثاني، 1355هـ-1937م، ص197.
[2] صالح بالعيد، في أصول النحو، ص126.
[3] السيوطي، الاقتراح، ص 100.

اعتبروه الدعامة الأولى لهم، حتى خصصت كلمة الشاهد فأصبحت مقصورة على الشعر فقط ولا تهتم بما عداه، وقد قسم النحاة الشعر إلى أربع طبقات:

-الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم شعراء العصر الجاهلي كإمرئ القيس والأعشى وزهير بن أبي سلمى وعمرو بن كلثوم، فشعر هؤلاء يقع الاحتجاج به دون أي اعتراض.

-الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان بن ثابت وكعب بن زهير، فشعر هؤلاء حجة أيضا.

-الطبقة الثالثة: الشعراء الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق والأخطل.

-الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون هم ومن بعدهم كبشار بن برد وأبي نواس[1].

فالطبقتان الأولى والثانية يحتج بشعرهما في جميع علوم الأدب أي في النحو واللغة والصرف والمعاني والبيان وغيرها، أما الطبقة الثالثة فقد اختلفوا في صحة الاستشهاد بها، وذهب البغدادي صاحب الخزانة إلى جواز الاحتجاج بها، وأما الطبقة الرابعة فلا يحتج بكلامها في علوم اللغة والنحو والصرف خاصة وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس بالإجماع إبراهيم بن هرمة الذي ختم الأصمعي به الشعر، وعلى هذا أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولّدين والمحدثين في اللغة العربية.[2]

ويراد بالنثر مايلي:

أ-لغة الحديث المستعملة في التخاطب: وهي اللغة الدارجة المستعملة في البوادي أو في المدن طوال عصور الفصاحة".[3]

[1] البغدادي، الخزانة، 6/1.

[2] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص، ص 19، 20.

[3] سعيد جازم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ط1، دار الشروق، عمان، د ت، ص155.

ب-لغة الأمثال: وهي اللغة التي تستعمل من قبل فئة معينة في المجتمع تمتلك القدرة على التعبير عن المناسبات بأسلوب أدبي راق "فالأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ماحاولت من حاجاتها في المنطق بكناية من غير تصريح فيجتمع لها بذلك مزية: إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه، وقد ضربها النبي صلى الله عليه وسلم وتمثل بها هو ومن بعده من السلف".[1]

ولعل النحاة انصرفوا عن النثر لأنهم وجدوا في أبيات الشعر ما يغنيهم عن غيره من كلام العرب.[2]

خامسا -الحديث النبوي الشريف:

1-مفهوم الحديث

1-1-لغة:

الحديث نقيض القديم، والحدوث نقيض القدمة وأحدثه الله فحدث، وحدث أمرا، أي وقع واستحدثت خبرا؛ أي وجدت خبرا جديدا،[3] والحديث أيضا الجديد من الأشياء، الحديث الخبر يأتي على القليل والكثير والجمع أحاديث.[4] وقد وردت آيات في القرآن الكريم استعمل فيها لفظ الحديث مرادا به القرآن الكريم نحو قوله تعالى:﴿ **فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمۡ إِن لَّمۡ يُؤۡمِنُواْ بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا** ﴾[5] كما وردت لفظة حديث بمعنى البلاغ في قوله تعالى:﴿ **وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ** ﴾[6] أي بلغ ما أرسلت به.

---

[1] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد احمد جاد المولى، دط، دار الجيل، بيروت، د ت، 486/1..

[2] ينظر، الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، مصر، (1395هـ-1975م)، 9/2.

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج2، (مادة حدث)، ص 131.

[4] الفيروز أبادي، المحيط، ص 332.

[5] سورة الكهف، الآية 6.

[6] سورة الضحى، الآية 11.

والحديث والخبر مترادفان، فالحديث يأتي على قليل الخبر وكثيره، لأنه يأتي شيئا فشيئا،[1] وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ ﴾[2] و﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ﴾[3] أي خبر موسى وخبر الغاشية.

1-2 - اصطلاحا:

الحديث هو أقوال النبي صلى الله عليه وسلم ، ويدخل فيه أفعاله وتقريره، وذهب بعض العلماء إلى إدخال كل ما يضاف إلى النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث فقيل في تعريفه:

"علم الحديث أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله"؛ وهذا التعريف هو المشهور عند علماء الحديث.[4]

وقال السيوطي في تدريب الراوي: "قال ابن الكفاني في كتاب إرشاد المقاصد: "علم الحديث الخاص بالرواية" علم يشمل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها وضبطها وتحرير ألفاظها. أما علم الحديث الخاص بالدراية فهو علم يعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها".[5]

يقول الشيخ ابن تيمية (ت 768هـ): "الحديث النبوي هو عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به عنه بعد النبوة من قوله وفعله وإقراره "[6]، فالقول نحو ما روي أنه صلى الله عليه وسلم قال: ((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى))[7]، والفعل نحو ما روي أنه عليه الصلاة والسلام

---

[1] محمود الفجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ط2، دار أضواء السلف، الرياض، 1997م، ص، 50 .

[2] سورة النازعات، الآية 5.

[3] سورة الغاشية، الآية 1.

[4] طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ط1، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1995م، ص37.

[5] محمود الفجال، المرجع السابق، ص، ص51، 52.

[6] ينظر، محمد الزفزاف، التعريف بالقرآن والحديث، ط4، مكتبة الفلاح، الكويت، 1984م، ص، ص233، 234.

[7] البخاري (أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل)، الجامع الصحيح، ط1، دار ابن كثير، بيروت،1423هـ- 2002م، كتاب الإيمان، باب كيف كان بدء الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث: 1، ص7.

كان يتخول أصحابه بالموعظة، وأنه كان يعلمهم أعمال الصلاة ومناسك الحج، والتقرير أن يصدر من أصحابه عمل أو قول في حضرته، أو يبلغه ثم لا ينكره عليه، بل يسكت ويظهر عليه أمارات الرضا، كالذي روي عنه أنه لم ينكر على من أكل ضبًّا على مائدته.[1]

وقيل: "يضم إلى مشتملات الحديث أيضا ما كان من وصف خَلْقي له، ككونه كان عليه الصلاة والسلام ربعه غير طويل ولا قصير، أو خُلُقي ككونه عليه الصلاة والسلام أجود من الريح المرسلة في رمضان ولا يواجه أحدا بمكروه[2]، وعلى هذا يكون الحديث شاملا للحديث المرفوع[3] والموقوف[4]؛ إلا أن كلا منهما مضاف إليه صلى الله عليه وسلم.

وهناك من العلماء من عرف الحديث بأنه" ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل فقط." أما فيما يخص التقرير والأوصاف بنوعيها، فليست من مفهوم لفظ الحديث. وقيل أيضا: "هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول فقط"[5].

ولقد عرف النحاة الحديث النبوي الشريف :"بأنه قول النبي صلى الله عليه وسلم "فالنحويون يهتمون بالقول؛ لأنه موضوع النحو ومنبع استدلالهم واحتجاجهم ومرجع أحكامهم.[6]

[1] محمد الزفزاف، التعريف بالفران والحديث ، ص234.

[2] المرجع نفسه، ص234.

[3] المرفوع هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا عنه، أو تقريرا سواء أضافه صحابي أو تابعي ولا يكون متصلا دائما، فقد يسقط منه الصحابي فيكون مرسلا، وقد يسقط منه رجل واحد فيكون منقطعا، أو يسقط منه رجلان متتابعان فيكون معضلا. ينظر، شرف الدين علي الراجحي، مصطلح الحديث وأثره على المصطلح اللغوي عند العرب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م، ص91.

[4] الموقوف هو الذي تقف سلسلة إسناده عن الصحابي أو ما عرّفوه بقولهم: "ما روي عن الصحابة من قول له أو فعل متصلا كان أو منقطعا. ينظر، المرجع نفسه، ص91.

[5] محمد الزفزاف، المرجع السابق، ص234.

[6] هشام فالح حامد، ترك الاستشهاد بالحديث الشريف ظاهرة أندلسية، مجلة مداد الآداب، العدد 10، ص104.

2-أنواع الحديث ودرجاته:

ليست الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في درجة واحدة من حيث الصحة والضعف وإنما فيها الصحيح والضعيف والمتناهي في الصحة، والمتناهي في الضعف، وما بين بين، ولتسهيل معرفة هذه الأقسام اتفق معظم العلماء على تقسيمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية: صحيح وحسن وضعيف[1].

أما بالنسبة للحديث الموضوع فليس حديثا في الواقع، لكن العلماء أطلقوا عليه في أولا لأمر اسم الحديث، وبعد أن درسوه متنا وسندا تبين لهم وضعه، فأخرجوه من زمرة الحديث وما تسميتهم له باسم الحديث إلا باعتبار ما كان قبل فحصه ودراسته، أما بعد ذلك فهو خارج عن هذه التسمية ويحرم نقله وروايته.[2]

2-1-الحديث الصحيح:

وهو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله من أول السند إلى منتهاه ولم يكن شاذا ولا معللا.[3]

2-2-الحديث الحسن:

وهو ما كان في مرتبة متوسطة بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف، وهو ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء[4].

[1] بكري الشيخ أمين، أدب الحديث النبوي، ط3، دار الشروق، بيروت لبنان، 1396هـ-1976م، ص83.
[2] المرجع نفسه، ص83.
[3] ينظر، مصطفى سعيد الخن واللحام بديع السيد، الإيضاح في علوم الحديث والإصلاح، ط 5، دار الكلم الطيب، بيروت، 2004 م، ص 56.
[4] المرجع نفسه، ص 76.

2 –3-الحديث الضعيف:

عرفه الإمام النووي بقوله: "هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن"، وعرّفه آخرون بقولهم: "الحديث الذي لم يستكمل صفات القبول"[1].

3-مصادرالحديث:

وأهمها كتب الصحاح:

- الصحيحين للبخاري ومسلم.

-المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ).

-صحيح ابن خزيمة للإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت 311هـ).

-صحيح ابن حبان للحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي (ت354هـ).[2]

وهناك مصادر أخرى مهمة وموثوقة نذكر منها:

-الجامع (السنن) للإمام محمد بن عيسى بن سورة أبي عيسى الترمذي (ت 279هـ).

-السنن للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت275هـ).

-السنن للإمام أحمد بن شعيب بن علي أبي عبد الرحمان النسائي (ت303هـ).

-سنن المصطفى للإمام محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني (ت 273هـ).

-المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبي عبد الله السيباني المروزي (ت241هـ)[3].

[1] مصطفى سعيد الخن واللحام بديع السيد، الايضاح في علوم الحديث والاصلاح، ص97.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

[3] ينظر، المرجع نفسه، ص-ص84-87.

4-مراحل تدوين الحديث:

نال الحديث النبوي الشريف حظا وافرا من اهتمام المسلمين على اختلاف مذاهبهم منذ العصر الأول لظهور الرسالة الإسلامية وإلى يومنا هذا، ذلك لكونه في نظر المسلمين جميعا المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

فقد حظي الحديث النبوي باهتمام بالغ من المسلمين على مر العصور متمثلا في حفظه وروايته وتعليمه، وكتابته وتدوينه وشرحه، ولقد مرت عملية تدوين الحديث بعدة مراحل حتى انتظم التصنيف فيه، وهذه المراحل تتلخص فيما يلي:

4-1-التدوين في عصر النبوة:

لقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن تدوين الحديث في بداية الأمر غير أن ذلك النهي نُسِخ بعد ذلك بأحاديث أخرى دلت على الإباحة بعد أن زالت الخشية من الأسباب التي دعت إلى النهي من قبل، فكان عدد من الصحابة يملكون صحائف قد جمعوا فيها طائفة من أحاديث المصطفى كصحيفة عبد الله بن عمر بن العاص التي سماها "الصحيفة الصادقة"[1].

4-2-التدوين في عصر الخلفاء الراشدين والصحابة:

تشدد الخلفاء الراشدون كثيرا عند روايتهم للحديث فلا يروون الحديث إلا بعد تثبت وتمحيص، ورغم هذا التشدد فقد استمرت رواية الحديث وفق الضوابط والشروط الموضوعة لذلك، وكان ذلك حرصا منهم على سلامة القرآن الكريم.

فهذا أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ينهون عن التدوين فأبو بكر كان قد جمع بعض الأحاديث ثم أمر بإحراقها، وعمر بن الخطاب أراد أن يكتب الحديث فاستفتى

[1] إبراهيم فوزي، تدوين السنة، ط1، الرياض، 1994م، ص 42.

الصحابة فأشاروا عليه بالكتابة، فجعل يستخير الله شهرا فقد عزم الله على قلبه فقال: "إني كنت أريد أن أكتب السنن، وإني ذكرت قوما قبلكم كتبوا كتبا فأكبّوا عليها وتركوا كتاب الله"[1].

كما روي عن علي بن أبي طالب أنه قال في ما رواه عنه عبد الله بن يسار: "أعزم على كل من عنده كتاب إلا رجع فمحاه فإنما هلك الناس حيث تتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم عز وجل"[2].

ثم أتى الوقت الذي أصبح فيه الخلفاء الراشدون والصحابة يدوّنون الحديث ويحرصون على كتابته متراجعين على رأيهم في المنع، لتراجع ما أدى إلى ذلك المنع من أسباب بل طالبوا بالكتابة لوقوع أسباب دعت إليها كالوضع في الحديث لأهداف شخصية واجتماعية وعقدية وفكرية ظهرت مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية[3].

فهذا عمر بن الخطاب بعد أن استخار الله شهرا، عندما أشير عليه بالتدوين فامتنع عنه يقول: "قيدوا العلم بالكتاب "وهو نص الحديث الذي رواه أنس ابن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إباحة التدوين.[4]

[1] ينظر: ابراهيم فوزي، تدوين السنة، ص، ص49، 50.

[2] المرجع نفسه، ص، ص 53، 54.

[3] إسماعيل محمد البشير، الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية1421م، ص8.

[4] ابراهيم فوزي، المرجع السابق، ص57.

5-3-التدوين في عصر التابعين:

أنكر بعض التابعين التدوين وفضّلوا أخذ الحديث حفظا كما أخذه بعض الصحابة الذين لم يجيزوا الكتابة ومن هؤلاء التابعين الذين لم يجيزوا التدوين؛ الإمام الشعبي[1] والأوزاعي[2] وإبراهيم النخعي[3] وإبراهيم بن يزيد التيمي[4].

كما وجد من التابعين من يجيز الكتابة اقتداء بالصحابة، ومن هؤلاء؛ سعيد بن المسيب وعطاء بن أبي رباح بالإضافة إلى بعض التابعين ممن رجع عن رأيه الأول في الكتابة من أمثال الشعبي، وسعد بن جبير رضوان الله عليهم أجمعين[5].

ويفهم من هذا أن السنة النبوية الشريفة لم تدون في القرن الأول تدوينا شاملا وفي المصنفات، وإنما كانت في صحائف، وأن التدوين في شكل منظم إنما كان في عهد عمر بن عبد العزيز في القرن الثاني الهجري، وأن نقل الحديث بعد وفاة المصطفى كان المعول عليه فيه هو الحفظ، حتى قضى الله ويسر بمن يدونه في المدونات الكبرى.[6]

وفي أواخر عصر التابعين كثر الوضع في الحديث وازداد لأسباب عدة، فصار واجبا أو قريبا من الواجب أن يدون حماية لنصوص السنة من ذلك الخطر الشائع.[7]

---

[1] هو عامر بن شرا حيل علامة التابعين، ولد سنة سبعة عشرة هجري كان إماما حافظا وفقيها بارعا وروى الحديث عن علي بن أبي طالب وأبو هريرة، ولي قضاء الكوفة، وهو أكبر شيخ للإمام أبو حنيفة، ينظر، محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1378هـ، ص196.

[2] هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي، كان إمام أهل الشام في عصره بلا منازع، سمع الحديث عن جماعات من التابعين كقتادة وغيره، وروى عن سفيان ومالك، أجمع العلماء على إمامة والأوزاعي وغزارة فقهه، ينظر، المرجع نفسه، ص295.

[3] هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي من أكابر التابعين صلاحا وصدق رواية وحفظ للحديث وصاحب سنة، ينظر، الزركل(خير الدين بن محمود بن محمد بن علي)، الأعلام،ط15،دار العلم للملايين، 2007، 80/1.

[4] هو المدني الحافظ من علماء المدينة مع سالم ونافع وكان جده الحارث بن خالد بن صخر القرشي من أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم المهاجرين وهو ابن عم أبي بكر الصديق، كان فقيها ومحدثا، توفي سنة 120هـ. ينظر، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، دط، مؤسسة الرسالة، 1422هـ-2001م، ص295،296.

[5] إسماعيل محمد البشير، الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في شواهد التوضيح، ص 8.

[6] المرجع نفسه، ص9.

[7] إبراهيم فوزي، السنة قبل التدوين، ص57، وينظر: صبحي الصالح علوم الحديث ومصطلحاته، ط2، دار العلم للملايين بيروت، 1999م، ص41.

وعلى كل حال فما يتفق عليه أو يكاد يتفق عليه العلماء هو أن الحديث النبوي دون بصفة عامة ورسمية في نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني ولم يكد ينتهي القرن الثالث حتى كانت السنة كلها مدونة في الكتب من صحاح وسنن ومسانيد.

سادسا – تعريف المسائل النحوية

1- مفهوم النحو:

1-1-لغة: انتحاء هذا القبيل من العلم، ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه؛ ومنه سمي النحوي لأنه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب[...]ونحّاه فتنحىّ أي أزاله.

1-2 -**اصطلاحا:** يعرفه ابن جني فيقول: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفهم من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، وينطق بها وإن لم يكن منهم؛ وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها".[1]

وواضح من هذا التعريف أنه يميز بين نوعين من التناول في دراسة الكلمة الأول بسبب انضمامها إلى غيرها في تركيب معين، فهو داخل في ما اختصّ بعد ذلك باسم (النحو)، والثاني هو ما يُعنى بدراسة بنية الكلمة المفردة وهو يختصّ باسم (الصرف).

ويعرف ابن السراج النحو بقوله: "النحو؛ إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة".[2]

وقد شرح ابن السراج من خلال تعريفه للنحو مصطلح النحو فرأى أن يتتبع المتكلم كلام العرب أو بما نطقت به العرب، وينسج على منوالهم، فالملاحظ على هذا التعريف؛ أن النحو بوصفه

[1] ابن جني، الخصائص، 13/1

[2] ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996، 35/1.

علما هو انتحاء سمت كلام العرب، وهو الغاية المتوخاة من تدوين هذا العلم ودراسته كما رأينا في جل تعريفات القدامى.

فالنحو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء، أما موضوعه فهو الكلمات العربية، حيث يبحث في هذا العلم عما يعرض لها من إعراب وبناء.

وفائدته تكمن في صون اللسان عن الخطأ في المقال، أما غايته فهي الاستعانة على فهم معاني كلام الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.

2-تعريف المسألة:

2-1-**لغة**: سأل يسأل سؤالا، وسأله والجمع مسألة بالهمز وتساءلوا سأل بعضهم بعضا وفي التنزيل العزيز: "فاتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام"، والهمزة في هذا هي الأصل.[1]

فالمسائل جمع مسألة، وهي مصدر سأل يسأل سؤالا ومسألة، فهو من إطلاق المصدر على المفعول، كخَلْقِ بمعنى مخلوق، فكقولنا مسألة أي؛ مسؤولة؛ بمعنى يُسأل عنها.[2]

2-2 -**اصطلاحا**: جاء في التعريفات للجرجاني، (المسائل) هي المطالب التي بُرهن عليها بالعلم، ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها[3]، وهذا ملحوظ من خلال تقليب النظر في بعض أسفار أهل العلم الذين كثيرا ما يصدرون موضوعاتهم بإطلاقهم مسألة أو فيه مسائل ونحو ذلك. ثم يعقدوا تحت هذه المسائل مضامين من أدلة وبراهين وسؤالات تتولد منها نتيجة أو نتائج بسيطة أو مركبة ينشئها كاتبها أو يقربها لقارئها. [4]

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج11، (مادة سأل)ص318.

[2] خالد بن عبد العزيز السعيد، تأصيل بحث المسائل الفقهية، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 1431هـ-2010م، ص22.

[3] الجرجاني، التعريفات، ص177.

[4] خالد بن عبد العزيز السعيد، المرجع السابق، ص .23

و بإسقاط التعريف السابق للمسائل على المسائل النحوية يتبين أن المسائل النحوية هي تلك المطالب النحوية التي برهن عليها بالعلم، أو هي البرهان على أحوال أواخر الكلم بأدلة علمية، ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها ويستوجب ذلك العلم العلم بلغة العرب وقواعدها.

الفصل الأول

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

أولا– موقف القدماء من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

ثانيا– موقف المانعين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

ثالثا–موقف المجيزين للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

رابعا– موقف المتوسطين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

خامسا– موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف

يعد الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، وقد جعله الله تعالى مثيل القرآن في حجيته ولزوم العمل به، حيث قال الله تعالى: "﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾[1] وهو الشارح للقرآن والمفصّل لمجمله والموضّح لمبهمه و المخصّص لعامه، والمقّيد لمطلقه، فقد قال تعالى: ﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾[2].

وقد هيأ الله سبحانه وتعالى لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم العلماء الذين بذلوا جهودا مضنية في سبيل الذَّود عن حِياضها، وإبقائها نقية كما نقلت عن النبي صلى الله عليه وسلم، فحفظوها في صدورهم قبل أن يحفظوها في سطورهم، ورسموا في سبيل ذلك منهجا علميا فريدا لم تشهد له البشرية مثيلا على مدى تاريخها الطويل، فبينوا صحيح النقل من سقيمه ومقبوله من مردوده، به صين الدين من تحريف الغالين وتزييف المبطلين، وانتحال الجاهلين حيث حرص الصحابة على روايته رواية شفوية وذلك أن الحديث لم يدون في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم لاشتغال المسلمين بالقرآن وامتثالهم لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم في نهيهم عن كتابة الحديث.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ((خرج علينا رسول الله ونحن نكتب الأحاديث، فقال: ما هذا الذي تكتبونه؟ فقلنا أحاديث نسمعها منك. فقال: كتاب غير كتاب الله، أتدرون ما ظل الأمم قبلكم إلا بما كتبوا من الكتب مع كتاب الله، قلنا أنحدث عنك يا رسول الله؟ قال: حدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عني متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)) إلى غير ذلك من الأحاديث التي تحث على الرواية الشفوية وتنهى عن الكتابة إلى أن أمر عمر بن عبد العزيز (ت101هـ) ابن حزم بجمع الحديث، ثم جاءت محاولة شهاب الدين الصهري (ت124هـ) التي فتحت الباب على مصراعيه لتدوين الحديث فظهر موطأ الإمام مالك (ت179هـ) ومسند الإمام احمد (ت241هـ)، وسنن أبي داود (ت275هـ) والترمذي (ت 279هـ) والنسائي (ت303هـ).

[3] سورة النساء، الآية 80.

[2] سورة النحل، الآية، 44.

ولم يقف اهتمام المسلمين بالحديث عند جمعه فقط بل تعداه إلى السند والمتن وتولد عن هذا الاهتمام علم مستقل بمباحثه هو علم الحديث.

وقد أجمع علماء المسلمين بإجماعهم على فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم، وفصلوا القول في ذلك، فقد وصف الجاحظ كلام النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف وكما قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾[1]، وكيف وقد عاب التشديق واستعمل المبسوط في موضع البسط والمقصور في موضع القص، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمه ولم يتكلم إلا بكلام قد حُفَ بالعِصمة، وشُيِد بالتأييد ويُسر بالتوفيق وهذا الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام، وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة ولا زلّت له قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبث الخطب الطوال بالكلم القصي، ولا يلتبس إسكات الخصم لا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يبطئ ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر، ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعا ولا أصدق لفظا ولا أعدل وزنا ولا أجمل مذهبا ولا أكرم مطلبا، ولا أحسن موقعا، ولا أسهل مخرجا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين في فحواه من كلامه، صلى الله عليه وسلم"[2].

ولقد كان من المنهج الحق في البداهة أن يتقدم الحديث الشريف سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة والنحو والصرف والبلاغة، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من البيان النبوي، وفي مجال الاحتجاج به اتجه النحاة اتجاهات مختلفة. فمنهم من جوز الاحتجاج به ومنهم من منع، زمنهم من اخذ موقفا وسطا في ذلك.

[1] سورة ص، الآية 86.

[2] الجاحظ، البيان والتبيين، ص، ص17، 18.

أولا–موقف القدماء من الاحتجاج بالحديث النبوي:

لقد انصرف القدماء عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وبقوا صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج به، فاستدلوا كثيرا بشواهد من القرآن والشعر والنثر ولم يذهبوا للحديث إلا نادرا.إلى أن جاء علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الاشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع (ت686 هـ) الذي كان أول من نقل عنه أنه أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث، نقل عنه السيوطي أنه علل عدم احتجاج النحويين بالحديث بكونه مرويا بالمعنى قال السيوطي: " وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأوْلى في إثبات فصيح اللفظ كلام– النبي صلى الله عليه وسلم –لأنه أفصح العرب.[1]

وقد أكد ذلك بعده أبو حيان الأندلسي (745هـ)، فقد ذكر أبو حيان في شرح التسهيل أن ابن مالك قد أكثر من الاستدلال بالحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية، وفي هذا قد خالف الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين لأحكام لسان العرب كأبي عمرو ابن العلاء والخليل وسيبويه والفراء وغيرهم وتبعهم في هذا المسلك المتأخرون من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد والأندلس؛ فابن حيان هنا قد نسب إلى هؤلاء النحاة ترك الاحتجاج بالحديث النبوي.

ويرى الشاطبي أن سبب ترك النحويين الأوائل الاحتجاج بالحديث النبوي جواز روايته بالمعنى واختلاف رواياته وألفاظه بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا به وبألفاظه لما يستنبط منه من قواعد في النحو.[2]

[1] خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د ط، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981، ص16.
[2] ينظر، البغدادي، الخزانة 9/1.

ويقول إبراهيم مصطفى: "أما الحديث فقد رفضوه جملة، قالوا رواته لا يحسنون العربية فيلحنون، فلا حجة في الحديث ولا استشهاد به"[1]

ولقد أثبت العلماء صحة قلة احتجاج القدامى بالحديث النبوي وذلك بعد عملية الفحص والتمحيص لمؤلفاتهم، حيث وجدوا أن دراساتهم القرآنية تبدوا فيها جهودهم واضحة وكثيرة فكان الاستشهاد بالقرآن في المرتبة الأولى بينما المباحث المستدل عليها الحديث النبوي تبدو ضئيلة ونادرة. وفيما يلي بعض الإحصاءات لما ورد من الأحاديث المستشهد بها في مصنفاتهم:

1-الخليل ابن أحمد (ت 175هـ): استشهد بأربعة (4) أحاديث في الصرف والأبنية وبكثير من الأحاديث في كتابه العين.

2-سيبويه (ت180هـ): استشهد بسبعة (7) أحاديث في كتابه المشهور.

3-الفرّاء (ت207هـ): استشهد بالحديث في ثمانية وستين (68) موضعا في كتابه "معاني القرآن" وأورد حديثا واحدا في كتابه "المقصور والممدود".

4-أبو حاتم السجستاني (ت255هـ): احتج بخمسة عشر (15) حديثا في كتابه "المذكر والمؤنث" وبأربعة عشر (14) حديثا في كتابه "النخلة".

4-ابن قتيبة (ت286 هـ): احتج في كتابه "أدب الكاتب" بتسعة وعشرين (29) حديثا نبويا.

5-المبرد (ت275هـ): استشهد بثلاثة أحاديث (3) في كتابه "المقتضب ".

6-الرماني: احتج بأربعة (4) أحاديث فقط في كتابه "معاني الحروف".

7-ثعلب (ت291هـ): استشهد بخمسة عشر (15) حديثا في شرحه لديوان عدي بن الرقاع العاملي وبأحاديث كثيرة في مجالسه.

[1] حاتم صالح الضامن، الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، دط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 1423هـ-2002م،ص1.

8-ابن السراج (ت316 هـ): استشهد بستة (6) أحاديث في كتابه "الأصول في النحو"

9-أبو علي القالي: استشهد بسبعة وأربعين (47) حديثا في كتابه "المقصور والممدود"

10-ابن السكيت: احتج بحديث واحد في كتابه "المقصور والممدود"

11-ابن جني: لم يستشهد بالحديث في كتابه "اللمع في العربية"

12-الزمخشري: لم يستشهد بالحديث في كتابه الأنموذج في النحو

13-الزجاجي: استشهد بحديثين فقط في كتابه الجمل في النحو.

14-الثعالبي: استشهد بحديث واحد في كتابه" لطائف المعارف "[1]

وبعد هذا العرض الموجز لبعض الإحصاءات يمكن القول أن سيبويه وأساتذته الخليل بن أحمد وعمرو بن العلاء وتلاميذه قد احتجوا بالحديث في النحو والصرف، وإن كان ما وصل إلينا من احتجاجهم قليلا، وبالرغم من قلتها فهي تدل على أن علماء العربية لم يخرجوا الحديث تماما من دائرة النصوص المحتج بها، وأنهم كانوا يعدّونه مصدرا من مصادر الاحتجاج.

- **سبب سكوت النحاة الأوائل عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وتوضيح موقفهم منه:**

لقد تساءل النحاة منذ زمن ابن الضائع وأبي حيان عن السبب الذي جعل النحاة الأوائل يلوذون بالصمت حول هذه القضية[2]

وقد رأى بعض الباحثين المعاصرين منهم محمد حسني محمود أن هناك ثلاثة أمور يحتمل أن تكون هي السبب في صمت الأوائل عن التصريح بذلك وهي:

[1] حاتم الضامن، الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، ص، ص 4، 5.وينظر، بصير نور الدين، (رد شبهات المشككين في الاحتجاج بالحديث في الدرس النحوي) مجلة الإنسان والمجال، أبريل 2015، العدد 1، ص، ص، 33، 34.

[2] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص 15.

1-أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قولته المشهورة: ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)) ، فلم تترك هذه المقولة لأحد الحق في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمرا مسلما به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

2-أن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعب على هؤلاء النحاة الأوائل الذين كانوا يتحرون الدقة ويتشددون التشدد كله أن يميزوا ما هو للرسول صلى الله عليه وسلم وما هو ليس له.

3-أن الحديث روي بعضه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرّجون من البث في هذه القضية.[1]

إذن فالنحاة القدامى استشهدوا بالحديث النبوي إلا أنهم لم يكثروا منه كما لم يصرّحوا في أغلب المواضيع التي استشهدوا به فيها على أنه حديث نبوي، وهذا ما فعله سيبويه ومن جاء بعده.

[1] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص، ص15، 16.

ثانيا– موقف المانعين من الاحتجاج بالحديث النبوي:

ذهبت طائفة من النحاة إلى القول بمنع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في المسائل النحوية، فابتعدوا عن ذكره، فلم يوردوا في مصنفاتهم إلا ما ندر منه في مجال الاستشهاد زاعمين أن الحديث غير موثوقا من صحة لفظه ومستندين إلى أسباب سوف نذكرها، وقد تصدّر أبو حيان الأندلسي هذه الطائفة فهو من أشهر من يمنع ذلك.

قال أبو حيان[1] في شرح التسهيل: "قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في أحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين لأحكام لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم في ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس[2].

وقد ورد في خزانة الأدب أن المصنف قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز.

وقد قال قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة– وكان ممّن أخذ عن ابن مالك– قلت له: "يا سيدي، هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما نعلم أنه ليس من لفظ الرسول. فلم يجب بشيء. قال أبو حيان: "وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول،

[1] هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (654هـ-745هـ)، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدّثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ومن تصانيفه كتاب البحر المحيط وكتاب ارتشاف الضرب. ينظر، الزركلي، الأعلام، 152/7.

[2] السيوطي، الاقتراح، ص 90.

كالبخاري ومسلم وأقرانهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله يستدل النحاة بالحديث"[1].

وفي موضع آخر يقول أبو حيان: "وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإذ وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية"[2].

وممن ساند أبي حيان في رأيه هذا ابن الضائع[3]، قال في شرح الجمل: "تجويز الرواية هو السبب عندي في ترك الأئمة —كسيبويه وغيره–الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب "[4].

يقول ابن الضائع في الجزء الأول من شرح الجمل: "وقد تقدم على غيره مرة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنهم كانوا يجيزون النقل بالمعنى، وعليه حُذّاق الأئمة، وإن كان المحدّثون أخيرا قد تجنبوا هذا كثيرا وحافظوا عليه، لكن لم تبق ثقة مع تجويز من تقدم ذلك فيه.[5]

وفي موضع آخر من الكتاب ينتقد ابن خروف (ت609هـ) لكثرة احتجاجه بالحديث فيقول: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه صلى الله عليه وسلم، فحسن وان كان كما يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى والله أعلم"[6].

---

[1] البغدادي، الخزانة، 12/1.

[2] المرجع نفسه، 10،11/1.

[3] هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الاشبيلي، بلغ الغاية في فن النحو والعربية فلم يكن في وقته من يقاربه فيهما من كتبه شرح كتاب سيبويه وشرح جمل الزجاجي، ينظر الزركلي، الأعلام، 333/4.

[4] محمود الفجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص،ص114،115.

[5] محمد ابراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي،ط1، دار البيان العربي، جدة، 1405هـ-1986-5م، ص253.

[6] السيوطي، الاقتراح، ص95.

فهو هنا يصرّح بأن ابن خروف أكثر من الاحتجاج بالحديث، وأنه لم يستطع أن يحدد الغرض من إكثار ابن خروف من الاحتجاج به، أكان للاستظهار والتبرك به فقط، وهذا لا بأس به عند ابن الضائع. أما إذا كان لبناء قواعد جديدة عليه نحوية أو صرفية يستدرك بها على من تقدمه في هذين العلمين- ولم يكن ابن الضائع يجيز ذلك- فكان يراه عملا غير حسن واستدراك قواعد جديدة مبنية على الحديث على النحاة المتقدمين لا يجوز لأن الحديث في نظر ابن الضائع مروي بالمعنى، وقد صرح العلماء بجواز ذلك فيه، وما روي بمعناه ولم ينقل فيه لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم. كما نطق به لا يصح أن يعد حجة في الدراسات النحوية والصرفية التي يعتمد فيها على اللفظ وبنيته.[1]

ويرى محمد إبراهيم البنا أن حملة ابن الضائع على الاحتجاج بالحديث لم تظهر إلا مقرونة بالانتصار لسيبويه من ابن طراوة، وجاء نقده لابن خروف تبعا لا قصدا.[2]

كما يشير إلى أن حملة ابن الضائع على الاستشهاد بالحديث لإثبات قواعد النحو كانت رد فعل على اتجاه واضح للدراسات اللغوية في الأندلس يقوم على الاهتمام بالاستشهاد بالحديث ولم يكن ذلك بدعا، فقد اعتمد الأندلسيون الحديث منذ قامت لهم مدرسة نحوية، فقد استفاض ذلك بين النحاة، وكان من أعلامهم السهيلي وابن خروف اللذان أكثرا من الاحتجاج بالحديث.[3]

وقد تبنى هذا المذهب صاحب كتاب" ثمار الصناعة "، حيث قال: "النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب"؛ فقصره عليهما ولم يذكر الحديث.[4]

وقد رد العلماء عزوف هذه الطائفة من النحاة عن الاحتجاج بالحديث إلى سببين هما:

-السبب الأول: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فقد ترد القصة الواحدة التي جرت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، بألفاظ متعددة نحو قوله:((خذها بما معك من القرآن))[1] ، وغير ذلك من الألفاظ

[1] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص18.
[2] محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص254.
[3] المرجع نفسه، ص41.
[4] السيوطي، الاقتراح، ص96.

الواردة، فاعلم يقينا أنه صلى الله عليه وسلم لو يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا يُجزم بأنه قال، إذ يُحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ وغيرها، فأتت الروايات بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب [2]، ويؤكد ذلك قول سفيان الثوري: "إن قلت لكم إني أحدثكم فلا تصدقوني، إنما هو المعنى "[3]؛ ومعنى ذلك أن الرواة يعتمدون في نقلهم على المعنى. إن القول بأن الرواية بالمعنى هي سبب عدم الاستشهاد بالحديث غير مسلم به فالرواية بالمعنى لم تكن أهم أسباب عدم الوثوق في روايات الأحاديث والأثر كما يفهم من كلام ابن الضائع وأبي حيان.

-السبب الثاني: أنه وقع اللحن كثيرا في ما روي من الأحاديث لأن كثيرا من الرواة كانوا أعاجم غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العربي بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون وقد وقع في كلامهم ورواياتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعا من غير شك أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، إذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهله تلك اللغة عن طريق الإعجاز.[4]

وقد رد العلامة عبد القادر البغدادي على المانعين من الاستشهاد بالحديث لإثبات قضايا النحو فقال في أول هذين السببين وهو الرواية بالمعنى إنما كان في الصدر الأول قبل تدوينه في الكتب وقبل فساد اللغة وغايته تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق، على أن اليقين غير شرط، بل الظن كاف.[5]

وقد أفاض ابن الطيب الفاسي (ت1170هـ) في الرد على هذا الاعتراض متفقا مع صاحب الخزانة في الرأي، فذكر أن ما ذهب إليه أبو حيان في أن الأحاديث بأسرها ليس موثوقا بأنها من كلام النبي صلى الله عليه وسلم قول باطل، لأن المتواتر —وإن كان قليلا-مجزوما بأنه من كلامه صلى الله

[1] البخاري ،الصحيح ، كتاب النكاح ، باب ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ، رقم الحديث 5087 ،ص،1297 وقد ورد الحديث في مواضع أخرى بألفاظ متعددة منها "زوجتكها لما معك من القران "و"ملكتكها لما معك من القران ".

[2] السيوطي، الاقتراح، ص، ص92، 93.

[3] البغدادي، الخزانة، ص11.

[4] محمود الفجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ص، ص117، 118.

[5] البغدادي، المرجع السابق، 9/1.

عليه وسلم وكذلك ما اشتمل عليه صحيحا البخاري ومسلم إلا قليلا، فإنا نجزم بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم. [1]

وقوله: "إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور، كما أجازه قوم ومنعه آخرون بل ذهب إلى المنع كثيرا من المحدثين والفقهاء والأصوليين وشدد بعض الأئمة في الرواية بالمعنى ومنع تقديم كلمة على كلمة أخرى وحرف على آخر، كما في الكفاية للخطيب البغدادي[2].وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة.

وأما دعوى وقوع اللحن في الحديث، وهذا الاعتراض موجه لأصحاب الحديث، لأنهم هم الرواة الذين يهتمون بهذا اللحن والتصحيف والتغيير، هذا الاعتراض ليس من ابتكار ابن الضائع ولا من اختراع تلميذه أبي حيان، ولكنه يعود إلى أصول قديمة ضمن صراع فكري وذهني بين المحدثين وخصومهم، فأبو محمد بن قتيبة (ت276هـ) كان في عصره أو في من تقدمه من يطعن على المحدثين "بقلة المعرفة بما يحملون، وكثرة اللحن والتصحيف. [3]

وقد رد أبو محمد بن قتيبة على هذه الدعوى فقال: "إن الناس لا يتساوون جميعا في المعرفة والفضل، وليس صنفا من الناس إلا وله حشو وشوب[...] ولا أعلم أحدا من أهل العلم والأدب إلا وقد أسقط في علمه كالأصمعي وأبي زيد وأبي عبيدة وسيبويه، و الأخفش والكسائي والفرّاء، وأبي عمرو والشيباني، وكالأئمة من قراء القرآن والأئمة من المفسرين، وقد أخذ الناس على الشعراء في

[1] الفاسي (أبو عبد الله محمد بن الطيب)، فيض نشر الانشراح من روض طيي الاقتراح، تح: محمد يوسف الفجال، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، 1421هـ-0200م، 64/1.

[2] الخطيب البغدادي، (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت)، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، دط، المكتبة العلمية المدينة المنورة، دت، ص-ص173-180.

[3] ابن قتيبة(أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري)، تأويل مختلف الحديث، ط2، المكتب الإسلامي –مؤسسة الإشراف، 1419هـ-1999م، ص133.

الجاهلية والإسلام الخطأ في المعاني والإعراب وهم أهل اللغة وبهم يقع الاحتجاج. فهل أصحاب الحديث في سقطهم إلا كصنف من الناس".[1]

وكذلك رد ابن الطيب على الدعوى القائلة بكثرة اللحن والتصحيف في رواية الحديث بخاصة وقد استخدم ابن الطيب في الرد عليها معرفته الواسعة بعلوم الحديث، فهو يرى هذه الدعوى خالية من البرهان، فهذا صحيح البخاري قد اشتمل على خمس وسبعين ومائتين وسبعة آلاف(7275) حديثا مع المكرر والتراكيب المخالفة لظاهر الإعراب لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه وأزالوا النقاط على وجوه إشكالها كابن مالك في ما كتبه عن صحيح البخاري لم يبق فيها إشكال، ولا غرابة ولا خروج عن الظاهر، فضلا عن ادعاء اللحن فيها، فما نسبة أربعين ونحوها في خمس وسبعين ومائتين وسبعة آلاف إلا نقطة في بحر، وهذا صحيح مسلم أحاديثه نحو أربعة آلاف (4000) بإسقاط المكرر، واثني عشرة ألف (1200) حديث باعتبار الطرق والأساليب[...]ولا تكاد المسائل المخالفة للقياس الموجودة فيه تبلغ ثلاثين، مع تحرير القاضي عياض لها.[2]

وما نسبة ثلاثين إلى اثني عشرة ألف إلا نقطة من بحر، وهذا موطأ الإمام مالك رضي الله عنه يشتمل على ثلاثة وخمسين وثلاثمائة(353) حديث موصولة دون ما فيها من البلاغات وغيرها. كلها يوجد فيها تراكيب تحتاج لتأويل، وهذا بحر الأحاديث مسند الإمام أحمد-رضي الله عنه-وجود مثل ذلك فيه قليل جدا وكذلك السنن الأربعة وغيرها وبالجملة فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسالك والمعاجم [...]لا تكاد تجد فيها تركيبا واحدا يحكم عليه باللحن الذي يتعين فيه الخطأ، ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب[3].

[1] ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، ص-ص133-135.
[2] الفاسي، فيض نشر الانشراح، ص60.
[3] المرجع نفسه، ص 60، 61.

ثالثا– موقف المجوّزين من الاحتجاج بالحديث:

وبعد عرضنا لموقف المانعين نجد في المقابل أكثر علمائنا– من القدماء والمحدثين –يجيزون اعتماد المادة الحديثية في الاحتجاج بمسائل اللغة والنحو والصرف، والبيان والبلاغة ويمارسون ذلك –فعلا–في أعمالهم وتأليفهم دون أن يروا في الأمر شيئا يمنع من ذلك.

إن التوسع في الاستشهاد النحوي بحديث النبي صلى الله عليه وسلم يبتدئ حقا بالسهيلي[1] في كتابه "الأمالي"[2] وقد أشار إلى ذلك السيوطي أثناء حديثه عن ابن مالك واحتجاجاته بالحديث فذكر أن السهيلي عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي كان يحتج بالحديث، ومعنى ذلك أنه سابق لابن مالك، فقال: "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة أكلوني البراغيث بحديث الصحيحين((ويتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))[3]، وقد استدل به السهيلي ثم قال: "لكني أقول إن الواو علامة إضمار لأنه حديث مختصر رواه البزاز مطولا مجردا قال فيه((إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))[4]

وقد اتسع الاستشهاد بالحديث باستفاضة مشهورة عن ابن مالك في شرح التسهيل ثم بما عرض له مفصّلا في الإتيان بما يطابق ألفاظا وتراكيبا حديثية، من آيات القرآن وكلام العرب تأييدا لتلك التراكيب، وتوجيها لتخريجها على قواعد النحاة كما فعله في كتابه الذي أسماه شواهد التوضيح في مشكلات الجامع الصحيح الذي هو محل دراستنا.

---

[1] هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي حافظ عالم باللغة والسير، ولد في مالقة وعمي وعمره 17سنة ووصل خبره إلى صاحب مراكش، وطلبه إليها وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي بها، ومن كتبه الروض الأنف ونتائج الفكر، ينظر، الزركلي، الأعلام، 313/3.

[2] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص، ص192، 193.

[3] البخاري، الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، رقم الحديث: 555، 115/1.

[4] السيوطي، الاقتراح، ص،ص96،97.

ولكن أبو الحسن بن الضائع عدّ ابن خروف الأندلسي[1] (ت609هـ) أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث، ونقل عنه من جاء بعده من النحاة والباحثين هذا القول في ابن خروف إلا أن تلميذه أبا حيان عدّ ابن مالك أول المكثرين الذين بنوا القواعد معتمدين عليه.

وممن عاصر ابن مالك الرضي الاستراباذي[2] (ت686هـ) الذي تولى شرح أهم كتابين لابن الحاجب (ت646هـ)، هما الكافية في النحو والشافية في الصرف، وهو في شرحه قد اعتمد على الحديث النبوي باعتبار ذلك جزءا من مذهبه المتابع فيه لابن مالك في هذا الشأن، [3] فيقول البغدادي "وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جوزه ابن مالك وتبعه الشارح المحقق في ذلك".[4]

ولم يكن بدر الدين ابن الناظم (ت686هـ) في شرحه لألفية أبيه مترددا في الأخذ بالحديث النبوي بل اعتمده الاعتماد الكامل، واعتبره حجة علمية لا تقل عن القرآن الكريم والشعر وسائر كلام العرب.

وقد جاء بعده جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ) وقد كان شديد المخالفة لأستاذه أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) في قضية الاستشهاد بالحديث إذ أخذ به، ورفض السير وراء أقوال لم تجد من يبني اعتمادها فعلا لا قولا. [5]

[1] هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، كان فاضلا في علم العربية محققا مدققا من أهل اشبيلية، من كتبه شرح كتاب سيبويه سماه تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، 203/2.

[2] هو الإمام المشهور بصاحب شرح الكافية لابن الحاجب التي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثلها جمعا وتحقيقا وحسن تعليم وقد أكب الناس عليها وتداولوها، لم نقف على اسمه الكامل ولا على شيء من ترجمته، ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، 567/1.

[3] البغدادي عبد القادر، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ-1975م، 78/1-98، 134/2.

[4] البغدادي، الخزانة، 9/1.

[5] ينظر، المرجع نفسه، 13/1، 14.

كما نجد عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل (ت769هـ) أيضا قد أخذ بالحديث في أشهر مؤلفاته وهي "شرح ألفية ابن مالك" وكتابه "المساعد على تسهيل الفوائد "فهو في هاذين الكتابين قد استشهد بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم.

وكذلك نجد بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني أبرز نحاة الاحتجاج بالحديث والتصدي للمانعين ومقارعتهم الحجة بالحجة فهو من المدافعين عن رأي المجوزين والمتابع لهم والمعلل لموقفهم فيما يراه هو لا في ما قالوه هم لأنهم لم يصرّحوا بشيء من ذلك في كتبهم النحوية التي بين أيدينا.

وقد ردّ الدماميني في شرح التسهيل على مذهب أبي حيان مدافعا عن ابن مالك، حيث قال: "وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية وشنع أبو حيان عليه وقال إن ما أسند إليه من ذلك لا يتم له، لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظ النبي صلى الله عليه وسلم حتى تقوم به الحجة وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوّب رأي ابن مالك ومن تابعه في طريقته في الاحتجاج"[1]، محتجا لهم بأدلة أهمها:

1-لا وجود لليقين في هذا الباب بل المطلوب فيه غلبة الظن الذي هو سمة الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فالظن في ذلك كله كاف.[2]

2-أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل، لأن الأصل عدم التبديل.[3]

3-أن التشدد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.[4]

4-تجويز هؤلاء النقلة والمحدّثين النقل بالمعنى هو عندهم بمعنى التجويز العقلي الذي لا يتنافى مع وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرّون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى.

---

[1] البغدادي، الخزانة، ص14.

[2] ينظر، محمد عجاج بن محمد تميم الخطيب، السنة قبل التدوين، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1400هـ-، ص142.

[2] ينظر، محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون،ص219. وينظر، خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص370.

[4] المرجع نفسه، ص142.

5-الغالب على الظن في هذا كله أنها لم تبدّل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوح فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال به.

6-الخلاف حول جواز النقل بالمعنى عند إجازته كان فيما لم يدون ولم يكتب.

7-المدون من الحديث في بطون الكتب لا خلاف فيه، فلا يجوز التصرف فيه ولا يسمح بتبديل ألفاظه فوجب نقله كما هو.

8-وقع تدوين الأحاديث المروية قبل فساد الألسنة العربية، كان أولئك المبدلون لديهم رخصة التبديل، فكانوا يبدلون لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دوّن ذلك الحديث المبدّل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجة في بابه على حد تعبير ابن الصلاح ولا يضر توهم أحد في الاستدلال به.[1]

وممن سار في هذا الاتجاه أيضا محمد بن الطيب الفاسي، فقد دافع عن الحديث ورواته، ورد على الزاعمين أن الحديث منقول بالمعنى، وقد أعطى حججا قوية لإثبات رأيه نذكرها باختصار:

1-سكوت القدامى عن الاستدلال في الحديث واجتنابهم الاستدلال به على إثبات القواعد النحوية لا دليل فيه على منعهم الاستدلال به ولا إجازته.

2-التشكيك في نسبة الأحاديث للنبي صلى الله عليه وسلم قول باطل لأن المتواتر –وان قلّ–مجزوم بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم، وكذلك ما ورد في صحيحي البخاري ومسلم إلا قليلا، فهناك جزم بأنه من كلامه صلى الله عليه وسلم.[2]

[1] محمد تميم بن الخطيب، السنة قبل التدوين، ص، ص 241-143.

[2] الفاسي، فيض نشر الانشراح، 64/1.

3–أما القول إن: " الرواة جوّزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور فكما أجازه قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدّثين والفقهاء والأصوليين، وإن بعض الأئمة شدّد في الرواية بالمعنى غاية التشدّد، فمنع تقديم كلمة على أخرى، وحرفا على أخر".

4–أما عن ورود القصة الواحدة في العبارات المختلفة فيرد عنه بأن هذا القول صحيح وموجود في كثير من الأحاديث لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعيد الكلام أكثر من مرة للتبيين وإزالة الإبهام، وقد قيل: "إنه من عاداته صلى الله عليه وسلم إعادة الحديث ثلاث مراث".[1] وقد أورد البخاري في صحيحه بابا أسماه (باب من أعاد الأحاديث ثلاثة ليفهم منه).[2]

وقد حاول المتأخرون أن يعلّلوا هذا الرفض المزعوم وانتهوا إلى أنه يرجع لسببين، أحدهما أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، والثاني أنه وقع اللحن كثيرا في ما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانوا أعاجم.

وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشك في صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع أنهم كانوا يستشهدوا به ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معا، ولهذا لا يسع الباحث المدقّق أن يسلّم بما ادّعاه المتأخرون وسنده في ذلك ما يلي:

1–أن الأحاديث أصح سندا من كثير مما ينقل من أشعار العرب، ولهذا قال صاحب المصباح المنير بعد أن استشهد بالحديث((فأثنوا عليه شرّا)) قال أيضا: "قد نقل هذا العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، كان أوثق من نقل أهل اللغة، فإنهم يكتفون بالنقل على واحد ولا يعرف حاله".

[1] الفاسي فيض نشر الانشراح، ص، ص54، 55.
[2] المرجع نفسه، ص 57.

2-أن هناك أحاديث عرف اعتناء ناقلها بلفظها لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية.

3-لو صحّ أن القدماء لم يستشهدوا بالحديث فليس معناه أنهم كانوا لا يجيزون الاستشهاد به، إذ لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به، فقد تكون العلّة لتركه عدم تعاطيهم إياه. وقد ثبت فعلا أن أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح البخاري لم يكثروا من الاستشهاد بالحديث لأنه لم يكن مدون في زمانهم[1].

-علل المجوّزين لحجية الحديث النبوي:

إن المجوّزين أغلبهم من اللغويين وأصحاب المعاجم، فإذا كان هدفهم المعنى فلا مجال إذن للتحرّج في الاستشهاد بالحديث النبوي، فظهر الحديث في كتب اللغة مثل كتاب التهذيب للأزهري[2]، أما من النحاة فنجد ابن مالك وابن هشام، وابن خروف، وغيرهم ويستند هؤلاء إلى ما يلي:

-الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لهجة.

-الإجماع على أن الأحاديث أصح سندا مما ينقل من أشعار العرب، وذلك لما وضعه علماء الحديث من شروط دقيقة في تخريج الأحاديث، وروايتها وتقسيمها إلى صحيح وحسن وضعيف، وهذا غير وارد في رواية الشعر والأدب.

-لا عبرة بأن الرواة من الأعاجم، لأنه يمكن أن يقال ذلك في رواة الشعر أو النثر، وعلى الرغم من ذلك يحتج بما جاء فيهما.

-أن كثيرا مما ينسب إلى اللحن في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، قد ظهر له وجه من الصحة وعليها خُرّجت الأحاديث.[3]

---

[1] ينظر، أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب، القاهرة 1988، ص- ص، 35 -37.

[2] سالم محمد صالح، أصول النحو-دراسة في الفكر الأنباري-، ط1، دار السلام، القاهرة، 2006م، ص238.

[3] المرجع نفسه، ص239.

أما بالنسبة إلى الرواية بالمعنى فإنهم يَردّون عليها بأن الأصل في رواية الحديث عدم تبديل اللفظ، وخاصة أنه قد وُضعت الضوابط وشدّد العلماء في التحرّي والضبط، كما أن كثيرا من المحدّثين والفقهاء والأصوليين ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجازها اشترط ما يلي:

-أن يكون الراوي عالما بمواقع الألفاظ، خبيرا باللغة وأسرارها.

-أن يكون ملما بعلوم الشريعة ومقاصدها.

-أن يكون الحديث الذي يرويه بالمعنى ليس من جوامع الكلم، ذلك أنه يروى باللفظ وجوبا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

-أن يكون الحديث مما لا يُتعبد بلفظه كالأدعية وغيرها.

يضاف إلى ذلك أن الرواية بالمعنى كانت قبل التدوين، والتدوين وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد الألسنة، فغاية ما حدث أنه تم تبديل لفظ يحتج به بلفظ آخر يحتج به كذلك، لأنه تصرّف ممن يحتج بأقوالهم.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما يكون فيما لم يُدوّن، أما ما تم تدوينه فلا مجال فيه إذن إلى القول بتبديل ألفاظه.[1]

ونحن نرى في هذه المسألة؛ أن هؤلاء المجوزين على حق في ما ذهبوا إليه فهم قد أحسنوا الاستشهاد حين أخذوا من كلام أفصح العرب ومن لا يمكن أن ينطق إلا بأفصح اللهجات وإذا كان القرآن الكريم محفوظا من المولى عز وجل، فالسنة كذلك قد حضيت بحفظ كبير إلى درجة أن المحدّثين قد وُصفوا بالتشدّد في نقلها، فالسنة حفظت من قبل الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى يومنا هذا.

[1] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987، ص، ص 51، 52.

فلا ريب أن كان الحديث حجة في الاستشهاد به كيف وهو كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو من أوتي جوامع الكلم، ومن أعطى القدرة على تأدية معاني كثيرة بألفاظ قليلة، لذلك قلنا إنه من المنهج الحق ومن الخير للغة العربية أن يتقدم الحديث النبوي الشريف سائر كلام العرب في الاستشهاد به في المسائل النحوية.

رابعا – موقف المتوسطين من الاحتجاج بالحديث:

إذا كانت هناك طائفة من النحويين قد أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وطائفة أخرى منعت ذلك منعا باتا، فإن هناك طائفة ثالثة اتخذت مذهبا وسطا، تزعمها أبو الحسن الشاطبي؛ [1]الذي أنكر على النحاة احتجاجهم بكلام أجلاف العرب، وتركهم الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة. وفي هذا يقول: "لم نجد أحدا من النحويين استشهد بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم؛ الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها،[2] ويقسّم الشاطبي الحديث إلى قسمين:

1-قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به الاستشهاد.

2-قسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة الرسول صلى الله عليه وسلم. فهذا يصح الاستشهاد به في العربية.[3]

فهو وفقا لهذا التقسيم لا يقبل أن تطرح الأحاديث جملة ولا أن تقبل جملة، معياره في ذلك اعتناء ناقل الحديث بلفظه، وبذلك يكون الشاطبي قد عارض المانعين، كما ورد في قوله السابق.[4]

ولكنه في نفس الوقت عارض المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقا دون تفريق بين الأحاديث التي اعتنى ناقلوها بلفظها والتي اعتنى ناقلوها بمعناها دون لفظها، وفي مقدمتهم ابن مالك وابن خروف؛ لأنهم لم يراعوا هذا التقسيم عند الاحتجاج به، وفي ذلك يقول: "وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا يدمنه وبنى الكلام على الحديث مطلقا ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف

[1] هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي (ت790)، أصوليا مفسرا فقيها محدّثا، ويعتبر من أئمة المالكية، له تآليف نفيسة من الموافقات والاعتصام، ينظر مخلوف محمد بن محمد، النور الزكية في طبقات المالكية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، 332/1، 333.

[2] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص25.

[3] البغدادي، الخزانة، 12/1، 13.

[4] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص 54.

فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: "لا أعرف هل يأتي بها مستدلا أم هي لمجرد تمثيل".[1]

لقد أجاز ابن مالك الاحتجاج بالأحاديث النبوية بدون استثناء، وكأن الأحاديث كلها مما يصح اعتماده في بناء القواعد مع أن المتأخرين جميعا ميزوا بين أنواع الحديث، فلم يأخذوا بها كلها.[2]

وقد تبع السيوطي ابن الضائع وأبا حيان في إنكارهما على ابن مالك الاستشهاد المطلق بالحديث، مثبتا أن الرواة كانوا ينقلون بالمعنى.

ولكن السيوطي يقرر ومنذ البداية موقفا متوسطا في هذه المسألة، بين المنع والإجازة فكان موقفه مشابها لما ذهب إليه الشاطبي، وفي هذا يقول في الاقتراح: "وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جدا، ويوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا.[3]

وقد ذكر السيوطي في الكتاب نفسه أن الشاطبي مع ابن الضائع وأبي حيان، الذين يمنعان الاحتجاج بالحديث، ويقول بحجتهما ويتابعهما، وقد أكد السيوطي وقوفه مع المانعين عندما عقب على قول صاحب ثمار الصناعة: "النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب" وقد عقب عليه بقوله:" فقصره عليهما ولم يذكر الحديث، نعم اعتمد عليه صاحب البديع فقال في أفعل التفضيل: "لا يلتفت إلى قول من قال إنه لا يعمل، لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آيات من القرآن، ومن الأخبار حديث:((ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم))"[4].

[1] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، المرجع السابق، ص5.
[2] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص، ص426، 427.
[3] السيوطي، الاقتراح، ص89.
[4] السيوطي، الاقتراح، ص-ص95-97.

فتعليقه هذا يوضح أن صاحب البديع وإن استشهد بالحديث على إعمال اسم التفضيل إلا أن هذا الاستشهاد لم يأت لبناء قاعدة نحوية جديدة، إنما تمثل به بعد آيات وردت في الموضوع نفسه من كتاب الله العزيز.

ويصرّح بمتابعته لفريق المانعين يقول: "ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث "بحديث الصحيحين((ويتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار))[1]، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها "لغة ويتعاقبون"، وقد استدل به السهيلي ثم قال: "لكني أقول: إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزاز مطولا قال فيه((إن لله ملائكة ويتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)).

كما احتج لذلك بقول ابن الأنباري في "الإنصاف" في منع أن في خبر كاد: "وأما حديث((كاد الفقر أن يكون كفرا))[2]؛ فإنه من تغييرات الرواة، لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد.[3]

كما أيد السيوطي ابن الضائع وأبا حيان في كتابه "همع الهوامع" عند كلامه على قوله صلى الله عليه وسلم((لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم))[4]فقال: "فقلت والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته((لولا حدّثان قومك))وهذا جارٍ على القاعدة فقد بينت في كتب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، والأحاديث رواها العجم والمولّدون لا من يحسن العربية، فأدوا على قدر ألسنتهم".[5]

---

[1] سبق تخريجه، ص44.

[2] قال الإمام مالك: رويته بالسند المتصل، وهو عند البيهقي، كتاب شعب الإيمان، تح عبد العلي عبد الحميد، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2003م، حديث رقم: 6103.

[3] ينظر، السيوطي، الاقتراح، المرجع السابق، ص 99

[4] البخاري، الصحيح، كتاب الحج، باب فضل مكة وبنائها، رقم الحديث: 1586، 385.

[5] السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م، 336/1، 337.

وقال في كتابه "تدريب الراوي شرح تقريب النواوي "بعد أن تحدث عن كثرة الحديث المتواتر ونقل بعضا من أمثلته ، تعد من جوامع الكلم، وعلق على ذلك بقوله: "قلت: وذلك أيضا يأتي في الحديث؛ فمنه ما تواتر لفظه، ومنه ما تواتر معناه".[1]

وهكذا نجد السيوطي يتردد بين المانعين والمجوّزين ولم يقف موقفا ثابتا، نستطيع أن ننسبه إلى مذهب من هذه المذاهب، وقد تردد الباحثون تبعا لتردده هذا في نسبته إلى المجوزين أم إلى المانعين.[2] وفي هذا يقول محمد عيد: "هذا الاتجاه يفرّق في نصوص السنة بين ما يعتقد أنه لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، وما يحتمل التغيير في ألفاظه؛ ومن النوع الأول الأحاديث القصيرة، والأحاديث التي أعتني بنقلها بألفاظها في موقف خاص أو حادثة خاصة، وهذا يحتج به للثقة بنقل نصه عن الرسول صلى الله عليه وسلم. وأما النوع الثاني –وهو الغالب –فمنه الأحاديث الطويلة التي لا يستطاع حفظها والأحاديث الغريبة الألفاظ التي يعسر حفظها بنصها، وهذا لا يحتج به؛ لأنه نقل بالمعنى".[3]

[1] السيوطي، تدريب الراوي في تقريب شرح النواوي، تح أبو قتيبة محمد الفاريابي، دط، دار طيبة للطباعة والنشر، دت، 361/2.

[2] البغدادي، الخزانة، 13/1.

[3] محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص، ص110، 111.

خامسا– موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث الشريف:

وقف جل الباحثين والدارسين المعاصرين إزاء مسألة حجية الحديث في الدرس النحوي موقف المتمعن وذلك لدقتها وحساسيتها، فكانت نظرتهم أقرب إلى التوسط والاعتدال ومن هؤلاء الباحثين محمد شكري الألوسي في رسالة عنوانها "إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد" وقد قال فيها "وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فقد جوزه ابن مالك، والرضي، وقد منعه ابن الضائع، وأبو حيان وسندهما أمران؛ أحدهما: الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم وإنما رويت بالمعنى وثانيهما: أن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه ".[1]

ثم أورد قول أبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل، وقول ابن حيان في شرح التسهيل وقد نقل عبارات البغدادي نفسها.[2]

ويعد محمد حسين الخضر من أهم من كتب في هذا الموضوع و من أوائل اللغويين المحدثين الذين عنوا بقضية الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في الدرس النحوي؛ فقد استقصى المسألة في الكتب الكثيرة ليرى في أي جانب يقع الحق، إذ يقول: "وهذا دعاني إلى أن بحثت في هذه المسألة وبذلت جهدا في استقصاء ما كتبه أهل العلم ثم استخلصت من بين اختلافهم رأيا.[3]

وتناول هذا الموضوع ببحث مطول عرض فيه آراء المجوزين والمانعين، مستعينا بما جاء في الخزانة، وتحدث عن تدوين الحديث وزمنه، [4]فهو يرى أن بعض ما دون من الحديث أحيط بعناية الرواة الفصحاء، وأن بعضها الآخر لم يحط بمثلها، وقسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام:

-القسم الأول: الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها، ويشمل ما يلي:

---

[1] محمد شكري الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، دط، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1982م، ص77.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص-ص77-92.

[3] محمد حسين الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، ط2، المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح، دمشق، 1380هـ-1960م، ص166.

[4] المرجع نفسه، ص-ص172-174.

1- ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم.

2-ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

3-ما يروى شاهدا على أنه كان يتكلم كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة رواية الحديث بلفظه.

4-الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها.

5-الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريح والإمام الشافعي.

6-ما عرف من حال روايته أنهم لا يجوّزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين والقاسم بن محمد.[1]

-القسم الثاني: الأحاديث التي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها؛ وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

-القسم الثالث: الأحاديث التي يصح الاختلاف في الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي دونت في الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة المبينة آنفا وهي على نوعين.

1-حديث يرد لفظه على وجه واحد؛ فالظاهر صحة الاحتجاج به.

2-حديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه؛ يجوز صحة الاحتجاج بها إذا كانت الرواية مشهورة، لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي.[2]

[1] محمد حسين الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، ص، ص177، 178.
[2] المرجع نفسه، ص 179.

وممن تناول هذا الموضوع أيضا طه الراوي فقد جاء في مقال له بعنوان "نظرة في النحو" وقال فيه: "لا تعرف العربية بعد القرآن الكريم كلاما ما يساوي الكلام النبوي، فصاحة مبنى، وبلاغة معنى، وبراعة تركيب، وجمال أسلوب، وروعة تأثير، لا يخالف في ذلك مخالف، ولكن نجد النحاة متقدميهم ومتأخريهم لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج لتأييد قواعدهم وإثبات ضوابطهم.

وأول من أقدم منهم على ذلك أبو الحسن الأندلسي المعروف بابن خروف، ثم جمال الدين بن مالك، ولكن القوم أقاموا عليه بالنكير ورموه بالخروج عن سنن النحويين، المتقدمين منهم والمتأخرين وكان أشد الإنكار عليه أبو حيان الأندلسي، وقد أطال في تعليل انحراف النحاة عن الاحتجاج بالحديث ثم عرض سبب منع ذلك وهو يتلخص في أمرين: وقوع اللحن، ونقل الأحاديث بالمعنى.

ثم قال إن الأحاديث تتوفر على طائفة كبيرة من الدواعي التي تؤدي إلى الاحتفاظ بنصوصها من غير تغيير مثل الأدعية والأذكار، وسائر ما نتعبد بنصه من الآثار، والأحاديث القصار التي سارت مسير الأمثال، والكتب التي بعث بها الرسول الكريم إلى الأطراف والعهود المدونة.. . الخ، ثم لا أدري لِم ترفّع النحويون عمّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن.[1]

وممن تناول هذا الموضوع أيضا محمد عيد وقد ذكر في كتابه "الاستشهاد والاحتجاج باللغة " ؛أن النحاة الأوائل امتنعوا عن الاحتجاج بالحديث على الرغم من وجود نصوص موثقة آنذاك، [2] ثم يذكر بعدها أن الذي كان سببا في امتناع النحاة من الاستشهاد بالحديث هو (التحرز الديني) بحيث أن قدسية هذا النص هي التي جعلت النحاة ينصرفون عن الاحتجاج به، فيقول: "كانت السنة بين أيديهم وهي صالحة للدراسة اللغوية –كما كان بين أيديهم القرآن أيضا –لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصدا للسبب نفسه الذي يعتمد على القرآن من أجله، وهو (التحرز الديني) إذ وقف الإحساس الشديد بتنزيه السنة مانعا لهم عن الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستنباط القواعد وسكتوا عن الخوض في ذلك من البداية ".

[1] طه الراوي، (نظرة في النحو)، المجمع العلمي العربي، سبتمبر1936، العدد: 9-10، ص-ص325-327.
[2] محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص108.

كما أنه عرض آراء المانعين والمجوّزين والمتوسطين فيما يتعلق بالاحتجاج بالحديث وقدم لكل اتجاه حججه. ثم ختم ذلك بسؤال: هل كان من الصواب إبعاد نصوص الحديث الموثقة عن الدراسة أو أن ذلك حرم النحاة مصدرا مهما كان خليقا بالتقدير والقبول؟[1].

ومن هؤلاء المحدثين أيضا عبد العال سالم مكرم فقد كان واحدا من المؤيدين للاحتجاج بالحديث الشريف لتقعيد القواعد وبناء الأساليب، حيث قال عن أبو حيان : "شبهته التي حالت بينه وبين ذلك هي جواز رواية الحديث بالمعنى، ومن هذه الشبهة يسقط أصلٌ كبيرٌ من أصول الاستشهاد النحوي الممثل في الحديث الشريف وقد غاب عن ذهنه أن المسلمين كانوا حريصين كل الحرص على تلقف الكلمات من فم النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظها وترديدها، لما تشمل عليه من تعاليم وأحكام شرعية من ناحية ولأسلوبها، وجمالها ودقة تراكيبها من ناحية أخرى.[2]

وأنكر مكرم أيضا على أبي حيان تشدده في عدم الأخذ بالحديث، إذ قال: "هذه الأشعار كانت مجالا لتعبيرات الرواة، واستبدال كلماتها بكلمات من عندهم، بل قد بلغ بهم أن يؤلفوا الشعر وينسبوه إلى شعراء مشهورين، ومع ذلك فقد قعدت القواعد على أساس ما وضعوا، ولم يكتف النحاة بهذا بل اتخذوا من هذه الأشعار مقاييس ينسجون على منوالها الأساليب العربية".[3]

ومن هذا المنطلق يصرح مكرم بأن الحديث الشريف أولى في مجال الاحتجاج في اللغة والنحو من شعر الشعراء وفي هذا يقول: "وعلى فرض أن بعض الأحاديث رويت بالمعنى فهذا لا ينقص من قدرها في مجال الاستشهاد؛ لأن الرواة كانوا حريصين الحرص كله على أن يسجلوا ورووا الحديث بلفظه كما هو، ولكن قد لا تسعف الذاكرة بتذكر كل كلمات الحديث فيحاول الراوي أن يأتي

[1] ينظر، محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، ص-ص110-114.

[2] عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ط2، مؤسسة الرسالة، الكويت، 1410هـ-1991م، ص، ص237، 238.

[3] المرجع نفسه، ص240.

بلفظة أخرى تؤدي معنى اللفظة المفقودة، وما دام الراوي يعيش في عصر يحتج بشعره فمن باب أولى أن يحتج بما رواه وبما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم.[1]

فعبد العال سالم مكرم يقرر إذن عدم الاعتداد بكون الحديث قد نقل بلفظه أو بمعناه، وأوجب أن يحتج بالحديث الشريف، وبما رواه الراوي وما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم، ما دام يعيش في عصر يحتج بشعره.

-موقف خديجة الحديثي:

من الواجب أن يأتي الحديث بعد القرآن الكريم في الاحتجاج به كونه كلام خير البشر.[2]

إلا أنه لم يلق اهتماما لا من النحاة الأوائل ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد، ولقد ألقت خديجة الحديثي اللوم على النحاة الأوائل بحيث أنهم لم يفصلوا في مسألة الاستشهاد به قائلة: "لو أن النحاة الأوائل لاحظوا ذلك وتتبّعوه وحاولوا أن يبينوا لنا أيصح الاحتجاج بالحديث أم لا يصح؟ وما شروط ما يصح الاحتجاج به منه، ولو حددوه لكفونا نتائج التخبط في هذا الأمر.[3]

موقف محمود أحمد نحلة:

ويرى أن النحاة قد تركوا الاحتجاج بالحديث الذي كان يفترض أن يكون من المصادر المتقدمة في الاحتجاج، يلي القرآن إلا أن النحاة كان احتجاجهم به على قلة، وإن احتجوا به فإنه لتقوية المعنى ودعم شواهد أخرى. فيقول في ذلك: "كان المضمون أن يكون حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مصدرا من مصادر الدرس النحوي يلي القرآن...لكن كثيرا من أئمة النحاة متقدمين ومتأخرين

[1] عبد العالي سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام، ص239.
[2] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص5.
[3] المرجع نفسه، ص، ص15، 16.

لم يعتدوا بالحديث أصلا من الأصول تستنبط منه القواعد وتقرر الأحكام حتى إذا وقع كان لتقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام العرب.[1]

وقد قسم الشاطبي الحديث النبوي الشريف إلى قسمين:

-قسم نقل بالمعنى دون اللفظ لا يحتج به.

-قسم نقل بلفظه مقصودا وهذا يحتج به.

كما اقتنع بعض المحدثين بهذا الرأي واعتمده، ومن هؤلاء الخضر محمد حسين من خلال بحثه "الاستشهاد بالحديث في اللغة".[2]

وإن كان قد اجتهد هو أيضا حيث كان تقسيمه للحديث النبوي كما يلي:

-أحاديث يلزم الاحتجاج بها.

-أحاديث يلزم عدم الاحتجاج بها.

-أحاديث يصح الاختلاف فيها.

وقد تبنى مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الرأي، وحصر الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها فأصدر قرارا بهذا الشأن مفاده مايلي:

1-لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح وما قبلها.

2-يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

أ-الأحاديث المتواترة المشهورة.

[1] محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ص، ص46، 47.

[2] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، دط، مطبوعات جامعة الكويت، 1314هـ-1984م، ص66.

ب-الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج-الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.

د-كتب النبي صلى الله عليه وسلم.

هـ-الأحاديث المروية لبيان أنه –صلى الله عليه وسلم-يخاطب كل قوم بلغتهم.

و-الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون الحديث بالمعنى مثل:

القاسم بن محمد ورجاء بن حيوه، وابن سيرين.

ز-الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.[1]

وخلاصة القول في هذا الموضوع أن النحاة انقسموا في قضية الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو العربي إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المانعون وهم القائلون بمنع الاحتجاج بالحديث من المتقدمين الحسن ابن الضائع وأبو حيان الأندلسي ومن المحدثين مهدي المخزومي، عبد الصبور شاهين وفاضل السامرائي، وحجتهم كما سبق وأن ذكرناها تتلخص في أن الألفاظ ليست منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما رويت بالمعنى، وأيضا وجود رواة للحديث من غير العرب، وذلك يترتب عنه وقوع اللحن.

القسم الثاني: المجوّزون وهم لقائلون بجواز الاحتجاج بالحديث الشريف من المتقدمين ابن مالك وابن هشام وابن عقيل ومن المحدثين أحمد مكي الأنصاري، صبحي الصالح، وخديجة الحديثي وغيرهم، وتتمثل حجتهم في احتجاج أهل اللغة بالحديث في معاجمهم اللغوية، كما أن الرواية بالمعنى لا يلزم منها عدم صحة النقل.

القسم الثالث: المتوسطون وهم الذين يقفون موقفا وسطا بين هذا التجاذب بين الفريقين السابقين ويقود هذا الاتجاه الشاطبي والسيوطي.

[1] خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص69 .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك

أولا-التعريف بابن مالك

ثانيا-التعريف بالكتاب

ثالثا-دراسة المسائل

يعد ابن مالك من أوائل النحاة الذين استكثروا من رواية الحديث في النحو، مع أنه استشهد به من قبله ابن خروف والسهيلي، بل استشهد به أحيانا أبو علي الفارسي وابن جني وابن بري المصري، ولكن ابن مالك هو الذي توسع في الاستشهاد به، كما سنرى عند دراستنا لكتابه شواهد التوضيح.

وعنوان كتاب ابن مالك "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "، يشير قبل كل شيء إلى أنه شواهد لنصوص في" صحيح البخاري أراد مؤلفه أن "يوجه إعرابها، فهذا الكتاب يعد أوائل الكتب التي أفردت للاستشهاد بالاحاديث النبوية في الدراسات النحوية، فابن مالك انفرد عمن سبقه من النحاة حين استشهد في هذا الكتاب لواحد وسبعين مسألة بأكثر من مائتين وستين حديثا ، حين انتصف لقضايا نحوية ضعفها النحاة وجعلوها من الضرورات، فجوزها هو في لغة الاختيار.

لذلك قلنا فيما سبق أن ابن مالك قد خالف نحاة البصرة والكوفة في هذه القضية، فحمل عليه أبو حيان حملة عنيفة كما أوردنا.

أولا– التعريف بابن مالك:

1–مولده:

اختلفت الروايات في تاريخ ولادته، فمنها ما ذكر أنه ولد سنة ستمائة (600) للهجرة أو سنة واحد وستمائة (601) للهجرة، وقيل سنة ثمان وتسعين وخمسمائة (598) للهجرة.[1] وكان مولده في مدينة (جيان)[2] بالأندلس..."[3]

أما قبيلته فهي طيء وهي معروفة بالأندلس والمشرق، وهي قبيلة عربية تقع في شمال الجزيرة العربية.[4]

2–اسمه:

وأما اسمه، فهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي النحوي اللغوي[5]، وكنيته أبو عبد الله، ولقبه جمال الدين، ومنهم من كرر اسم والده فقال: "عبد الله بن عبد الله بن مالك"[6] وورد اسمه في كتابه المدروس دون تكرار اسم الأب، وهو الموجود بخطه أول شرحه لمقدمته، وبعض المؤرخين اعتمد تكرار اسم الأب وهو مشهور بجده في المشرق والمغرب.

3–أسرته:

لا يذكر شيء كثير عن أسرته، ومما يذكر أن له ولدين هما:

---

[1] ينظر، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ابن مالك، تح: سعد بن حمدان الغامدي، ط9، مكتبة المدني، جدة، 1404هـ، ص43.

[2] جيان بالفتح ثم التشديد، مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف في شرقي قرطبة، ينظر، ياقوت الحموي(شهاب الدين عبد الله)، معجم البلدان،ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1324هـ-1906م،185/3،186.

[3] المرجع نفسه، 169/2، 170.

[4] ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، دط، دار صادر، بيروت، ص، ص398، 399.

[5] ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1387هـ-1967م، ص1.

[6] ابن مالك، الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، تح: حسن تورال وطه محسن، دط، مطابع النعمان، 1972م، ص33..

أ-بدر الدين محمد المشهور بابن الناظم، كان نحويا شافعيا، ذكيا وإماما يدرس النحو والبيان والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول، أخذ عن والده ووقع خلاف بينهما، سكن بعلبك، فقرأ عليه بها جماعة منهم بدر الدين بن زيد، فلما مات والده طلب إلى دمشق وولي وظيفة والده وتصدى للاشتغال بالتصنيف، وكان عنده دماثة خلق، ولم يكن أحد يشبهه في وقته.

وشرح ابن الناظم ألفية والده، وشرح كافيته و لاميته، وتكملة شرح التسهيل، وألف المصباح في اختصار المفتاح في المعاني، وروض الأذهان، وشرح الملحة، وشرح الحاجبية، ومقدمة في العروض، ومقدمة في المنطق. توفي قبل الكهولة ودفن بمقبرة باب الصغير بدمشق، يوم الأحد الثامن من محرم سنة ست وثمانين وستمائة (686) للهجرة، وقيل سنة سبع وثمانين وستمائة (687) للهجرة.[1]

ب- تقي الدين محمد بن محمد المعروف بالأسد، صنف له والده المقدمة التي دعاها باسمه (المقدمة الأسدية) ولم يبدع في النحو، كان طيب السيرة، يقرئ بالظاهرية وله مسجد ودكان معروف، وغالب الظن أن وفاته كانت في حياة والده تقريبا سنة تسع وخمسين وستمائة(659) للهجرة. [2]

-شيوخه:

كان لابن مالك عدد من الشيوخ نذكر منهم:

-ثابت بن خيار: هو ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار، أقرأ القرآن والعربية بجيان، وهو من أهل لبة ويعد من أهل جيان، معروف بالزهد والفضل والجود، توفي بغرناطة سنة (628هـ) وقد ترجم له السيوطي باسم (ثابت بن جيان). [3]

-أبا علي الشلوبين: هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي من أهل أشبيليه يكنى بأبي علي ويعرف بـ(الشلوبين)، ولد سنة (562هـ) عكف في صباه عن النحو حتى برع فيه، كان إماما في العربية،

[1] تقي الدين بن قاضي شهبه، طبقات النحاة واللغويين، تح: محسن عياض، دط، مطبعة النغمات، بغداد، 1974 م، ص274.
[2] صلاح الدين الصغير، الوافي بالوفيات، دط، النشرات الإسلامية، 1381، ص360، وينظر أيضا، ابن مالك، مقدمة التسهيل، ص15.
[3] ينظر، السيوطي، بغية الوعاة ، 482/1.

أقرأها نحو ستين سنة، حتى علا صيته، كان ذا معرفة بالقراءات، حاملا للأدب واللغة والحديث، توفي بأشبيليه سنة (645هـ) ولقد جالس ابن مالك في حلقة أبي علي الشلوبين، نحوا من ثلاثة عشر يوما.

وسمع ابن مالك في دمشق من:

-السخاوي: وهو أبو الحسن علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي النحوي، المقرئ الشافعي، كان عالما بالقراءات وعللها، إماما في النحو واللغة والتفسير، ولد بسخاء بمصر سنة (558هـ) كان مجلسه بجامع دمشق مزدحما بالطلاب، توفي بدمشق سنة (643هـ).[1]

-أبي صادق الحسن بن الصباح: وهو أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري، كان أديبا صالحا، فاضلا جليلا، ولد بمصر سنة (541هـ) عرفت عنه العدالة والأصالة والأمانة، توفي بدمشق سنة (632هـ).[2]

-أبي الفضل مكرم بن أبي الصقر: وهو أبو الفضل نجم الدين مكرم بن محمد القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الفضل، كان عالما محدّثا فاضلا، سمع من بعض الشيوخ وسافر إلى التجارة كثيرا، توفي سنة (635هـ)[3].

وفي حلب لازم حلقة بن يعيش؛ وهو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد موفق الدين أبو البقاء النحوي الحلبي المولد والموصلي المنشأ والأصل من كبار أئمة العربية، كان ماهرا في النحو والتصريف، ولد بحلب سنة (553هـ) وتصدر بحلب للإقراء، توفي سنة (643هـ).[4]

[1] ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، ص192-194.
[2] ينظر، ابن مالك، مقدمة التسهيل، ص7.
[3] المرجع نفسه، ص10.
[4] ينظر، السيوطي، المرجع السابق، ص351/1.

-ابن الخباز: وهو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين بن الخباز الموصلي النحوي الضرير، كان أستاذا بارعا، علامة زمانه في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض، له (النهاية في النحو) و(شرح ألفية ابن معط) توفي بالموصل سنة (637هـ).[1]

وهؤلاء بعض شيوخ ابن مالك وغيرهم كثر، حسب ما تشير إليه المصادر والمراجع.

-**تلاميذه:** ولقد انتفع به جماعة كثيرون وأئمة علماء، قال ابن الأثير: "وقد أخذ عنه العربية غير واحد من الأئمة غير أني لا أعلم أحدا قرأ عليه القراءات، ولا أسندها عنه".[2]

نذكر من تلاميذه:

-بدر الدين بن مالك: وهو محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، تلميذ ابن مالك، وولده ولي وظيفة والده بدمشق، وتصدى للاشتغال والتصنيف، توفي سنة (686هـ).[3]

-شمس الدين بن أبي الفتح: وهو محمد بن شمس الدين بن أبي الفتح البعلي، أبو عبد الله الفقيه الحنبلي، المحدّث النحوي اللغوي، ولد سنة (645هـ) ببعلبك قرأ العربية واللغة على ابن مالك، ولازمه حتى برع في ذلك، وصنف تصانيف منها: شرح ألفية ابن مالك، كتاب المطلع على أبواب المقنع في غريب ألفاظه ولغاته، توفي بالقاهرة سنة (709هـ).[4]

-الشيخ النووي: وهو محيي الدين أبو زكريا يحي بن شرف بن مرى بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة، ولد بنوى سنة (631هـ)، وهو إمام أهل اللغة والأدب، قدم دمشق فسكن بالمدرسة الرواحية، كان فقيه الأمة، وعلم الأئمة وأحد الأعلام، توفي سنة (676هـ).[5]

---

[1] السيوطي، بغية الوعاة، 304/1.

[2] شمس الدين الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1351هـ، ص181.

[3] ينظر، صلاح الدين الصغير، الوافي بالوفيات، 203/1.

[4] ينظر، الحنبلي عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دط، مكتبة القدس، القاهرة، 1350هـ، 20/6.

[5] المرجع نفسه، 354/5-356.

-الشيخ أبو الحسن اليونيني: وهو علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن عيسى أحمد اليونيني الحنبلي، ولد ببعلبك سنة (621هـ)، كان فصيح اللسان، قرأ صحيح البخاري على ابن مالك تصحيحا، كان قاضيا للحقوق، توفي ببعلبك سنة (701هـ).[1]

-أبي عبد الله الصيرفي: وهو محمد بن محمد علي بن إبراهيم بن أبي القاسم مجد الدين الدمشقي سمع من ابن مالك وغيره، قال الشعر، وكان محدّثا متواضعا، توفي سنة (722هـ) بدمشق.[2]

-قاضي القضاة: وهو بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن حازم بن صخر بن عبد الله الكناني الشافعي، ولد سنة (639هـ) بحماه، واشتغل بالعلم، وأفتى ودرّس وأخذ أكثر علومه بالقاهرة، قرأ النحو على ابن مالك، ولي قضاء القدس، ثم قضاء الديار المصرية ثم دمشق وجمع له بين القضاء والخطابة ومشيخة الشيوخ، توفي سنة (733هـ).[3]

-عصر ابن مالك من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية العلمية:

1-حياته السياسية:

عاش ابن مالك في القرن السابع الهجري، وكان هذا القرن مليئا بالأحداث والعنف والاضطرابات، سواء في بلاد الأندلس أو في المشرق، [4] ففي الأندلس في أوائل القرن السابع هزم الإفرنج الموحدين في موقعة العقاب سنة (609هـ)، وقد خسر المسلمون في هذه المعركة عددا من الأمراء والعلماء والحفّاظ.

[1] ينظر، الحنبلي عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، 3/6-4.
[2] ينظر المرجع نفسه، 106/8. وصلاح الدين الصغير، 359/3.
[3] ينظر، الحنبلي، المرجع السابق، 105/6.
[4] ينظر محمد عبد الله عنان، كتاب عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، دط، القاهرة، 1384هـ، ص-ص223-366.

وكانت (وقعة العقاب) من أشنع الهزائم التي لحقت بالمسلمين في الأندلس إن لم تكن عديمة النظير لديهم، خسروا فيها الكثير، وما خسروه بعد المعركة كان أكثر".[1]

وكانت هذه المعركة انهاء دولة الموحدين من الأندلس، فقد سقطت المدن الاسبانية مدينة إثر أخرى في يد المسيحيين.[2]

أما في مصر والشام، فقد انقسمت الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين الأيوبي (589هـ) بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل وبعض أقاربه، ففي مصر كان الملك (الكامل ناصر الدين العادل) (616-635هـ) وكان عهده عهد كفاح مستمر للصليبيين على حين كان خلافه مع إخوانه الفائز والأشرف والمعظم عيسى وابنه الناصر على أشده.

أما في الشام فكانت حلب مستقرة تحت حكم الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر (غازي بن صلاح الدين) (613-643 هـ) وابنه الناصر صلاح الدين يوسف[3] بعد ذلك حتى (657هـ). وقد شهد ابن مالك نهاية الدولة الأيوبية سنة (648هـ) وسقوط الدولة العباسية على يد التتار سنة (656هـ)، وعاش فترة سلطنة الظاهر بيبرس.

ولقد كانت حالة المشرق الإسلامي في عصر ابن مالك، حالة فوضى واضطرابات وخوف وترقب لما ستسفر عنه الهجمة التترية التي اجتاحت المشرق الإسلامي، وقضت على الخلافة العباسية، واستولت على العراق والشام مخربة ومدمرة كل شيء.

-حياته الثقافية العلمية:

لم تؤثر الحروب التترية ولا الفتن الداخلية في مسيرة العلم في العصر الذي عاش فيه ابن مالك (القرن السابع الهجري) وإن كان الغزو التتري قد تسبب في انتقال الحركة الفكرية من بغداد إلى الشام

[1] عبد الرحمن الحجي، التاريخ الأندلسي، ط2، دار القلم، بيروت، 1402هـ، ص494.
[2] عبد المجيد العبادي، المجمل في تاريخ الأندلس، ط2، 1964م، ص169.
[3] جمال الدين يوسف بن تغري، النجوم الزاهرة، دط، المؤسسة المصرية، 1962م، ص204.

ومصر، فزاد من النشاط الفكري فيهما، كما تسبب الغزو النصراني للأندلس في انتقال العلماء إلى مصر والحجاز والشام.

وكانت علوم النحو، واللغة، والقرآن، والفقه، والحديث، والتفسير، وغيرها تشهد نهضة كبيرة، ولمعت أسماء عديدة.

وفي القرن السابع الهجري اعتنى علماء النحو بكتاب (المفصّل) للزمخشري[1]، عناية كبيرة فشرحه كثير منهم كابن يعيش[2]، وابن الحاجب[3] وغيرهما، وابن مالك نفسه نظّم المفصّل في كتاب سمّاه (الموصل في نظم المفصّل) ثم (سبك المنظوم وفك المختوم)، واعتنى العلماء إلى جانب المفصّل بكتب أخرى كـ (الكتاب) لسيبويه و(المقتضب) للمبرد، و(الجمل) للزجاجي، و(الإيضاح)، و(ألفية ابن معط) وغيرها، كما اعتنوا بتصنيف المازني وشرحه لابن جني وغيره...[4].

-أشهر مؤلفاته:

ذكرت المراجع طائفة كبيرة من الكتب لابن مالك، وهذه الكتب منها مؤلفات نحوية وصرفية ولغوية، وفي القراءات، ومن أشهرها:

-أرجوزة في الخط (مخطوط).

-الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

-إيجاز التعريف في علم التصريف.

-تحفة المودود في المقصور والممدود، مع شرحها.

[1] ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، ص279.

[2] ينظر، أحمد بن خلكان، ترجمة وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دط، دار الثقافة، بيروت، ص 20.

[3] المرجع نفسه، ص21.

[4] ينظر، السيوطي، المرجع السابق، 279/2، 229/2، 116/2، 411/1، 344/2.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، مع شرحه.

-الخلاصة الألفية التي ألفها لابنه محمد الأسد.

-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

-عمدة الحافظ وعمدة اللافظ في مبادئ النحو، مع شرحهما.

-الفوائد المحوية في المقاصد النحوية.

-منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء.

-القصيدة الدالية المالكية في القراءات.

-الكافية الشافية في الصرف والنحو، مع شرحهما.

-لامية الأفعال أو المفتاح في أبنية الأفعال.

-المالكية في القراءات السبع، وهي قصيدة رتبها على سور القرآن الكريم. [1]

-وفاته:

أجمعت كتب المؤرخين والطبقات على أن وفاته كانت في شعبان سنة اثنين وسبعين وستمائة (672هـ)، دفن بسفح جبل قاسيون[2] بدمشق، وقد رثاه كثيرٌ من تلاميذه ومعاصريه بقصائد رائعة.[3]

[1] ابن مالك، مقدمة تحقيق شرح كتاب التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي مختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1410هـ-1990م، 12/1.

[2] هو الجبل المشرف على مدينة دمشق، وفيه عدة مغاور وفيه أثار الأنبياء والكهوف وفي سفحه مقبرة أهل الصلاح، وهو جبل معظّم مقدس يروى فيه الآثار وللصالحين فيه أخبار. ينظر، ياقوت الحموي، معجم البلدان، 83/4.

[3] السيوطي، بغية الوعاة، 55/1.

ثانيا– التعريف بكتاب:

(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح).

1–سبب تأليف الكتاب:

بعد أن هاجر ابن مالك من الأندلس واستقر في دمشق، طلب إليه عدد من فضلاء المحدّثين والحفّاظ أن يوضح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في كتاب "الجامع الصحيح" لأبي عبد الله البخاري (ت256هـ) فأجابهم إلى ذلك، ووضحها لهم وصحّحها في واحد وسبعين مجلسا.[1]

وفي ذلك يقول: "وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة ، وما خرج عن ذلك أخرت أمره إلى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عامّا والبيان تامّا إن شاء الله ".[2]

ويبدو أن ابن مالك –رحمه الله–اتخذ من الحديث الشريف مصدرا مهما من مصادر التقعيد النحوي، على الرغم من إغفال الكثير من النحاة له ابتداء من سيبويه الذي كان يورد الحديث النبوي الشريف في الكتاب على أنه قول ليس إلا.

ومن هذا الكلام نفهم أن" شواهد التوضيح"، هو الجزء الذي أخّر أمره يستوفي الكلام فيه على ما يحتاج إلى شاهد ونظير.

ولكن الذي يمعن النظر في مباحث الكتاب يستطيع أن يضيف دافعا آخر، وهو تصدّي ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة، وأنه رغب في أن يسدّ خللا رآه في مناهج الذين سبقوه حيث لم يستقرئوا الكلام العربي كما يجب، أو طرحوا كثيرا من الشواهد النثرية

[1] القسطلاني (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط7، مطبعة بولاق، 1904، 41/1.وينظر ابن مالك (جمال الدين الأندلسي)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ، ص11.

[2] القسطلاني، المرجع السابق، ص41.

الفصيحة، ولا سيما التي احتفظت بها كتب الحديث وكتب غريبه، فلم يكن له بد من تصحيح ما ذهبوا إليه، منطلقا من نصوص البخاري لما له من احترام وإكبار في نفوس المسلمين.

ورأى المؤلف أيضا أن يقرر مسائل نحوية لم يتسنّ له أن يضم أكثرها إلى الأبواب المعتادة في كتب النحو ذات المنهج التقليدي المعروف، فأدرجها في هذا المصنَّف ومنها موضوعات تتصل بعلم المعاني، مثل: مسائل الاستفهام والجواب وعود الضمائر، ومعاني الحروف، وغيرها.[1]

ومن هنا فإن ابن مالك اشتغل بالحديث، وعمل هو وأبو الحسن اليونيني المحدّث المعروف على تحقيق صحيح البخاري وتخريج الأحاديث الواردة فيه، وتبيين الأوجه الإعرابية التي يمكن أن تخرج عليها الأحاديث التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحوية العامة وللأصول الصرفية المعروفة.

2-منهج الكتاب:

إن المتأمل في كتاب (شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) لابن مالك، يرى أنه لم يصنع مقدمة يبين فيها منهجه وطريقته، وكيفية تعامله مع مادته اللغوية، وطريقة عرضها، فقد شرع في الخوض في موضوعات الكتاب دون أن يضع الأطر العامة التي يسير عليها المؤلف عند شروعه في التأليف.[2]

ويعد الكتاب خاليا من التبويب وتقسيم الموضوعات إلى أبواب أو فصول أو ما شابهها، ولأجل التفريق بين كل بحث والذي بعده كان ابن مالك يفتتح كل بحث بلفظ، " ومنها" ثم يأتي بنصوص "صحيح البخاري" التي يراها مشكلة، وبعدها يوجّه إعرابها مبتدئا كلامه بلفظ: "قلت"[3]، وهذه الطريقة؛ (تعني، ومنها، ثم قلت) هي التي تتكرر في الكتاب من أوله حتى آخر مسألة فيه.

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص11.
[2] المرجع نفسه، ص13.
[3] المرجع نفسه، ص14.

وقد قدّر عدد الأحاديث في هذا الكتاب بحوالي مائة وثمانين نصا منها سبعين حديثا للنبي صلى الله عليه وسلم، وتسعون من كلام الصحابة وحديث واحد لعمر بن عبد العزيز من التابعين، وما بقي فهو من كلام ورقة بن نوفل وأبي جهل، وغيرهم ممن عاصر النبي صلى الله عليه وسلم أو جاء بعده بقليل، والجامع لهذه النصوص كلها في صحيح البخاري هو كونها مشكلة في رأي ابن مالك سواء كانت على رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الروايات أحيانا، ويترك ذكره في أغلب الأحيان.

والطريقة التي اتبعها ابن مالك في كتابه تقوم أولا على إثبات نص الحديث وتعيين محل الإشكال فيه، ثم يوجّه المؤلِّف إعرابه مستعينا بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة مقدّما شواهد النثر على النظم، وذلك واضح من طريقته وبعض إشاراته –نحو قوله: "والجواز أصح من المنع، لضعف المانعين وصحة استعماله نثرا ونظما، وقوله: "وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام، ونظمه فمن النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم:. ..، ومن النظم قول الشاعر: [...][1].

ومن هنا سار ابن مالك بمنهجية واضحة من خلال إثبات نص الحديث واستخلاص القاعدة النحوية منه وعرض آراء العلماء فيها، ثم تعضيدها بالآيات القرآنية، وكلام الفصحاء من الشعر والنثر، وإذا تنوعت الشواهد في المسألة الواحدة قدّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، وقدّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب والنظم، كما قدّم أقوال العرب النثرية على شعرهم، وربما اكتفى عند الاستشهاد لمسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره أو بأقوال العرب، أو بأبيات من الشعر فقط.[2]

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص14.
[2] ينظر، المرجع نفسه، ص14.

وابن مالك في كتابه هذا لم يكن ملتزما أو متعصّبا لمذهب نحوي معين، فهو أحيانا يذهب في بعض المسائل مذهب الكوفيين ويخالف البصريين، وأحيانا أخرى يعرض وجهتي نظرهما دون أن يتبنى موقفا محددا.

ومما ذهب فيه مذهب الكوفيين وخالف فيه البصريين قوله بجواز أن يكون اسم الإشارة (هذا) منادى محذوفا منه حرف النداء، وعلّق على ذلك بقوله: "وهو مما منعه البصريون وأجازه الكوفيون، وإجازته أصح لثبوتها في الكلام الفصيح".[1]

وأحيانا أخرى كان يذكر قواعد انفرد بها الكوفيون دون غيرهم فيوافقهم فيها مثل قوله: "وحذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون، و وافقهم الأخفش، وهم في ذلك مصيبون".[2]

وكان ابن مالك في الكثير من الأحيان يذكر الآراء في المسألة الواحدة، ثم يلجأ إلى استعمال بعض المصطلحات الدالة على اختياره لهذا الرأي أو ذاك، مثل) والأجود)، (والصحيح)، (والوجه الجيد) [3] إلى غير ذلك من العبارات التي توحي للقارئ أنه يرجّح أحد هذه الآراء على الآخر.

-3-شواهدالكتاب:

تنقسم شواهد الكتاب الذي بين أيدينا إلى أربعة أقسام:

3-1-القرآن الكريم وقراءاته:

لقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالقرآن الكريم، لتوجيه مشكل النصوص التي اختارها فقد بلغت شواهده من القرآن حوالي اثنين وعشرين ومائة آية (122)، حيث لا تكاد تخلو صفحة من صفحات الكتاب من وجود شاهد أو أكثر من القرآن الكريم، أو قراءاته، ومن أمثلة ذلك استدلاله على أن "في" دالة على التعليل وهو مما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن الكريم[4]، فمن

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص266.
[2] المرجع نفسه، ص133.
[3] ينظر، المرجع نفسه، ص- ص101-173.
[4] ينظر، المرجع نفسه، ص 123.

الوارد في القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[1]، وقوله تعالى أيضا في آية أخرى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾.[2]

ولقد اهتم ابن مالك أيضا بالقراءات القرآنية اهتماما كبيرا، واعتمد عليها بكثرة، إذ ورد احتجاجه بها في خمسة وأربعين موضعا (45) فهو يستشهد بالقراءات القرآنية جميعها المتواترة منها والشاذة، بالإضافة إلى أنه يمتلك قدرة فائقة على نسبة القراءة إلى صاحبها سواء كانت سبعيه أم عشرية، ومن ذلك أنه أيّد بقراءة حمزة من السبعة: ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[3]بجر لفظ الأرحامِ جواز العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار وهو مما منعه البصريون، ورفضوا شواهده.[4]

ولم يعتمد ابن مالك على القرّاء السبعة فحسب، بل أخذ حتى من القراءات الثلاثة الأخرى المكملة للعشرة مثل قراءة طلحة بن مصرِّف، وأبي العالية وغيرهم، كما أنه أورد بعض القراءات الشاذة ومن ذلك استشهاده بقراءة ابن محيصن: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾[5] بهمزة واحدة، على جواز حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها.[6]

3-1-الحديث النبوي الشريف:

لقد كان ابن مالك من طليعة النحاة الذين استندوا إلى الحديث النبوي الشريف في تأييد القواعد النحوية، بل إنه أول من توسع في الاستشهاد به، حتى صار من مميزات منهجه النحوي، فقد بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها أو وجّه إعرابها ثمانين ومائة حديثا(180)، وهذا يعني أن مادة

[1] سورة الأنفال، الآية 68.
[2] سورة النور، الآية 14.
[3] سورة النساء، الآية 1.
[4] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص109.
[5] سورة البقرة، الآية 6.
[6] ابن مالك، المرجع السابق، ص13.

الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية. إذ بلغ ما ورد منها حوالي ستين ومائة مسألة، ما عدا المكرر منها، وهو يزيد على العشرة. [1]

فقد كان ابن مالك عالما بالحديث ، وما فيه من إشكالات نحوية أو صرفية ألّف من أجلها كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، وقد قال بعضهم إن هذه الأحاديث التي وردت فيها إشكالات نحوية لا تتجاوز الواحد والأربعين بسطها ابن مالك وأزال النقاب عن وجوه إشكالها في هذا الكتاب. [2]

وقد اشتهر ابن مالك بنبوغه وتمكنه من الدراسات اللغوية والنحوية، فطلب منه فضلاء المحدّثين والحفّاظ أن يوضح ويصحح لهم مشكلات ألفاظ وروايات وردت في الجامع الصحيح، وقد عمل هو وأبو الحسن اليونيني المحدّث المعروف على تحقيق صحيح البخاري وتخريج الأحاديث الواردة فيه، وتبيين الأوجه الإعرابية التي يمكن أن تُخرّج عليها الأحاديث التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحوية العامة، وللأصول الصرفية المعروفة.[3]

فقد تصدى ابن مالك لمناقشة الكثير من المسائل التي كانت محل خلاف بين النحاة فعمد إلى توضيحها وحل المشكل فيها، ورأى أن يسد الخلل الذي غفل عنه النحاة أثناء التعامل مع المادة اللغوية.[4]

ويعتبر مصنفه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح من خيرة الكتب التي تكشف عن أسلوبه في النقاش، وتبين سعة أفقه وإحاطته شواهد اللغة، وهو من أبرز الأصول في موضوع الاستشهاد بالحديث في الدراسات النحوية [5].

[1] خديجة الحديثي، موقف النحاة، ص242.
[2] القسطلاني، ارشاد الساري، 41/1.
[3] خديجة الحديثي، المرجع السابق، ص240.
[4] ينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص11.
[5] المرجع نفسه، ص7.

3-3-أقوال الصحابة:

اعتمد ابن مالك على أقوال الصحابة الأجلاء –رضي الله عنهم –واتخذ من أقوالهم موردا خصبا ليثبت به قاعدة، أو يعزز به شاهدا قرآنيا، أو حديثا نبويا، أو شعرا، فقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بكلام الصحابة الكرام والاعتماد عليه في تدعيم ما ذهب إليه من آراء ومواقف لغوية ونحوية، فقد ذكر في كتابه أكثر من ست وعشرين ومائة(126) قول من أقوال الصحابة الكرام، منها ستة وستون قولا مشكلا وردت في صحيح البخاري، كان النصيب الأكبر منها لعائشة رضي الله عنها، ثم عمر بن الخطاب وأبي بكر الصديق رضي الله عنهما.

وقد نوّع ابن مالك في طريقة استشهاده بأقوال الصحابة، فتارة يذكرها منفردة دون تدعيم بشواهد أخرى وذلك مثل إجازته جعل المجرور معطوفا بواو محذوفة في قول عمر رضي الله عنه: "لا ندخل كنائسهم من أجل التماثيل التي فيها الصور"، فقد أجاز جعل (الصور) مجرورة على اعتبار تقدير (الواو) محذوفة فكأنه يقول: من أجل التماثيل التي فيها والصور[1].

ونجده تارة أخرى يستشهد بقول أحد الصحابة، ثم يعضّده بقراءة قرآنية وشعر، ومن ذلك استشهاده على جواز حذف اللام الفارقة من الاسم التابع ل(إن) المخففة المتروكة العمل كون الموضع غير صالح للنفي بقول عامر بن ربيعة: "إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعثنا وما لنا من طعام إلا السلف من التمر".

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 254.

ومن ذلك استشهاده على جواز حذف المبتدأ من صلة الموصول، بقراءة أبي الرجاء ﴿**وَإِن كُلُّ مَا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا**﴾[1] أي؛ وإن كل للذي هو متاع الحياة الدنيا، فحذف من الصلة المبتدأ وأبقى الخبر.

ونجده في مواضع أخرى يستشهد بقول الصحابة ثم يعززه بأقوال بعض العرب ولغاتها، ومن ذلك استشهاده على أصل (مَهْ) في قوله تعالى للرحم (مَهْ)؛ هو ما استفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت، وهي غير مجرورة. ومثله قول الحجاج لليلى الأخيلية: ثم مَهْ، قالت: ثم لم يلبث أن مات.

وحكى الكسائي أن بعض كنانة يقولون: معندك؟ مصنعت؟ فيحذفون الألف دون جر، ولا يصِلون الميم بها، السكت لعدم الوقف.[2]

3-4-كلام العرب:

3-4-1-الشعر:

لقد أكثر ابن مالك في كتابه هذا من الاستشهاد بالشعر، فقد أخذ الشعر جانبا واسعا من شواهده، وقد ذكر في كتابه ما يزيد على مائتين وعشرين بيتا من الشعر، وهذا العدد الكبير من الشواهد الشعرية في كتاب يعد صغير الحجم ما هو إلا دليل على وثوقه بصحة لغته وفصاحته، وقد أكثر من الاستشهاد بشعر شعراء الطبقات الثلاثة الأولى إلا أنه توسّع في دائرة الاحتجاج به، فلم يلتزم بالزمان الذي رسمه النحويون، بل تجاوز ذلك واحتج بشعر بعض المولدين من أمثال الحريري. وفي ما يلي نذكر بعض الأمثلة لبعض الشعراء الذين استشهد بشعرهم ابن مالك:

-**الشعراء الجاهليون**: وقد شكّلوا النسبة الأكبر من الشعراء المستشهد بهم ومن أمثلة ذلك ما ذكر ابن مالك من إجراء (رأى) البصرية مجرى (رأى) القلبية، مستشهدا على ذلك بقول عنترة:

[1] سورة الزخرف، الآية 43.

[2] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص271.

فرأيتنا ما بيننا من حاجز إلا المجن ونصل أبيضِ مِقاصَلِ.

فقد جمع لها بين ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد كـ(رأيتُنا) و(رأيتُني)، وكان حقه أن لا يجوز، ولكن حملت رأى البصرية على رأي القلبية لتشبهها بها لفظا ومعنى.[1]

-**الشعراء المخضرمون**: وقد شكّل شعرهم نسبة لابأس بها من شواهد ابن مالك ومن هذه الشواهد:

استشهاد ابن مالك على حذف الموصول مستغنى عنه بصلته، بقول حسان بن ثابت:

أمن يهجو رسول الله منكم ويمحه وينصره سواء.

يريد: أمن يهجو رسول الله منكم أيها المشركون، ومن يمحه منا وينصره سواء؟[2]

-**الشعراء الإسلاميون**: لقد ذكر ابن مالك ثلاثة أوجه جائزة لاسم الإشارة (هذا)في قوله صلى الله عليه وسلم: ((فقال له الذئب: هذا استنقذتها مني، فمن لها يوم السَّبُع يوم لا راعي لها غيري)).

أحدها أن يكون منادى محذوفا منه حرف النداء، وهو ما منعه البصريون وأجازه الكوفيون، ويرى ابن مالك أن إجازته أصح؛ لثبوتها في الكلام الفصيح، مستشهدا على ذلك بقول ذي الرمة:

إذا هِلتْ عني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام.[3]

والشاهد في قوله: "بمثلك هذا " ويقصد بمثلك يا هذا.

-الشعراء المولدون: وقد شكّل شعرهم نسبة قليلة جدا؛ ومن ذلك:

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص190.
[2] المرجع نفسه، ص134.
[3] المرجع نفسه، ص266.

ذكر ابن مالك استعمال (حوّل) بمعنى (صيّر) محتجا في ذلك على قول النبي صلى الله عليه وسلم: "ما أحبَّ أن يحوّل لي أحدٌ ذهبا"، وعضّد ذلك بقول الحريري:

وما شيء إذا فسدا تحوّل غَيِّه رَشَدا

زكي العرق آخره ولكن بئس ما ولدا.[1]

فالشاهد في قوله: "تحوّل غيه رشدا " (حوّل) جرى مجرى (صيّر) في رفع المبتدأ (غَيِّه) ونصب الخبر (رَشَدَا).

ولقد ترك ابن مالك أكثر الأبيات الشعرية دون نسبتها إلى قائليها، مستعملا عبارات عامة، مثل (كقول الشاعر) أو (كقول آخر) وغيرها من العبارات، وقد بلغ عدد الأبيات التي لم ينسبها إلى قائليها ثمان وستين ومائة (168) شاهدٍ.

وامتاز ابن مالك في كتابه هذا بتفرّده في استنباط عدد من القواعد من أبيات مجهولة لم يسبق أن استشهد بها أحد من النحاة قبله، حيث بلغ هدد هذه الأبيات ثلاثين بيتا، يقول الدكتور طه محسن محقق الكتاب: "وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها في تخريج الشواهد، ونسبتها إلى قائليها، إلا أنني لم أستطع أن أجد مصدرا ولا قائلا لحوالي ثلاثين نصا مما جاء في شواهد التوضيح، ولعل المؤلف تفرد باستنباط القواعد منها، وإذا تمكّنا من معرفة قائليها، أو مصادرها فإنها بلا شك ستضيف شواهد جديدة، لم تكن معروفة عند النحاة، إلا ما عرف منها قبلا ".[2]

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص126.

[2] المرجع نفسه ، ص28.

3-4-2-النثر (أقوال العرب ولغاتها)

شكّلت أقوال العرب ولغاتها نسبة لا بأس بها من الاستشهاد، حيث بلغت حوالي ثمانية وثلاثين (38) شاهدا،[1] لم ينسب أكثرها إلى قائليها، وكان يمهّد لها بعبارة (قول بعض العرب) وأسند أحد عشر منها إلى علماء اللغة من أمثال سيبويه، الأخفش، يونس بن حبيب وغيرهم.

ومن ذلك ذكره لألف (يراك) بعد (متى) الشرطية في قول أبي جهل: "متى يراك الناس قد تخلّفت، وأنت سيد أهل الوادي، تخلّفوا معك". فكان حقها أن تحذف فيقال: متى يرك، وذكر لثبوتها أربعة أوجه منها أن تكون متولدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزما، ويستشهد على ذلك بقراءة أبي جعفر﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ ﴾[2]، ثم يذكر قول العرب: "بينا زيد قائم، جاء عمرو "؛ يريدون: بين أوقات قيام زيد جاء عمر، فأشبعت فتحة النون وتولدت الألف.

ثم يقول: "وحكا الفرّاء عن بعض العرب (أكلت لحما شاه)؛ يريد لحم شاه حيث أشبع فتحة الميم فتولدت الألف.[3]

أما اللهجات العربية فقد شكّلت سمة بارزة من حيث استشهاده بها فقد اعتمد عليها في الاستنباط والاحتجاج للتقعيد النحوي، فقد جاء ذكره للهجات العربية الفصيحة في ثمانية عشر (18) موضعا، صرّح بأسماء القبائل في كثيرٍ منها مثل قوله: لغة قريش، والحجاز وربيعة وكنانة، وغيرهم؛ وهي جميعها لغات عربية موثوق بفصاحتها.

4-قيمةالكتاب:

يعد كتاب شواهد التوضيح لابن مالك من أهم كتب النحو في اللغة العربية، إذ أنه يكشف عن مدى قدرته اللغوية والنحوية، كما أنه يبين لنا أسلوبه في النقاش والحجاج ومعالجة المشكلات .

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص، ص: 165/117/108/95/81/74.

[2] سورة المنافقون، الآية 6.

[3] ابن مالك، المرجع السابق، ص74.

وإن الأهمية الكبيرة لهذا الكتاب تتأتى من كونه من أوائل الكتب التي تطرقت إلى موضوع كان وما يزال ذا جدال كبير جدا، وهو جعل الحديث النبوي الشريف مصدرا من مصادر التقعيد النحوي في اللغة العربية، ولعله أول كتاب يختص بدراسة الحديث الشريف من الوجهة النحوية متخذا من" صحيح البخاري "محورا لبحث أراء المتقدمين من النحاة.

لم يتهيأ لكتاب في النحو في مثل حجم كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" ما تهيأ له من ثراء في النصوص إذ ضم على صغر حجمه ثلاثين وسبعمائة شاهدٍ(730) ما بين آيات وأحاديث وشعر ونثر.

5-مسائل الكتاب:

إن المشكلة البارزة في هذه الدراسة، هي تلك المتمثلة في عدم قيام ابن مالك بتأليف كتابه وفق منهج واضح، فهو لم يدرس المسائل حسب الموضوعات النحوية، ولم تكن العناوين النحوية دالة على مضامينها دلالة واضحة، فقد كان يتناول الأحاديث النبوية واحد تلو الآخر، مبينا ما فيها من مسائل مختلفة الأمر الذي أدى إلى توزع مسائل الموضوع الواحد على أكثر من باب، ولعل السبب يعود إلى تناول ابن مالك للأحاديث التي يرى أنها مشكلة من الناحية النحوية حسب ما وردت في صحيح البخاري، فيقوم بتحديد موضع الإشكال فيها، ومن ثَم معالجتها وتوجيهها[1].

وقد بلغ عدد المسائل التي أوردها المؤلف في الكتاب حوالي سبعين ومائة مسألة (170) منها عشرة مكررة، وكلها في النحو ما عدا سبعة عشر مسألة (17) فهي في الصرف.

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص36.

ثالثا- دراسة المسائل:

بعد أن قدمنا تعريف لابن مالك وكتابه" شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، تبين لنا مدى اعتماد ابن مالك على الحديث النبوي الشريف واعتباره مصدرا من مصادر الاحتجاج، فهو كان فريدا بالقياس إلى من سبقه وكان يكرر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية، وقد احتوى كتابه المدروس على واحد وسبعين مسألة ارتأينا في هذه الدراسة أن نختار بعض النماذج منها، وحرصا منا على أن تكون هذه النماذج تعكس ما ورد في المدونة، فقد اخترنا نماذج متنوعة بعضها يخص المفردات وبعضها يخص المركبات وبعضها يخص الأساليب وهي كالآتي:

1-المفردات:

1-1-الأفعال:

المسألة1- ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر:

لقد عرّف النحاة الفعل الماضي بأنه ما دلّ على حدوث فعل قبل زمن التكلم، فقد عرّفه الزمخشري بقوله: "هو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح نحو قولك قامَ"[1].

-وقال سيبويه: " (ذهب) بُنِيَ لما مضى[...] فهو دليل على أنه الحدث في ما مضى من الزمن [...] كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث".[2]

وعُرّف زمن فعل الأمر بأنه الزمن الذي لم ينقض ولا الذي أنت فيه، أي الزمن الذي مازلت تنتظره.

[1] الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، المفصّل في علم العربية، دط، مطبعة التقدم، مصر، 1323هـ، 243/1، 244.
[2] سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، 24/3.

-ويقول ابن مالك في شرح التسهيل: "والأمر مستقبل أبدا ".[1]

إذن من المعروف أن الفعل الماضي هو كل ما يدل على فعل قد مضى وأن فعل الأمر هو ما يطلب به حدوث شيء في الاستقبال، لكن أحيانا يرد الفعل الماضي يدل على الأمر وقد وردت هذه المسألة عند مجموعة من النحويين منهم الرضي، و الدماميني، وابن عقيل وغيرهم، وفي هذا يقول ابن عقيل: "ينصرف الماضي إلى الاستقبال بالطلب، نحو: (غفر الله لك) والوعد نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾[2]"[3].

-وقال الدماميني[4]: "انصراف الماضي إلى الاستقبال فيه نظر لأن وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال، حتى إنه لو لم يكن انتفى استقبال الفعل [...]"[5].

-وقال الرضي الاستراباذي: "واعلم أن الماضي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي إما دعاء نحو رحمك الله، وإما أمرا لقول علي رضي الله عنه((أجزأ امرؤ قرنَه، وآسى أخاه بنفسه))وينصرف إليه أيضا بالإخبار عن قصد القطع بوقوعها"[6].

-وقال السيوطي: "ينصرف الماضي إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلبا نحو "غفر الله لك" أو وعدا نحو" إنا أعطيناك الكوثر" أو عطف على ما عُلم استقباله نحو قوله تعالى: ﴿يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، 1410-1990، 17/1.

[2] سورة الكوثر، الآية 1.

[3] ابن عقيل (بهاء الدين)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1420هـ-1982م، 16/1، 17.

[4] هو محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي المالكي النحوي (763هـ-827هـ) استوطن بالقاهرة، ولي قضاء المالكية، من كتبه تحفة الغريب، شرح مغني اللبيب .ينظر، الزركلي، الأعلام، 57/6.

[5] الدماميني (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر)، تعليق الفرائض على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، القاهرة، 1430-1983، 145/1-147.

[6] الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، 12/4.

﴿ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾[1]، أو نفي بـ(لا) أو (إن) بعد القسم نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾[2] أي: ما يمسكهما".[3]

أما رأي ابن مالك في مسألة ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، فقد جوّز ذلك واحتج بقول عمر رضي الله عنه((إذا وسّع الله عليكم فأَوْسِعوا [...]، صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقِباء))[4] ثم قال: "تضمن هذا الحديث ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وهو (صلى رجل) والمعنى: ليصل رجل، ومثل لذلك من كلام العرب: "اتقى الله إمرؤ وفعل خيرا يثبت عليه"، والشاهد في قوله (اتقى) و(فعل) والمراد به: (ليتقي وليفعل).

ولكونه بمعنى الأمر جيء بعده بجواب مجزوم كما يجاء بعد الأمر الصريح، وأكثر مجيء الماضي بمعنى الطلب في الدعاء نحو: نصر الله من والاك، وخذل من عاداك.[5]

وخلاصة القول: إن من النحاة من جوَز ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر، وقد جوّز ابن مالك ذلك أيضا واستشهد بحديث شريف وأقوال من كلام العرب.

و يرد الفعل الماضي بمعنى الأمر أو الاستقبال في مواطن كثيرة منها؛ إذا اقتضى طلبا كالدعاء بالخير أو بالشر، وفي الدلالة على الحدث وكأنه قد وقع لأنه أمر محقق كالوعد والوعيد، وكذلك إذا نفي بلا أو إن بعد القسم، أو إذا دخلت عليه أداة من أدوات الشرط ك (إن) و(إذا).[6]

---

[1] سورة هود، الآية 98.

[2] سورة فاطر، الآية 41.

[3] السيوطي، همع الهوامع، 37/1.

[4] البخاري، الصحيح، كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والتبان والقباء، رقم الحديث: 365، ص51.

[5] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص117.

[6] ينظر، السيوطي، همع الهوامع، 37/1.

-المسألة2- استعمال (رجع) مثل (صار) معنى وعملا:

لقد وردت في اللغة العربية أفعال تضمنت معنى (صار) فعملت عملها في رفع الاسم ونصب الخبر، ومن بين هذه الأفعال (رجع)، فهناك من النحاة من تنبّه لهذه المسألة ومن بينهم:

-ابن عقيل، فقد قال: "وترد الخمسة الأوائل، وهي؛ كان وأضحى وأصبح، وأمسى وظل بمعنى (صار)، ويلحق بها أي في ورودها بمعنى (صار) آض، وعاد، وآل، ورجع [...]"[1].

-وذكر السيوطي عشرة أفعال متضمنة معنى صار، قال: "وألحق قوم من بينهم ابن مالك ب (صار) ما كان بمعناها، وذلك عشرة أفعال وهي: (آض وعاد وآل ورجع وحال واستحال وقعد وتحوّل وارتدّ وجاء) واستشهد لرجع بقول الشاعر:

. . .. ويرجعن بالأكباد منكسرات".[2]

-وتكلم عن هذه المسألة الرضي الاستراباذي فقال: "إنها غير محصورة ومنها (تمّ) نحو قولهم: "تتم التسعة بهذا عشرة"، و(كمُل) نحو: كمل زيدا عالما، و(تمثّل) نحو قوله تعالى: ﴿**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا**﴾[3]،وزاد الزمخشري وأبو البقاء العكبري والجزولي وابن عصفور (غدا وراح)، وألحق الفرّاء بها ثلاثة أفعال وهي (أسحر وأفجر، وأظهر).[4]

-وقال الأشموني[5]: "مثل صار في العمل وما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي آض ورجع.. .إلخ"[6]

---

[1] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 258/1.

[2] السيوطي، همع الهوامع، 357/1.

[3] سورة مريم، الآية: 17.

[4] الرضي الاستراباذي، شرح الرضي على الكفاية، 183/4.

[5] هو أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن محمد بن عيسى الشافعي الأشموني، (838هـ-929هـ)، العالم الكامل الأصولي المقرئ ومن مؤلفاته شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . ينظر، مقدمة كتاب منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، 3/1.

[6] الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1308هـ-1939م، 223/1.

أما ابن مالك فقد نبّه إلى أنه مما خفي على أكثر النحاة استعمال رجع مثل صار معنى وعملا، وقد جوّز هو ذلك مستشهدا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم((لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض))[1]، فلا ترجعوا بمعنى لا تصيروا كفارا، منصوب على الخبر أي؛ كالكفار، ثم عضّد الحديث النبوي بشاهد شعري وهو:

قد يرجع المرء بعد المقت ذامقة بالحلم فادّرأ به بغضاء ذي إحن.[2]

فالشاهد هنا هو (قد يرجع المرء) بمعنى قد يصير المرء.

وخلاصة القول عنده إمكانية استعمال رجع بمعنى صار، ودليل ذلك أن العرب استعملته وأن هذه المسألة لم يذكرها معظم النحويين، وقد تنبّه هو لها وجوّزها ، ليس في المعنى فقط، بل حملها عليها في العمل، واستشهد على صحة ما ذهب إليه فيها بحديث نبوي، ثم أردفه بشاهد من الشعر.

[1] البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رب مُبلّغ أوعى من سامع، رقم الحديث: 121، ص25.
[2] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص197.

-1-2-الأسماء:

-المسألة 1-وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد (إذا) الفجائية و(واو) الحال:

الأصل في المبتدأ عند النحويين جميعا أن يكون معرفة لا نكرة، حتى يصلح للإخبار عنه لأن الغرض من الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلة المتكلم في علم ذلك الخبر، لأن النكرة مجهولة غالبا، والحكم على المجهول لا يفيد[1]، ولا يتحقق معها الغرض من الكلام؛ وهو الإفادة المطلوبة، فإن هذه الإفادة هي السبب في اختيار المعرفة، لتكون هي المبتدأ حين يكون أحد ركني الجملة معرفة، والآخر نكرة، ولكن إذا حصلت الفائدة جاز الابتداء بالنكرة[2]، وفيما يلي سنعرض آراء النحاة حول هذه المسألة:

-يقول ابن هشام الأنصاري: "لا يبتدئ بنكرة إلا إذا عمت، نحو (ما رجل في الدار) أو خصت نحو (رجل صالح جاءني) [...]والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا في مواضع خاصة تتبعها بعض المتأخرين ، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم"[3].

-ويقول السيوطي: "الأصل تعريف المبتدأ لأنه مسند إليه؛ فحقه أن يكون معلوما لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد، وتنكير الخبر، لأنه نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه".[4]

[1] ينظر، أميرة علي توفيق، نظام الجملة عند ابن هشام الأنصاري، دط، مكتبة الزهراء، 1391هـ-1971م، ص-ص17-20.

[2] ينظر، سامي عوض، المفصّل في علمي النحو والصرف، ط1، منشورات جامعة تشرين، سوريا، 1993، ص36.

[3] ابن هشام ا لأنصاري(أبو محمد عبد الله جمال الدين)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1383هـ-1963م، ص217.وينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكوخ للطباعة والنشر، 1382هـ، ص212.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 326/1.

-ويقول ابن عقيل: "والأصل تعريف المبتدأ لأنه مسند إليه؛ فوجب أن لا يكون مجهولا والأصل فيما يرفع الجهالة التعريف"[1].

-وقال أبو حيان: "وتتبّع النحاة مسوّغات الابتداء بالنكرة، فمنها الوصف وخُلْف الموصوف كقول العرب: "ضعيف عاد بقُرملة[2]، أي إنسان ضعيف [...] أو مفصّلا أو عامّا".[3]

وأما ابن مالك فقد أجاز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد (إذا الفجائية) وبعد (واو الحال) واحتج بقول بعض الصحابة رضي الله عنهم:((فبينا أنا على جرف نهر إذا رجل يصلي))[4] ثم عضّد ابن مالك هذا الحديث بقول عائشة رضي الله عنها((دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النار)). [5]

وفي هذا يقول: "لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة، نحو: رجل تكلم وغلام احتلم، وامرأة حاضت، فمثل هذا من الابتداء بالنكرة يمتنع لخلوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم، ومن غلام يحتلم، ومن امرأة تحيض، فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها، فمن القرائن التي تتحصل بها الفائدة الاعتماد على (إذا الفجائية) كقولك: انطلقت فإذا سبع في الطريق، وأتيتُ زيدا فإذا رجل يخاصمه، ثم عضّد ابن مالك ما ذهب إليه بقول الشاعر:

حسبتك في الوغى مِردّى حروب إذا خور لديك قلت سُحقا[6].

---

[1] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 216/1.

[2] أي إنسان أو حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف والقرملة شجرة ضعيفة، ينظر، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 217/1.

[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب، تح رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1418هـ-1998م، 1100/3.

[4] البخاري، صحيح، كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة وقال قتادة: إن أخذ ثوبه يتبع السارق ويدع الصلاة، رقم الحديث: 1211،ص292.

[5] المرجع نفسه، كتاب النكاح، باب لحرة تحت العبد، رقم الحديث: 5097،ص1299،1300.

[6] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص98.

فهنا الشاعر ابتدأ بنكرة وهي كلمة (خور) لكن استعمل قرينة وهي (إذا الفجائية) لتحصل الفائدة.

وكذا الاعتماد على (واو الحال) كقولك: انطلقتُ وسبع في الطريق، وأتيت فلانا ورجل يخاصمه. وقد عضّده بقوله تبارك وتعالى: ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[1]

وقول الشاعر:

سرَيَنا ونجمٌ قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق.[2]

الشاهد في قوله: (ونجم قد أضاء) حيث صوّغت واو الحال الابتداء بالنكرة.

وكذا الاعتماد على (لولا) كقول الشاعر:

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقه حين استقلت مطاياهن الظّعَنِ.

والشاهد في قوله: (لولا اصطبار) حيث جاءت النكرة بعد لولا فحصلت بها الفائدة. وكذا كون النكرة معطوفة أو معطوفا عليها، فالمعطوفة كقول الشاعر:

عندي اصطبار وشكوى عند قاتلي فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا.

فالشاهد في قوله (عندي اصطبار وشكوى عند قاتلي)، حيث جاز الابتداء بالنكرة، وقد سوّغ الابتداء بها لأن الخبر ظرف مقدّم عليها.

والمعطوف عليه كقوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[3].

[1] سورة آل عمران، الآية 154.

[2] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص99.

[3] سورة محمد، الآية 21.

وخلاصة القول: إن النحويين ذهبوا إلى أن الأصل في المبتدأ المعرفة إلا إذا حصلت الفائدة، أما ابن مالك فقد ذكر من القرائن ورود النكرة بعد (إذا الفجائية) و(واو الحال)، وذلك ما لم يذكره النحويون؛ ومن هنا فقد ذهب ابن مالك إلى جواز وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد (إذا الفجائية) و(واو الحال)، وقدّم لذلك شواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكذلك من الشعر. وقال في شرح التسهيل: "ومن الابتداء بنكرة خالية من القيود التي ذكرها العرب وذلك باعتبار الإفادة، فإن عدمت ثبُت المنع، وإن وُجدت فلا مانع".[1]

-المسألة2: استعمال (إذْ) بمعنى (إذا) والعكس:

الأصل في استعمال (إذا) أن تكون ظرفا لما يستقبل من الزمان وأنّ (إذ) تستعمل لما مضى منه، وقد أُستُعملت (إذا) بمعنى (إذ) واستعملت (إذ) بمعنى (إذا) في بعض الآيات من القرآن الكريم.

لكن هناك من منع ذلك مثل السهيلي، حيث قال: "وهذا نحو قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ﴾[2] فيُتوهّم أن ها هنا (إذا) بمعنى (إذ) لأنه حديث قد مضى وليس كما يُتوهم هي على بابها، والفعل بعدها مستقبل بالنسبة إلى الانطلاق، لأنه بعده، والانطلاق بعده، ولولا (حتى) ما جاز أن يقال: "إلا انطلقا إذ ركبنا"، ولكن معنى الغاية في (حتى) دلّ على أن الركوب بعد الانطلاق، وإذا كان بعده فهو مستقبل بالنسبة إليه.[3]

وهناك طائفة أخرى من النحاة تفطّنت إلى هذه المسألة وأجازت ذلك ومن بينهم:

[1] ابن مالك، شرح الكافية الشافية ،تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ-1982م،1/364-365.
[2] سورة الكهف، الآية 71.
[3] السهيلي (أبو القاسم)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام،ط1، جامعة الكويت، 1387هـ-1967م، 1/286-287.

-الرضي الاسترابادي، حيث قال: "قد تكون (إذا) للماضي ك (إذ)، كما في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ ﴾[2]وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا ﴾[3]، كما أنّ (إذ) تكون للمستقبل مثل (إذا)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ ﴾[4]"[5]

-وكذلك ابن هشام، حيث قال: "أن تجيء للماضي كما جاءت (إذ) للمستقبل في قول بعضهم، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾[6].[7]

وقال المرادي: "أن تكون ظرفا لما مضى من الزمان واقعة موقع (إذ)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ ﴾[8] وقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا ﴾[9]. فإذا في هذا ونحوه بمعنى إذ هذا مذهب بعض النحويين. وفي المقابل نجد أكثر النحويين قد غفلوا عن هذه المسألة ولم ينتبهوا إليها، أما ابن مالك فقد أجاز استعمال (إذ) بمعنى (إذا) في الدلالة على الزمن المستقبل واستدلّ في ذلك بالحديث النبوي، حيث ورد في الحديث قول ورقة بن نوفل ((يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك))[10]، وفي ذلك يقول ابن مالك: "وقوله إذ يخرجك قومك؛ استعمل فيه (إذ) موافقة ل(إذا) في إفادة الاستقبال وهو تنبيه صحيح غفل عليه أكثر النحويين".[11]

---

[1] سورة الكهف، الآية 93.

[2] سورة الكهف، الآية 96.

[3] سورة الكهف، الآية 96.

[4] سورة الأحقاف، الآية 11.

[5] الرضي الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، 184/3.

[6] سورة التوبة، الآية: 92.

[7] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت، 1421هـ-2000م، 82/2.

[8] سورة التوبة، الآية 92.

[9] سورة الجمعة، الآية 11.

[10] البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدأ الوحي، الباب:3،رقم الحديث : 3، ص8.

[11] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص62.

وقد استنكر على النحاة إغفالهم لهذا التوافق بينهما، وعدم إدراكهم لهذا المعنى مع أنه موجود في الكثير من الشواهد، وقد استدل على ذلك بعدة آيات من القرآن الكريم كدليل قاطع على صحة ما ذهب إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾[1] فلو استبدلنا (إذ) بـ(إذا) لما تغير المعنى، ولبقي هو ذاته في إفادة الاستقبال، ويوم الحسرة هو يوم القيامة في المستقبل، ولذا فهو موافق ل (إذا) في الدلالة على المستقبل.

ولم يكتف ابن مالك بذلك بل أكد هذا المعنى بالقياس على النظير، حيث ذكر أن (إذا) تستعمل بمعنى (إذ) للدلالة على الماضي، واستشهد بعدة شواهد من القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾[4] ثم يفسر ابن مالك الآيات بقوله: "لأن لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا "و "لا أجد ما أحملكم عليه" مقولان فيما مضى، وكذا الانفضاض المشار إليه في الآية "انفضوا إليها" واقع أيضا فيما مضى، فالمواضع الثلاثة صالحة ل (إذ) وقد قامت (إذا) مقامها[5].

وخلاصة القول: إن الذي يتبين من خلال دراسة هذه المسألة هو جواز وقوع كل منهما موقع الآخر، وذلك لأمور منها:

-كثرة الأدلة الواردة في ذلك ومنها ما ذكره ابن مالك.

-اعتراف أهل التفسير بذلك مع اختلاف أزمانهم.

---

[1] سورة مريم، الآية 39.

[2] سورة آل عمران، الآية 156.

[3] سورة التوبة، الآية 92.

[4] سورة الجمعة، الآية 11.

[5] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص63.

-1-3-الحروف:

-المسألة1- استعمال (رُب) للتكثير:

لقد اختلف النحاة في استعمال (رب) فمنهم من قال إنها للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ومنهم ابن عقيل، ومنهم من ذهب إلى خلاف ذلك أي للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا، ومنهم السيوطي، ومنهم من قال إنها للتكثير وللتقليل والقرينة تعين المراد، أما من أنكر أنها حرف للتقليل والتكثير فهو أبو حيان.

فممن ذهب إلى أنها للتكثير والتقليل ابن عقيل وفي هذا يقول: "بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه[...]وحاصل ما قيل فيها أنها للتقليل أو للتكثير مطلقا، أوله في مواضع الافتخار، أو للتقليل والتكثير، أو لا دلالة لها على واحد منهما، وإنما يفهم من خارج ذلك، فمما أفهم التقليل (ألا رُبّ مولود وليس له أب) و(ذي ولد لم يلده أبوان) ومما أفهم التكثير قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول: "رُبّ صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه"[1].

-وقال ابن هشام: "وليس معناه التقليل دائما، خلافا للأكثرين، ولا التكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا "[2].

-وقال الأشموني: "وهي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا "[3].

-وقال العلائي[4]: "من المواضع التي جاءت للتكثير قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ﴾[5] وقال أبو علي الفارسي: "لا معنى للتقليل فيها لأنه لا حجة عليهم فيه".[6]

---

[1] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 285/2.

[2] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 320/2.

[3] الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، 104/2.

[4] هو صلاح الدين بن سعيد خليل بن عبد الله الدمشقي العلائي، (694-761هـ) محدث فاضل وبحاث ولد وتعلم في دمشق، وتوفي فيها، من أشهر كتبه المجموع المذهب في قواعد المذهب، الأربعين في أعمال المتقين. الأعلام للزركلي، 171/3.

[5] سورة الحجر، الآية 2.

[6] العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير، عمان 1410هـ-1990م، ص253.

وممن ذهب إلى أنها للتقليل كثيرا وللتكثير قليلا السيوطي حيث قال: "وهو المختار عندي وفاقا للفارابي أبي النصر وطائفة أنها للتقليل غالبا والتكثير نادرا".[1]

ومنهم من ذهب إلى أنها للتقليل فقط منهم المبرد حيث قال: "رُب معناها الشيء يقع قليلا، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا، لأنه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك ".[2]

-وقال الشجري[3]: "أنها تكون لتقليل ما مضى، وما هو حاضر، دون المستقبل"[4].

وقيل إنها حرف إثبات لم يوضع للتقليل ولا للتكثير، بل ذلك مستفاد من السياق، وممن ذهب إلى هذا أبو حيان حيث قال: "وذهب بعضهم أنها لم توضع للتقليل، ولا للتكثير بل ذلك مستفاد من سياق الكلام وهذا الذي نختاره من المذاهب".[5]

أما ابن مالك فقد ذهب إلى أن معنى (رُبّ) يفيد في الغالب التكثير وليس التقليل حيث قال: "أكثر النحويين يرون أن رُب للتقليل، وأن معنى ما يصدّر بها المضيّ، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير"، وفي مذهبه هذا يوافق مذهب سيبويه، حيث نجد نصا لسيبويه يقول فيه في باب (كم): "واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبّ) لأن المعنى الواحد. إلا أن (كم) اسم و(رب) غير اسم، فجعل معنى (رُبّ) ومعنى (كم الخبرية) واحد ".[6]

فهي إذن حرف للتكثير وفاقا لسيبويه، وكذا قال ابن خروف إن هذا مذهب سيبويه وكلام سيبويه في باب (كم) يقتضي ذلك، ولا معارض له في كتابه.

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 347/2.

[2] المبرد (أبي العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1415هـ-1996م، 139/4، 140.

[3] هو هبة الله بن علي بن محمد الحسني، كان أوحد زمانه وفرد أوانه في علم العربية، ومعرفة اللغة وأشعار العرب، وأيامها، وأحوالها، مولده ووفاته ببغداد، من كتبه الأمالي وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه، ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، 324/2.

[4] الشجري، الأمالي، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1413هـ-1992م، 214/2.

[5] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1783/4.

[6] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص64.

وقد استشهد ابن مالك على رأيه هذا بقول النبي صلى الله عليه وسلم ((يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))،[1] فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المصنف بهذا من النساء كثير. ولذلك لو جُعلت (كم) مكان (رُب) لَحَسن، ونظائره كثيرة.

وعضّد ذلك بشواهد من الشعر، كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

رُبّ حلم أضاعه عدم ال مال وجهل غطّى عليه النعيم.[2]

فالشاهد هنا في قوله (رب حلم) فهي بمعنى كم من حلم.

وقال ابن مالك أيضا: "والصحيح أيضا أن ما يصدّر بـ(رب) لا يلزم كونه ماضي المعنى، بل يجوز ماضيه وحضوره واستقباله".

وقد اجتمع الحضور والاستقبال في((يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))وقد اجتمع الماضي و الاستقبال فيما حكى الكسائي من قول بعض العرب: "رب صائمه لن يصومه، ورب قائمه لن يقومه".

وقد انفرد الاستقبال في قول أم معاوية:

يا رُب قائلة غدا يا ويح أم معاوية.[3]

فالشاهد في قوله(غدا) هي الدليل على الاستقبال.

وخلاصة القول: إن ابن مالك ذهب إلى أن معنى (رب) للتكثير، وبذلك يخالف النحويين ويوافق سيبويه، وقد عضّد رأيه بالحديث النبوي الشريف وأبيات من النظم، و أثبت أن (رب) تستعمل للتكثير.

[1] البخاري، الصحيح، كتاب الفتن، باب لا يأتي زمان إلا الذي بعده سر منه ، رقم الحديث: 7068، ص1750..
[2] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص164.
[3] المرجع انفسه، ص165.

-المسألة2- استعمال (مِن) لابتداء الغاية في الزمان:

لقد اختلف النحاة في هذه المسألة؛ فمنهم من ذهب إلى أن (من) تكون لابتداء الغاية في الأماكن فقط، في حين ذهب آخرون إلى أنها تكون لبدء الغاية في المكان والزمان معا. وممن ذهب إلى هذا الرأي:

-سيبويه، حيث قال: "مِنْ تكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: مِن مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا، وتقول إذا كتبت كتابا: من فلان إلى فلان، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها."[1]

-وقال ابن هشام: "ابتداء الغاية في المكان اتفاقا نحو قوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [2]، وكذا فيما نُزّل منزلة المكان نحو: من فلان إلى فلان، وفي الزمان عند الكوفيين كقوله تعالى: "﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾"[3].[4]

-وقال المبرد: "أما مِن فمعناها ابتداء الغاية، كقولك: "سرت من البصرة إلى الكوفة"، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان من البصرة.[5]

-وقال السيوطي: "لابتداء الغاية مطلقا، أي مكانا وزمانا"[6].

-وقال الأزهري[7]: "ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها"[8].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 224/4.

[2] سورة الإسراء، الآية 1.

[3] سورة التوبة، الآية 109.

[4] ابن هشام الأنصاري، الجنى الداني، ص308، وينظر مغني اللبيب، 136/4.

[5] المبرد، المقتضب، 136/4.

[6] السيوطي، همع الهوامع، 376/2، 377.

[7] هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي النحوي المصري (838هـ-905هـ) المعروف بالوقاد وبصاحب كتاب التراكيب، ولد بصعيد مصر ومن مؤلفاته إعراب ألفية ابن مالك والألغاز النحوية، ينظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 7/1.

[8] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م، 638/1.

-وقال ابن عصفور: "مِنْ تكون زائدة ولابتداء الغاية، وزعم بعض النحويين أنها تكون لانتهاء الغاية كـ(إلى).[1]

-وقال ابن السراج: "من معناها ابتداء الغاية، تقول: " سرت من موضع كذا إلى موضع كذا" وفي الكتاب من فلان إلى فلان، فسيبويه يذهب إلى أنها لابتداء الغاية في الأماكن. [2]

أما ابن مالك فذهب إلى أن (من) تكون أيضا لابتداء الغاية في الزمان، واستدل على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم:((مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط، ثم قال من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط، ثم قال من يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ألا لكم أجركم مرتين)).[3]

-ثم قال: "تضمّن الحديث استعمال (من) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وهو مما خفي على أكثر النحويين، فمنعوه تقليدا لسيبويه في قوله: "وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن [...]وأما (منذ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان[...]ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها".[4] يعني لا تدخل(منذ) على الأمكنة ولا (من) على الأزمنة.

ثم عضّد ذلك ابن مالك بقوله عز وجل: لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه " [5] وهي الآية التي احتج بها الأخفش على (من) تستعمل لابتداء غاية الزمان.[6]

---

[1] ابن عصفور الاشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي)، شرح جمل الزجاجي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 500/1.

[2] ابن السراج ، الأصول في النحو،409/1.

[3] البخاري، الصحيح، كتاب الإجازة، باب الإجازة إلى صلاة العصر، رقم الحديث: 2269،ص541.

[4] سيبويه، الكتاب، 225/4، 226.

[5] سورة التوبة، الآية 108.

[6] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص189.

-حيث قال الأخفش: "يريد من أول يوم؛ لأنمن العرب من يقول: "لم أره من يوم كذا" يريد: منذ، و" من أول يوم" يريد به: من أول الأيام[1].

ثم عزز ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم ((أرأيتكم ليتكم هذه؛ فإن على رأس مائة سنة منها))[2] وقول عائشة رضي الله عنها ((فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يجلس عندي، من يوم قيل في ما قيل))[3]، والشاهد هو قوله من يوم؛ يعني منذ يوم، وقول أنس رضي الله عنه ((فلم أزل أحب الدباء من يومئذ))[4].

ثم استشهد ابن مالك بشواهد شعرية كقول النابغة:

تخيرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم قد جربن كل التجارب.

-ومثله:

من الآن قد أزمعتُ حلما فلن أرى أعازل خودا أو أذوق مداما[5].

وفي كلا البيتين يقصد بـ(من) معنى (منذ).

وخلاصة القول: إن ابن مالك جوّز استعمال (من) كـ(منذ) أي لابتداء الغاية في الزمان واحتج على صحة ما ذهب إليه بمجموعة من الشواهد؛ من القرآن الكريم، والحديث الشريف وأقوال الصحابة، والشعر، وقد خالف في ذلك النحويين الذين يحصرون استعمال (من) لابتداء الغاية في المكان فقط ويمنعون أن تستعمل للزمان، و إذن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان والمكان معا.

[1] الأخفش الأوسط (أبي حسن سعد بن مسعدة)، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعه، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ-1990م، 365/1

[2] البخاري، الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة ومن رآه واسعا، رقم الحديث: 564، ص145..

[3] المرجع نفسه، كتاب المغازي، باب الإفك في منزلة النجس، رقم لحديث:4141،ص-ص1016-1019..

[4] المرجع نفسه، كتاب الأطعمة، باب من تتبع حوالي القصعة مع صاحبه إذا لم يعرف منه كراهية، رقم الحديث: 5379، ص1371

[5] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص، ص 189، 190.

-ثانيا-المركبات.

1-1-المركب الاسمي:

مسألة1-ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا):

وردت مسألة ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) عند مجموعة من النحويين من بينهم الشاطبي والسيوطي وابن عقيل وابن هشام.

- قال ابن هشام : "يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يُعلم، ويجوز الأمران إن علم".[1]

-وقال المرادي[2]: "الخبر بعد لولا ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل وهو إن كان كونا مطلقا غير مقيد وجب حذفه، نحو: لولا زيد لأكرمتك لأن تقديره (موجود) أو نحوه وإن كان مقيدا ولا دليل يدل عليه وجب إثباته".[3]

-وقال ابن عقيل: "وجب حذف الخبر بعد (لولا الامتناعية) لسدّ الجواب مسدّه وهذا إذا كان الخبر كونا مطلقا، مثل لولا زيد لأتيتك، أي لولا زيد موجود لأتيتك فحذف للعلم به ووجب حذفه لِسدّ الجواب مسدّه، ويوجب ذكره إذا لم يدل عليه دليل، هذا إن كان الخبر كونا مقيدا نحو: لولا زيد سالما، وإن دلّ عليه دليل جاز إثباته وحذفه."[4]

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 446/3.

[2] هو الحسن قاسم بن عبد الله بن علي(ت749هـ) المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه، النحوي اللغوي، صنّف وتفنن وأجاد من كتبه شرح ألفية ابن مالك، ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، 517/1.

[3] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م، ص، ص600، 601.

[4] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 208/1، 209.

-وقال الشاطبي: "جائز الحذف وهو الكون المقيد الذي دلّ عليه دليل، وواجب الحذف وهو الكون المطلق الذي لا دليل عليه".[1]

-وقال السيوطي: "والظاهر أن الحديث حرّفته الرواة بدليل أن بعض رواياته لولا حِدْثانَ قومك، وهذا جار على القاعدة، وقد بنيت في كتابي أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية".[2]

والظاهر أن السيوطي ذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور؛ وهو حذف الخبر بعد (لولا الامتناعية) مطلقا، وقد اعتبر الاحتجاج بالحديث في ما يخالف القواعد النحوية أمرا خاطئا.

أما ابن مالك فقد جوّز ثبوت خبر المبتدأ بعد (لولا) واستشهد على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم:((يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين))[3] ثم قال: "تضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا وهو مما خفي على النحويين إلا الرماني وابن الشجري وقد فصّل ابن مالك أكثر في هذه المسألة وبين موضع حذف الخبر وموضع ذكره والموضع الذي يجوز فيه الأمران، حيث قال: "إن المبتدأ المذكور بعد لولا على ثلاثة أضرب:

-مخبر عنه لكون غير مقيد.

-مخبر عنه لكون مقيد لا يدرك معناه عند حذفه.

-مخبر عنه لكون مقيد يدرك معناه عند حذفه.

[1] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1428هـ-2007م، 204/2.

[2] السيوطي، همع الهوامع، 336/1، 337.

[3] البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر، رقم الحديث: 126، ص44،45.

فالأول نحو: لولا زيد لزارنا عمرو، فمثل هذا يلزم حذف خبره، لأن المعنى لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها فلزم الحذف لذلك.[1]

والثاني وهو المخبر عنه بكونٍ مقيد ولا يدرك معناه إلا بذكره، نحو: لولا زيد غائب لم أزرك فخبر هذا النوع واجب الثبوت؛ لأن معناه يُجهل عند حذفه نحو قوله صلى الله عليه وسلم:((لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين))[2]، فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظن أن المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة وهو خلاف المقصود، لأن من أحوالهم بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل.

والثالث هو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، كقولك: لولا أخو زيد ينصره لغلب، ولولا صاحب عمرو يعينه لعجز؛ فهذه الأمثلة وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه لأن فيها شبها بـ(لولا) زيد لزارنا عمرو، ولولا زيد غائب لم أزرك، فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت.[3]

وخلاصة القول: إن ابن مالك قد أجاز ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا وقد حدّد موضع الثبوت وموضع الحذف والموضع الذي يجوز فيه الأمران، وأعطى أمثلة من الأحاديث الشريفة وكلام العرب شعرا ونثرا.

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص120.
[2] سبق تخريجه، ص53و102.
[3] المرجع نفسه ، ص121.

-المسألة2-وقوع خبر (كاد) مقرونا بـ(أن):

لقد وردت مسألة وقوع خبر كاد مقرونا بـ(أن) عند مجموعة من النحويين من بينهم ابن عقيل والشاطبي وابن حيان وغيرهم ولكل واحد منهم رأيه.

-قال ابن عقيل : "أما كاد فذكر المصنف أنها عكس عسى فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها، وهذا بخلاف ما نصّ عليه الأندلسيون من أن اقتران خبرها بأن مخصوص بالشعر، فمن تجريده من (أن) قوله تعالى: "﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ "[1]، وقوله أيضا: "﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾ "[2]، ومن اقترانه بـ(أن) قوله صلى الله عليه وسلم:((ما كدت أن أصلي العصر، حتى كادت الشمس أن تغرب))[3][4].

-وقال السيوطي: "ما يجب تجرده من (أن) هو خبر: هَلْهَلَ وأفعال الشروع[...]وما يجب اقترانه بها هو خبر أولى وأفعال الرجاء، وما يجوز فيه الوجهان هو خبر البواقي، والأعرف في خبر كاد وكرب الحذف، قال تعالى: " ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾"[5]، ومن الإثبات قول الشاعر:

....قد كاد من طول البلى أن يمصحا.[6]

-وقال الشاطبي: "عدم إلحاق (أن) هو الشهير وثبوتها نادر حاصل لـ(كاد)، فالكثير قولك: كاد زيد يقوم، وكاد العروس يكون أميرا، وفي التنزيل العزيز: "﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ "[7] والنادر قولك: كاد زيد أن يقوم".[8]

---

[1] سورة البقرة، الآية71.

[2] سورة التوبة، الآية 117.

[3] البخاري، الصحيح، كتاب الآذان، باب قول الرجل ما صلينا، رقم الحديث: 641، ص161.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1400هـ-1980م، 329/1، 330.

[5] سورة النور، الآية35.

[6] السيوطي، همع الهوامع، 416/1، 417.

[7] سورة البقرة، الأية71.

[8] الشاطبي(أبو اسحاق ابراهيم بن موسى) ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح عياد بن عيد الثبيني، ط1،دار معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي، 1428هـ-2007م، 271/2.

-وقال الأشموني: "أراد بعد كدت أن أفعله؛ حذف (أن) وأبقى عملها وفيه إشعار باطراد اقتران خبر كاد بـ(أن) العاملة لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطّرد ثبوته، وقال أيضا: "والقياس: أن يكون خبر كاد جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أنْ) كثيرا ومقرونا بها قليلا "[1].

-وقال المرادي: "وأن اقتران المضارع بعدها قليل، يعني (أنْ) بعدها قليل."[2]

-وقال أبو حيان: "ودخولها في خبر كاد وكرب عند أصحابنا من باب الضرورة، ولا يقع في الكلام"،[3] وقد وافقهم الصبان.[4]

أما رأي ابن مالك في هذه المسألة فقد عرض العديد من الأحاديث منها قول عمر رضي الله عنه:((ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب))[5]وقول أنس((فما كدنا أن نصل إلى منازلنا))[6]وقول بعض الصحابة:((والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تنضج))[7]ثم قال: "تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر كاد مقرونا بـ(أن) وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه"[8].

ثم قال: "إلا أن وقوعه غير مقرون بـ(أن) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بـ(أن) لذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرونا بـ(أن) كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾[9] وقوله أيضا: ﴿أَكَادُ

[1] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 434/1.

[2] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك في ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1466هـ-2001م،517/1، 518.

[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1225/3

[4] الصبان (أبي العفان محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ-1997م، 384/1.

[5] سبق تخريجه، ص105.

[6] البخاري، الصحيح، كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر، رقم الحديث: 1015،ص،ص246،247.

[7] المرجع نفسه، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، رقم الحديث: 4101 ، ص،ص1008،1007.

[8] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص159.

[9] سورة الإسراء، الآية 74.

﴿ أُخْفِيهَا ﴾[1] ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونا بأن من استعماله قياسا لو لم يرد به سماعا، لأن السبب المانع من اقتران الخبر بأن في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ(طَفِق، وجعل) فـ(أن) تقتضي الاستقبال وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا".

وما لا يدل على الشروع ك (عسى وأوشك وكرب وكاد)، فمقتضاه المستقبل فاقتران خبره بأن مؤكد لمقتضاه، فإنها تقتضي الاستقبال، وذلك مطلوب فمانعه مغلوب. ثم عضّد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم:((كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفرا))[2].

ومن الشواهد الشعرية التي ساقها ابن مالك لتقوية رأيه في هذه المسألة قول الشاعر:

أبيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل[3].

فالشاهد في هذا البيت (أن تغنوا) وهو خبر كاد ورد مقرونا بأن.

وخلاصة القول: إن ابن مالك جوّز وقوع خبر كاد مقرونا بأن بغير ضرورة خلافا للنحويين واحتج على ما ذهب إليه بالأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية، لكنه أكد أن الغالب في خبر كاد وروده مضارعا غير مقرونا بأن ووروده مقرونا بها قليل، حيث قال في شرح التسهيل: "والشائع في خبر كاد وروده مضارعا غير مقرون بأن، كقوله تعالى: ﴿كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾[4] ووروده مقرونا بأن قليل".

[1] سورة الحج، الآية 72.
[2] سبق تخريجه، ص53.
[3] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص 160.
[4] سورة الجن، الآية 19.

2-1-المركب الفعلي:

-المسألة1-مسألة تنازع الفعلين وإعمال الثاني:

لقد كثر الخلاف حول هذه المسألة بين النحويين، فلكل رأيه فيها

وصورة هذه المسألة أن يتقدم فعلان ويتأخر معمول واحد، فأي الفعلين أولى بالعمل في ذلك المعمول ؟ هل هو الأول لسبقه أم هو الثاني لقربه من المعمول؟

-قال الشاطبي:" إعمال الأول من المتنازعين دون الثاني أو الثاني دون الأول جائز جميع ذلك، وذلك صحيح ولا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين، فمثال إعمال الأول قولك: ضربت وضربني زيدا ، وضربني وضربته زيدٌ ، ومثال إعمال الثاني قولك: ضربت وضربني زيدٌ وضربني وضربت زيدا، مما جاء من ذلك في السماع قول الله تعالى: يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة[1] فلو أعمل الأول لقال: " قل الله يفتيكم فيها في الكلالة" وقوله أيضا: هاؤم اقرؤوا كتابيه[2] فلو أعمل الأول لقال: " هاؤم اقرؤوا إلى كتابيه"[3]

-قال ابن هشام الأنصاري: "يجوز في ضربني وضربت زيدا إعمال الأول واختاره الكوفيون؛ فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه ، أو الثاني واختاره البصريون؛ فيضمر في الأول مرفوعه فقط، نحو قول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل[4]

-وقال الرضي: "البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأول، وكذا الكوفيون: يختارون إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني، وإنما اختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب فالأولى أن يستبد به دون الأبعد وقال الكوفيون: إعمال الأول أولى لأنه أول الطالبين،

[1] سورة النساء، الآية 176.

[2] سورة الحاقة، الآية 19.

[3] الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية،،186/3.

[4] ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، ص198.

واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني، ولا شك مع الاستقراء أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم"

-وقال أيضا: "هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الأول إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية، فإن كان الأول نحو: ضربني وأكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع، في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: ضربني وأكرمت زيدا ، ضرباني وأكرمت الزيدين ، ضربوني وأكرمت الزيدين[1]

أما ابن مالك فيقول في المسألة: "ومنها قول ابن عمر، في إحدى الروايتين" لما فتح هذين المصرين أتوا عمر" ففيه تنازع فتح (وأتوا) وهو على إعمال الثاني وإسناد الأول إلى ضمير عمر" وفيه حجة على الفراء، لا يجيز وأكرمني وأكرمت زيدا إلا على حذف الفاعل ولا على إضماره. ويجيزه الكسائي على الحذف لا على الإضمار، فيجب على مذهبه أن يكون فاعل فُتح محذوفا لدلالة المذكور آخرا عليه.

ويجب على مذهب البصريين، في مثل هذا الإضمار ويمتنع الحذف، ويظهر الفرق بين الحذف والإضمار بالتثنية والجمع؛ فيقال على الإضمار: ضرباني وضربت الزيدين وضربوني وضربت الزيدين، ويقال على الحذف: ضربني في الإفراد وغيره.[2]

وقد استشهد ابن مالك بما ورد في الحديث النبوي وهو قول أبي شريح الخزاعي:((سمعت أذناي وأبصرت عيناي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تكلم))[3]، قال في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولا واحدا، وإيثار الثاني بالعمل يعني (أبصرت) ففي رأيه لو كان العمل لـ(سمعت) لكان التقدير: (سمعت أذناي النبي صلى الله عليه وسلم) وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: أبصرته، فإذا

[1] الرضي، شرح الرضي على الكافية، 1/105،104.

[2] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص180.

[3] البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ليبلغ العلم الشاهد الغائب، رقم الحديث: 104، ص39.

أخر المنصوب وهو مقدم في النية، بقيت الهاء متصلة بـ(أبصرت)، ولم يجز حذفها، يوهم غير المقصود، فإن سمع الحذف مع العلم أن العمل للأول حكم بفتحه وعُدّ من الضرورات.

ويقدّر الحديث بقوله: "سمعت أذناي كلام النبي صلى الله عليه وسلم " أو" سمعت أذناي النبي متكلما "أو يقدر بقوله: "سمعت أذناي كلام النبي صلى الله عليه وسلم "[1].

وخلاصة القول: إن ابن مالك قد اتّبع البصريين في إعمال الأخير لقربه، بينما الكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه واستشهد على ما ذهب إليه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم.

-المسألة2-إجراء فعل القول مجرى الظن:

قد يجري فعل القول مجرى الظن وفيه اختلاف بين النحاة، وقد تناول أبو حيان هذه المسألة في ارتشاف الضرب، حيث قال: "أصل القول إذا دخل على الجمل أن تحكى على حالها، كانت الجملة اسمية أو فعلية، فإذا كانت اسمية جاز أن تحكى، وأجاز إن كانت مما تدخل عليه ظن أن تجري مجرى الظن في العلم بلا شرط عند قبيلة سُليم، فتقول: "قال زيد عمرا منطلقا"، كما تقول: "ظن زيد عمرا منطلقا"، ويجوز أن تجري مجرى الظن عند أكثر العرب بشروط منها أن يكون مضارعا، وأجاز السيرافي إجراء مجرى الظن ماضيا فتقول: "أقلت زيدا منطلقا؟"[2].

-وقال الأشموني: "قد يجري القول مجرى الظن فينصب مفعولين ولذلك شروط عند عامة العرب، ويجرى القول مجرى الظن عند سليم بغير شرط"[3]

-وقال الدماميني: "إن نصب الجزأين بالقول مطلقا لغة سليم، ويخص أكثر العرب من غير سليم، وذكر شروط منها، احترازه بالمضارع من غيره: ماضيا كان أو لا، فلا يجوز إلا الحكاية[...] وزعم الكوفيون أن الأمر للمخاطب يجري مجرى الظن في لغة غير بني سليم، [...]"[4].

---

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص، ص181.

[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص2127.

[3] الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، 112/2-120.

[4] ينظر، الدماميني، تعليق الفرائض على تسهيل الفوائد، 194/4، 195.

-و قال السيوطي: "أن يعمل عمل الظن فينصب المفعولين، وذلك في لغة بني سليم مطلقا يقولون: (قلت زيدا قائما) من غير اعتبار شرط من الشروط، واختلف أيعملونه باقيا على معناه أم لا يعملونه؟ حتى يضمنونه معنى الظن على قولين اختار ثانيهما ابن جني وعلى الأول الأعلم وابن خروف"[1].

وذهب ابن مالك إلى إجراء فعل القول مجرى الظن بشرط أن يكون فعلا مضارعا مسندا إلى المخاطب متصلا باستفهام. وقد احتج لذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:((أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم، يغتسل فيه كل يوم خمسا، ما تقول ذلك يبقى من دَرَنه. قالوا: لا يبقى من درنه شيئا-قال: فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله بها الخطايا))[2].

ثم عضّده ابن مالك بقول النبي صلى الله عليه وسلم((البر تقولون بهن))[3] أي: البر تظنون بهن (البر) مفعول أول، و(بهن) مفعول ثاني وهما في الأصل مبتدأ وخبر.

وفيه قول الشاعر:

متى تقول القُلّصَ الرواسما يحملن أم قاسم وقاسما[4].

والشاهد في قوله (تقول القلص الرواسما)؛ بمعنى: تظن القلص الرواسما. كما خرّج ابن مالك ذلك على لغة سليم، لأنهم يجرون أفعال القول كلها مجرى الظن، بلا شرط، فيجوز في لغتهم أن يقال: "قلت زيدا منطلقا".

وخلاصة القول: إن ابن مالك أجاز إجراء القول مجرى الظن، ولكن بشرط أن يكون فعلا مضارعا مسندا إلى المخاطب متصلا باستفهام، وقد ثبت ذلك في الحديث والشعر.

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 503/1.

[2] البخاري، الصحيح، كتاب مواقيت الصلاة، باب الصلوات الخمس كفارة، رقم الحديث: 528، ص139.

[3] المرجع نفسه، كتاب الاعتكاف، باب الأخبية في المسجد، رقم الحديث: 2034، ص488.

[4] ينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص209.

-2-3-المركب الإضافي:

المسألة1-: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الجملة:

ذهب البصريون إلى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز لأن المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه لأنه واقع موقع التنوين منه، فكما لا يجوز الفصل بين أجزاء الاسم وبين التنوين، كذلك لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وأجازوا الفصل بينهما بالجار والمجرور في ضرورة الشعر، لأن الجار والمجرور يُتَوسَّع فيهما ما لا يُتوسَّع في غيرهما[1].

وأجاز الكوفيون الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور وغيرهما في الشعر، وكذلك أجازوا الفصل بينهما في موارد أخرى، واتفق النحاة جميعا على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم في الشعر وفي اختيار الكلام.[2]

-قال ابن عقيل: "يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به، أي بالمضاف".[3]

-وقال أيضا: "وهو جدير بأن يجوز اختيارا وفي الخبر عنه عليه السلام:((هل أنتم تاركو إلي صاحبي))[4]، وفي كلام بعض من يوثق بعربيتهم: "تَرْكُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها".[5]

-وقال السيوطي: "ولا يفصل بين المتضايفين أي المضاف والمضاف إليه اختيارا لأنه من تمامه و منه بمنزلة التنوين إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح".[6]

---

[1] ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت 427/2-431.

[2] المرجع نفسه، ص435.

[3] ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 367/2.

[4] البخاري، الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو كنت متخذا خليلا"، رقم الحديث: 3661، ص431.

[5] ابن عقيل، المرجع السابق ص368.

[6] السيوطي، همع الهوامع، 431/2.

– وقال الشاطبي: "ومما وقع فيه الفصل بالظرف في معناه المجرور ما في الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام:((هل أنتم تاركو لي صاحبي))".[1]

وقال الأزهري: "وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام:((هل أنتم تاركو لي صاحبي)) فـ(تاركو) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف النون و(لي) جار ومجرور ظرف (تاركو)، وفصل بين المضاف والمضاف إليه، والأصل (هل أنتم تاركو صاحبي لي)."[2]

وقال الصبان: "أجيز أن يفصل المضاف منصوبة حال كونه مفعولا أو ظرفا".[3]

أما ابن مالك فقد أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور إن كان الجار متعلقا بالمضاف، وقد احتج بقول أبي بكر:) (فهل أنتم تاركو لي صاحبي))،[4] وقد عضّده بقول الشاعر:

فرشني بخير لا أكون ومدحتي كناحِتِ يوما صخرةٍ بعسيل.[5]

والشاهد هنا هو قوله (كناحِتِ يوما صخرة) فإن قوله (ناحِت) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو قوله (صخرة)، وقد فصل بينهما بالظرف بقوله (يوما) ومثال ما فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف الذي هو اسم الفاعل قراءة بعض السلف لقوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾[6] بنصب (وعدَه) وجر (رسلِه).

[1] الشاطبي، شرح الكافية الشافية، 176/2، 177.
[2] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 734/2.
[3] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 416/2.
[4] سبق تخريجه.، ص111.
[5] ينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص223.
[6] سورة إبراهيم، الآية 47.

وقوله تعالى أيضا: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[1]،وفي قراءة ابن عامر: "زيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادَهم شركائهم" بنصب أولاد وجر الشركاء.

كما ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بعناصر أخرى في الشعر، كما في قول الشاعر:

.... .يا سارق الليلة أهلَ الدار.

فقد رواه الفرّاء بالنصب والجر في الليلة؛ فعلى رواية النصب يكون الشاعر قد فصل بين المضاف (السارق) والمضاف إليه (أهل الدار) بظرف الزمان (الليلة) وعلى رواية الخفض في (الليلة) يكون الشاعر قد أضاف إلى (الليلة)، ونصب (أهل الدار) على المفعولية.[2]

وفسّر هذا سيبويه بقوله: "هذا باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى، وذلك كقولك: "يا سارق أهل الدار الليلة "؛ فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام والمعنى إنما هو في الليلة.[3]

وخلاصة القول إن ابن مالك ذهب إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور إذا كان الجار متعلقا بالمضاف خلافا لبعض النحويين الذين ذهبوا إلى منع الفصل بين الجار والمجرور إلا للضرورة الشعرية، وقد عضّد ما ذهب إليه بما ورد في الحديث النبوي والقرآن الكريم والشعر العربي.

[1] سورة الأنعام، الآية 137.

[2] الفراء، معاني القرآن، تح محمد علي النجار، دط، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، 1966م، 80/2.

[3] سيبويه، الكتاب، 175/1.

مسألة2–حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

قد وردت هذه المسألة عند مجموعة من النحويين من بينهم الشاطبي والأشموني وابن هشام.

–فقد قال الشاطبي : "يرد الاسم الذي يلي الاسم المضاف –وهو مضاف إليه– يأتي في الكلام قائما مقام المضاف وخلفا منه فيما كان يستحقه من وجوه الإعراب، من الرفع على الفاعلية أو غيرها، والنصب على المفعولية أو ما شابهها، والجر على الإضافة بالاسم أو بالحرف، وذلك إذا حذف المضاف "[1].

–وقال الأشموني: "قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب، بالتذكير والتأنيث في الحكم".[2]

–وقال الأزهري: "إن كان المحذوف هو المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه مضاف إليه وهو في ذلك على قسمين: سماعي وقياسي، فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى والقياسي ما لا يصح فيه ذلك، وهو إما فاعل نحو قوله تعالى: ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ** ﴾[3] أي أمر ربك، وإما نائب فاعل نحو قوله تعالى: ﴿ **وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا** ﴾[4] أي نزول الملائكة[5].

–وقال ابن هشام: "إذا احتاج الكلام حذف المضاف يمكن أن يقدر مع أول الجزأين ومع ثانيهما، وتقديره مع الثاني أولى نحو قوله تعالى: ﴿ **ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ** ﴾[6] فتقديره: الحج حج أشهر، أولى من أن يقدر: أشهر الحج أشهر، لأن الحذف من آخر الجملة أولى"[7].

---

[1] الشاطبي، المقاصد الشافية، 142/4.

[2] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 486/3، 487.

[3] سورة الفجر، الآية22.

[4] سورة الفرقان، الآية25.

[5] ينظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 727/1.

[6] سورة البقرة، الآية 197.

[7] ابن هشام، مغني اللبيب، 413/6، 414.

وأجاز الفرّاء أيضا حذف المضاف واستشهد على ذلك بقوله تعالى: "وأشربوا في قلوبهم العجل بكفرهم" فقال إنه أراد حب العجل ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير، وقال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾[1]، والمعنى اسأل أهل القرية وأهل العير[2].

أما ابن مالك فقد جوّز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه واحتج على ما ذهب إليه بقول صاحبة المزادتين((عهدي بالماء أمس هذه الساعة))[3]؛ أصله (أمس في مثل هذه الساعة) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ثم عضّد ذلك بقول العرب : "فقلنا المسروق سله أكان عمر يعلم من الباب " أي يعلم من مَثَلُ الباب[4].

وقال أيضا: "كقولك: "قدوم زيد اليوم وعمرو غدا" أي وقدوم عمرو غدا، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لوضوح المعنى.[5]

وخلاصة القول إن النحاة أجازوا حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وقد أجاز ابن مالك ذلك أيضا واحتج إلى ما ذهب إليه بالحديث الشريف و أقوال العرب.

[1] سورة يوسف، الآية82.

[2] الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد)، معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط1، دار السورون، 1955م، 62/1.

[3] البخاري، الصحيح ،كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب وضوء المسلم بكفيه من الماء، رقم الحديث: 344، ص،ص94،95.

[4] ينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص171.

[5] المرجع نفسه، ص155.

-3-الأساليب

3-1-أسلوب الشرط

مسألة -وقوع فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا:

ذهب بعض النحاة إلى أن وقوع فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا؛ قليل وخاص بالضرورة الشعرية؛ فهو مقصور على الشعر فقط، ومن النحاة القائلين بذلك نذكر السيوطي، والمرادي، وغيرهم.

-قال السيوطي: "أن يكونا أي الشرط والجزاء فعلين، ثم أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا، وهذا القسم أجازه الفرّاء في الاختيار وتبعه ابن مالك، وخصّه سيبويه والجمهور بالضرورة، كقوله: "إن تحرمونا وصلناكم، وإن تصلوا.. .ملأتم أنفس الأعداء إرهابا"، ويجب استقبالهما لأن أدوات الشرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال وتخلص المضارع له."[1]-وقال المرادي[2]: " أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم، فمذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في الشعر، ومذهب الفرّاء والمصنف جوازه على الاختيار"[3].

-وقال الأزهري[4]: "ولا يشترط في الشرط والجزاء، أن يكونا من نوع واحد، بل تارة يكونا مضارعين، وتارة يكونان ماضيين، وتارة يكونان مختلفين ماضيا فمضارعا، وتارة يكونان عكسه، مضارعا فماضيا، وهو قليل، حتى خصه الجمهور بالشعر، ومذهب الفراء، ومن تبعه، جوازه في الاختيار"[5].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 454/2.

[2] هو الحسن قاسم بن عبد الله بن علي (ت749هـ)، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، النحوي اللغوي صنف وتفنن وأجاد، من كتبه شرح ألفية ابن مالك . ينظر، السيوطي، بغية الوعاة، 517/1.

[3] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك في شرح ألفية ابن مالك، 1278/3.

[4] هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي النحوي المصري (838هـ-905هـ)، المعروف بالوقاد وبصاحب كتاب التراكيب ولد بصعيد مصر ومن مؤلفاته إعراب ألفية ابن مالك والألغاز النحوية .ينظر، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 6/1، 7.

[5] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 401/2.

وأما ابن مالك فقد أجاز ذلك واحتج بقول النبي صلى الله عليه وسلم:((من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ماتقدم من ذنبه))،[1] ثم عضده بقول عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:((إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق)).[2]

يقول ابن مالك: "تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعا والجواب ماضيا، لفظا لا معنى والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء".[3]

ثم احتج لذلك بقوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾[4] فعطف على الجواب الذي هو (ننزل) (ظلت) وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله، وتقدير حلول (ظلت) محل (ننزل)، إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين.[5]

وهو كقول نهشل بن ضمرة:

يا فارس الحي يوم الروع قد علموا ومدره الخصم لا نكسا ولا ورعا

ومدرك التبل في الأعداء يطلبه وما يُشأ عنده من تبلهم منعا

تضمن البيتين ورود الشرط المضارع والجواب ماضيا والشاهد قوله: (في الأعداء يطلبه وما يشأ منعا)؛ وهو ما استضعفه النحاة كما قال.

ومثله قول رؤبة:

[1] البخاري، الصحيح، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، رقم الحديث: 35، ص19.

[2] المرجع نفسه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قوله تعالى: "لقد كان في يوسف وأخيه آيات للسائلين"، رقم الحديث: 3384، ص835.

[3] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص67.

[4] سورة الشعراء، الآية 4.

[5] ابن مالك، المرجع السابق، ص،ص68،69.

ما يلق في أشداقه تلهما إذا أعاد الزأر أو تنهما.[1]

وفيه أيضا جاء الشرط مضارعا والجواب ماضيا وهو قليل في النحو ومخالف للشائع.

وخلاصة القول إن الجمهور قد ذهبوا إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا يختص بالضرورة الشعرية، أما ابن مالك فقد ذهب إلى أن ذلك سائغ في الكلام وحكم بجوازه مطلقا مستدلا على ذلك بجملة من الشواهد الشعرية والنثرية، ففي رأيه إذن يجوز أن يأتي فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا في الشعر والنثر.

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص69.

3-2-أسلوب القسم:

مسألة-وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون:

ذهب النحويون إلى جواز ذلك عند الضرورة الشعرية

-قال المبرد: "واعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللام النون ولم يجز إلا ذلك، وذلك قولك: والله لأقومن، وبالله لأضربنَّ، و و الله لتنطقنَّ..."[1].

-وقال أبو حيان: "...وقولك: والله لقد أقوم غدا، فصل أو لم يُفصَل فلا بد من اللام، ونون التوكيد خفيفة أو شديدة نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾[2] هذا مذهب البصريين، وتعاقب اللام والنون عندهم ضرورة، وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي إلى جواز تعاقبهما في الكلام فتقول: والله ليقومنَّ زيد غدا، والله يقومنّ زيد[3].

-وقال السيوطي: "... وتلزم اللام مع النون الشديدة أو الخفيفة في المضارع المستقبل كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو: (والله لأظنك صادقا) ولا حاجة إلى تقييده بالمثبت كما في التسهيل، لأن اللام لا تدخل غيره، إلا شذوذا[4].

-وقال الرضي: "وإن كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعا مثبتا، فالأكثر تصديره باللام وكَسْعُه بالنون، نحو: لأضربنّ، إلا أن تدخل اللام على متعلق لمضارع مقدّم عليه كقوله تعالى: ﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾[5]، فإن فيه لام فقط، وكذا إن دخل على حرف التنفيس نحو: والله لسوف أخرج، فلا يؤتى بالنون اكتفاءً بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وقلّ خلو

---

[1] المبرد، المقتضب، 332/2.

[2] سورة هود، الآية، 08.

[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 1779/4.

[4] السيوطي، همع الهوامع، 400/2.

[5] سورة آل عمران، الآية 158.

المضارع من اللام إكفاءا بالنون، ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون إلا في الضرورة، والكوفيون أجازوه، ويحكى عن أبي علي موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون[1].

-وقال الأشموني: "أو أتيا مثبتا في جواب قسم مستقبلا غير مفصول من لامه بفاصل نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾[2] و وافقه الأزهري[3]، والصبان [4].

وأما ابن مالك فقد جوّز ذلك حتى في النثر مستدلا بما ورد في الحديث النبوي حيث أورد في شواهده قول النبي صلى الله عليه وسلم: ((وقيصر ليهلكنّ ثم لا يكون قيصر بعدُ))[5] في هذا حجة على الفراء في منعه أن يقال: زيد ليفعلنّ، وعضّد ذلك بحديث آخر للنبي صلى الله عليه وسلم: ((ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني))[6]ورأى أن هذا شاهد على وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون.

و وصف ابن مالك رأي النحويين بعدم جواز ذلك إلا في الشعر بالغرابة فهو يرى جواز وروده في النثر مع أن وروده فيه قليل و وروده في الشعر كثير كقول الشاعر:

لعمري ليجزى الفاعلون بفعلهم فإياك أن تعنى بغير جميل.[7]

والشاهد هو قوله (ليجزى)، حيث حذفت النون.

هذا بالنسبة للمضارع المستقبل أما إذا كان المضارع المثبت حالا، فلم يجز توكيده بالنون، كقول الشاعر:

---

[1] الرضي، شرح الرضي على الكافية، 4/312،311.

[2] سورة الأنبياء، الآية 57.

[3] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 2/300.

[4] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، 3/315.

[5] البخاري الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب الحرب خدعة، رقم الحديث: 3027، ص745.

[6] المرجع نفسه، كتاب الرقاق، باب في الحوض وقوله تعالى: "إنا أعطيناك الكوثر"، رقم الحديث: 6583، ص1633.

[7] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص221.

يمينا لأبغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل[1]

والشاهد قوله (لأبغض) فهي غير مؤكدة بالنون ويجوز ذلك.

وخلاصة القول: إن النحاة يقولون بوقوع المضارع المثبت المستقبل جوابا للقسم غير مؤكد بالنون خاص بالضرورة فقط، أما ابن مالك فقد جوّز ذلك حتى في النثر، وأكد ما ذهب إليه بشواهد من الحديث النبوي الشريف.

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص222.

3-3-أسلوب النداء

-مسألة- حذف المنادى بعد حرف النداء (الياء):

"الياء" هي أكثر حروف النداء استعمالا، وأول ما يذكره النحويون من حروف النداء وتفيد معاني أخرى غير النداء؛ كالندبة والاستغاثة والتعجب، وغير ذلك حتى جعلها النحويون أم النداء.[1]

وقد اختلف النحاة في مسألة حذف المنادى بعد حرف النداء (الياء) فمنهم من يرى أن الياء حرف تنبيه على المنادى المحذوف بمعنى جواز حذف المنادى بعدها، ومنهم من يرى أنها للتنبيه المجرد من النداء.

قال ابن يعيش: "اعلم أنهم كما حذفوا حرف النداء لدلالة المنادى عليه، قد يحذفون المنادى لدلالة حرف النداء عليه، ومن ذلك قولهم: يابؤس لزيد، والمراد: يا قوم بؤس لزيد."[2]

وقال الأشموني: "واعلم أن الراجح عند النحاة، إذا اتصل بـ(ياء) (ليت) أو (رب) أو (حبذا) فالأحسن جعل (الياء) حرف تنبيه، وإذا اتصل بها فعل أمر أو دعاء فالأحسن جعلها حرف نداء والمنادى محذوف. [3]

وقال الرضي: "المنادى مفعول به، فيجوز حذفه، إذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به، فإنه قد يحذف نسيا منسيا.[4]

وقال ابن عقيل: "وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فيلزم ياء، فالأمر كقراءة الكسائي: "ألا يا أسجدوا" والدعاء نحو قول الشاعر:

---

[1] ينظر، سيبويه، الكتاب، 230/2.

[2] ابن يعيش (موفق الدين ابن علي ت 643هـ)، شرح المفصّل، دط، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دت، 24/2.

[3] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 20/1.

[4] الرضي، شرح الرضي على الكافية، ص429.

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار[1].

أما ابن مالك فقد فصّل في هذه المسألة، فذكر أنها إذا دخلت على فعل الأمر أو الدعاء كان المنادى محذوفا وهي تنبيه عليه، وإذا دخلت على (ليت) أو (حبذا) أو (رب) فهي لمجرد التنبيه ولا موضع للمنادى، لأن العرب لم تستعمل المنادى من قبل هذه الكلمات [2].

واحتج ابن مالك بما ورد في الحديث النبوي، وهو قول ورقة ابن نوفل: ((يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك))[3]

فيقول: "يظن أكثر الناس أن الياء التي تليها ليت حرف نداء والمنادى محذوف، فتقدير قول ورقة على هذا: يا محمد ليتني كنت حيا، وتقدير قوله تعالى: ﴿**يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا** ﴾[4]: يا قومي ليتني كنت معهم، وهذا الرأي عندي ضعيف، لأن قائل يا ليتني، قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثالث، ولا محذوف كقول مريم عليها السلام: ﴿**يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا** ﴾[5] ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى دونه، إذا كان الموضع الذي ادّعى فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته "[6].

أما بالنسبة لقبل الأمر أو الدعاء ، فإنه يجوز حذفه لكثرة ثبوته ، فإن الآمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء، واستعمل ذلك كثيرا حتى صار موضعه منبها عليه إذا حذف ، فحسن حذفه لذلك.

---

[1] ينظر، سيبويه، الكتاب، 230/2.

[2] ينظر، ابن مالك، شواهد التوضيح، ص-ص59-61.

[3] سبق تخريجه، ص93.

[4] سورة النساء، الآية 73.

[5] سورة مريم، الآية 23.

[6] ابن مالك، المرجع السابق، ص59.

فمن ثبوته قبل الأمر قوله تعالى: ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[1]. وقوله أيضا: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ﴾[2]، ومن ثبوته قبل الدعاء قوله تعالى: ﴿ يَٰمُوسَى ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾[3] و﴿ يَٰٓأَبَانَا ٱسۡتَغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَآ ﴾[4]، وقول الشاعر:

يا رب هب لي من لدنك مغفرة تمحو خطاياي وأُكفى المعذرة.

أما حذف المنادى قبل الأمر فاحتج له بقراءة الكسائي لقوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾[5].فقد قرأها: "ألا يا أسجدوا " بتخفيف اللام، وقيل الياء للنداء والمنادى محذوف أي: يا هؤلاء أو يا قوم.

ومثل ذلك قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار سلمى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر[6].

يقول ابن مالك: "فحسن حذف المنادى قبل الأمر والدعاء اعتياد ثبوته في محل ادّعاء الحذف، بخلاف "ليت" فإن المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتا، فادّعاء حذفه باطل لخلوه من دليل، فقد أخصلها ابن مالك للتنبيه، وحملها على هاء التنبيه في قوله تعالى: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمۡ وَلَا يُحِبُّونَكُمۡ ﴾[7].

ومثل الياء الواقعة قبل (ليت) في تجردها للتنبيه و(يا) الواقعة قبل (حبذا)، واحتج بقول الشاعر:

[1] سورة البقرة، الآية 35.
[2] سورة البقرة، الآية40.
[3] سورة الأعراف، الآية 134.
[4] سورة يوسف، الآية97.
[5] سورة النحل، الآية28.
[6] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص،ص60،61.
[7] سورة آل عمران، الآية 119.

يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كان.

وقبل (رب) في قول الشاعر:

يا رب سار بات ما توسّدا إلا دراع العنس أو كفّ اليدا.[1]

وخلاصة القول: إن ابن مالك ذهب إلى أن ياء النداء إذا دخلت على (ليت) أو (حبذا) أو(ربّ) فهي لمجرد التنبيه لا موضع للمنادى، وادّعاء حذف المنادى باطل على عكس الذين يقرّون بذلك، أما الياء الواقعة قبل أمر أو دعاء، فقد أجاز ابن مالك ثبوت أو حذف المنادى بعدها، واحتج على صحة ما ذهب إليه بما ورد في الحديث والقرآن والشعر.

3-4-أسلوب الاستفهام

-مسألة- جواز حذف همزة الاستفهام:

همزة للاستفهام يؤتى بها لطلب الإفهام، وهي الأصل فيه لكونها حرفا بخلاف ما عدا هذه من أدواته، فلم تخرج عن موضوعها، فلم تستعمل لنفي أو غيره، وقد ذهب بعض النحاة إلى جواز حذفها.

-قال ابن هشام الأنصاري: "ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي المخاطب في قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ ﴾[2]، فحذف شيئين: يعادل الهمزة والخبر، ونظيره في الحذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي:

دعاني إليها القلب إني لأمره سميع فما أدري أرشدٌ طِلابها

وتقدير قوله: أم غيٌّ.[3]

---

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص62.

[2] سورة الزمر، الآية: 39.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، 71/1.

-وقال السيوطي: "...ومن ثَمَّ أي من أجل أصالتها فيه اختصت بالحذف، أي بجواز حذفها كقوله:

طرِبت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشَّيب يلعب.

أراد: أذو الشيب، وسائر الأدوات لا تحذف.[1]

-وقال أبو حيان: "...وقد تحذف الهمزة وتنوى نحو: ما أدري زيد قام أم عمرو، أي أزيد، وقرأ ابن محيصن: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾[2]بهمزة واحدة يريد: (أأنذرتهم).[3]

وأما ابن مالك فقد فصّل في المسألة، وأورد فيها شواهد، حيث قال ((ومنها أن الحسن أو الحسين أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخرجها من فيه وقال: "أما علمتَ" وفي نسخة أخرى" ما علمتَ))[4].

قال ابن مالك: "لا إشكال في هذا الحديث إلا في رواية من روى (ما علمتَ) فإن (أما) هذه مركبة من همزة الاستفهام وما النافية، وأفاد تركيبها التقرير والتثبيت. فكأن قائل: قد فعلت ثم استشهد ابن مالك بقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ ﴾[5].فيه معنى شرحنا لك صدرك، ولذلك عُطف عليه، وضعنا ورفعنا.

ومن روى (ما علمت) فأصله: أما علمتَ، وحذفت همزة الاستفهام، لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديرها، وعضّد ذلك ابن مالك بقوله تعالى: "﴿ وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ ﴾"[6]

قال أبو الفتح وغيره: "أراد أو تلك نعمة "[7].

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 482/2.

[2] سورة البقرة، الآية 6.

[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2007/3

[4] البخاري الصحيح، كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صرام النخل، رقم الحديث: 1485، ص365.

[5] .سورة الانشراح، الآية 1.

[6] سورة الشعراء، الآية 26.

[7] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص146.

وتحذف الهمزة عنده لثلاثة أوجه:

1-ما كان معناها ظاهرا، مثل قول ابن السكيت:

طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب؟

أراد: أذو الشيب يلعب؟

جواز حذف همزة الاستفهام نحو قول عمران بن حطان:

فأصبحت فيهم آمنا لا كعشرٍ أتوني فقالوا من ربيعة أم مضر.

أراد: (أمن ربيعة أم من مضر؟)

2-حذف الهمزة قبل ما النافية، عند قصد التقرير، نحو قول الشاعر:

ما ترى الدهر قد أباد معدّا وأباد القرون من قوم عادٍ[1]

والشاهد في قوله: ما ترى والأصل فيها أما ترى؟

3-حذف الهمزة في الكلام الفصيح، كقوله صلى الله عليه وسلم((يا أبا ذر عيرتة بأمه؟))[2]

و قول الرسول صلى الله عليه وسلم:((أتاني آتٍ من ربي فبشّرني أنه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: وإن زنى؟ وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق))[3]. أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم: أوَ إن زنى وإن سرقِ[4].

وخلاصة القول: إن النحاة أجازوا حذف الهمزة للاستفهام، و وافقهم في ذلك ابن مالك، وعضّد ما ذهب إليه بما ورد في الحديث النبوي الشريف.

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص147.

[2] البخاري الصحيح، كتاب الإيمان، باب المعاصي من أمر الجاهلية، رقم الحديث: 30، ص18.

[3] المرجع نفسه، كتاب اللباس، باب الثياب البيض، رقم الحديث: 5728، ص1473.

[4] ابن مالك، ص148،147.

الخاتمة

في ختام هذا البحث نذكر أهم النتائج التي تحصلنا عليها وهي كالآتي:

- لم يكثر القدماء من الاحتجاج بالحديث، ولم يعللوا سبب تركهم الاستشهاد به.

-كان احتجاج النحاة القدماء بالحديث الشريف في النحو والصرف قليلا.

-غلب على أكثر النحاة الاهتمام بالشعر والاحتجاج به، ولا يخفى أنه يوجد في الشعر الكثير من الضرورات والتأويلات، والأبيات المجهولة القائل، وبذلك فوّتوا على أنفسهم العناية الكافية بمصادر الاحتجاج الأخرى كالحديث النبوي الشريف.

-إن ادعاء المانعين للاحتجاج بالحديث النبوي في المجال النحوي بأن كثيرا من رواة الحديث كانوا أعاجم، فوقع اللحن في الأحاديث مغاير للحقيقة، ولا ينطبق على الواقع بعد أن تبين مدى التشدد وضبط الرواية وأدائها بألفاظها، وأن الصحابة كلهم فصحاء ويحتج بكلامهم، وأن الرواة الذين جاءوا بعدهم أكثرهم من العرب، وبعضهم من الموالي، وهذا لا ينفي عنهم التشدد والحذر في رواية الحديث.

-إن ما رآه المانعون من أسباب لعدم الاحتجاج بالحديث يتضح منها أنها أسباب غير مقنعة لا تعد دليلا كافيا يبرر انصراف النحاة عن الحديث، بعد الجهود العظيمة التي قام بها رجال الحديث من جمع الأحاديث وضبطها وتقديمها مصنّفة ومنظّمة، بالإضافة إلى أن النحاة لم يغفلوا عن الاستشهاد بالحديث تماما كما ادّعى هؤلاء، بل وُجد الحديث في مصنفات المتقدمين والمتأخرين على درجات متفاوتة.

-إن نحاة الأندلس كالسهيلي وابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى قد أجازوا الاحتجاج بالحديث النبوي وتوسّعوا فيه، واعتمدوه في وضع قواعد جديدة أو استدراك على القواعد التي وضعها الأوائل.

-بين موقف المانعين والمجوزين نجد لبعض العلماء موقفا وسطا لا يمنع بصورة مطلقة ولا يجيز بصورة مطلقة وإنما شرط لذلك شروطا، ومن هؤلاء أبو اسحاق الشاطبي وجلال الدين السيوطي.

-إن النحاة لم يختلفوا في فصاحة وبلاغة النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما اختلفوا في الرواية عنه بالمعنى، وإن الذين منعوا الاحتجاج بالحديث منعوه لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، ولو وثقوا به لأجروه مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية.

-إن النحاة المحدَثين أجازوا الاحتجاج بالحديث في النحو، وفق شروط ذكرها الشيخ محمد الخضر حسين وأقرّ معظمها مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

-إن من يدرس كتاب ابن مالك "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" يدرك أن هذا الكتاب من الكتب المهمة في النحو ، فقد أعطى للحديث الشريف ما يليق به من الاحتجاج، وانتصر للمسموع في وجه بعض الأحكام النحوية القياسية التي خالفت المسموعات.

-لم يتحيز ابن مالك إلى نحوي بعينه أو إلى مذهب دون آخر؛ فقد كان يخالف البصريين تارة و يوافقهم تارة أخرى، وقد كان يذهب مذهب سيبويه تارة ويخالفه أخرى، فهو لم ينتم إلى مذهب نحوي وإنما كان مجتهدا، وهذا يفسر لنا تعدد إجازاته وآرائه في المسألة الواحدة.

-يؤْثر ابن مالك جانب السهولة والوضوح في عرض الآراء في المسائل النحوية، ويبتعد كثيرا عن التعقيد، ويأخذ بظاهر النصوص دون تأويل.

-ينبغي أن يكون الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني بعد القرآن الكريم من حيث الاحتجاج بنصوصه في المجال النحوي.

قائمة المصادر

والمراجع

❖ القرآن الكريم رواية حفص

أولا: المعاجم والقواميس

1. الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1979م.

2. الشريف الجرجاني (علي بن محمد السيد)، التعريفات، تح: محمد صديق المنساوي، دط، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، دت.

3. الفيروز أبادي، (مجد الدين محمد بن يعقوب)، القاموس المحيط، د-ط، دارا لحديث، القاهرة، -1429هـ-2008م.

4. محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، 1405هـ-1985م.

5. ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم)، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003، ج3، (مادة حجج).

6. ياقوت الحموي(شهاب الدين عبد الله)، معجم البلدان،ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1324هـ-1906م.

ثانيا: الكتب

7. إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، دط، دار الفكر العربي، مطبعة الرسالة، دت.

8. إبراهيم فوزي، تدوين السنة، ط1، الرياض، 1994م

9. أحمد بن خلكان، ترجمة وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دط، دار الثقافة، بيروت.

10. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب، القاهرة 1988.

11. الأخفش الأوسط (أبي حسن سعد بن مسعدة)، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعه، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1411هـ-1990م.

12. الأزهري، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ-2000م.

13. الأشموني، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2، مطبعة مصطفى البابي، مصر، 1308هـ-1939م.

14. أميرة علي توفيق، نظام الجملة عند ابن هشام الأنصاري، دط، مكتبة الزهراء، 1391هـ-1971م.

15. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دت.

16. البخاري (أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل)، الجامع الصحيح، ط1، دار ابن كثير، بيروت،1423هـ- 2002م، كتاب الإيمان، باب كيف كان بدء الوحي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث.

17. البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1418هـ-1997م.

18. البغدادي عبد القادر، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ-1975م.

19. بكري الشيخ أمين، أدب الحديث النبوي، ط3، دار الشروق، بيروت لبنان، 1396هـ-1976م.

20. البيهقي، كتاب شعب الإيمان، تح عبد العلي عبد الحميد، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، 2003م.

21. تقي الدين بن قاضي شهبه، طبقات النحاة واللغويين، تح: محسن عياض، دط، مطبعة النغمات، بغداد، 1974 م.

22. الجاحظ، البيان والتبيين، تح: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، مصر، (1395هـ-1975م).

23. جمال الدين يوسف بن تغري، النجوم الزاهرة، دط، المؤسسة المصرية، 1962م.

24. جني أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط1، دار الكتاب المصرية، 1952م ابن

25. حاتم صالح الضامن، الاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، دط، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 1423هـ-2002م.

26. ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، دط، دار صادر، بيروت، دت.

27. الحنبلي عبد الحي بن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، دط، مكتبة القدس، القاهرة، 1350هـ.

28. أبو حيان، ارتشاف الضرب، تح رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1418هـ-1998م.

29. خالد بن عبد العزيز السعيد، تأصيل بحث المسائل الفقهية، ط1، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، 1431هـ-2010م.

30. خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، دط، مطبوعات جامعة الكويت، 1314هـ-1984م.

31. خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د ط، دار الرشيد للنشر، العراق، 1981.

32. الخطيب البغدادي، (أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت)، الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، دط، المكتبة العلمية المدينة المنورة، دت.

33. الدماميني (محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر)، تعليق الفرائض على تسهيل الفوائد، تح: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، القاهرة، 1430-1983.

34. الراغب الأصفهاني (أبي القاسم حسين بن محمد)، تح: مركز الدراسات والبحوث، دط، مكتبة نزار المصطفى، د ت.

35. الزركلي(خير الدين بن محمود بن محمد بن علي)، الأعلام،ط15،دار العلم للملايين، 2007.

36. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)، المفصّل في علم العربية، دط، مطبعة التقدم، مصر، 1323هـ.

37. سالم محمد صالح، أصول النحو-دراسة في الفكر الأنباري-، ط1، دار السلام، القاهرة، 2006م.

38. سامي عوض، المفصّل في علمي النحو والصرف، ط1، منشورات جامعة تشرين، سوريا، 1993.

39. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م.

40. سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، دار الفكر، دمشق، 1383هـ-1964م.

41. سعيد جازم الزبيدي، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ط1، دار الشروق، عمان، د ت.

42. سليمان ياقوت، مصادر التراث النحوي، د-ط، دار المعرفة الجامعية، 2003.

43. السهيلي (أبو القاسم)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام،ط1، جامعة الكويت، 1387هـ-1967م.

44. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م.

45. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الاقتراح في أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دط، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ-2006م.

46. السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد احمد جاد المولى، دط، دار الجيل، بيروت، د ت.

47. السيوطي، تدريب الراوي في تقريب شرح النواوي، تح أبو قتيبة محمد الفاريابي، دط، دار طيبة للطباعة والنشر، دت، 361/2.

48. السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ-1998م

49. الشاطبي(أبو اسحاق ابراهيم بن موسى) ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح عياد بن عيد الثبيني، ط1،دار معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي، 1428هـ-2007م

50. الشجري، الأمالي، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1413هـ-1992

51. شرف الدين علي الراجحي، مصطلح الحديث وأثره على المصطلح اللغوي عند العرب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1983م

52. شمس الدين الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ط1، مكتبة الخانجي، مصر، 1351هـ.

53. صالح بالعيد، في أصول النحو، د-ط، دار هومه، الجزائر، 2005.

54. صالحي عبد الرزاق، الشاهد الشعري في النقد والبلاغة قضايا وظواهر ونماذج، دط، عالم الكتب الحديث، عمان، 2010.

55. الصبان (أبي العفان محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1417هـ-1997م.

56. صبحي الصالح علوم الحديث ومصطلحاته، ط2، دار العلم للملايين بيروت، 1999م.

57. صلاح الدين الصغير، الوافي بالوفيات، دط، النشرات الإسلامية، 1381.

58. طاهر الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، ط1، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، 1995م.

59. طه الراوي، (نظرة في النحو)، المجمع العلمي العربي، سبتمبر1936، العدد: 9-10.

60. عبد الرحمن الحجي، التاريخ الأندلسي، ط2، دار القلم، بيروت، 1402هـ.

61. عبد العال سالم مكرم، المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ط2، مؤسسة الرسالة، الكويت، 1410هـ-1991م.

62. عبد المجيد العبادي، المجمل في تاريخ الأندلس، ط2، 1964م.

63. ابن عصفور الاشبيلي (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي)، شرح جمل الزجاجي، دط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دت.

64. ابن عقيل (بهاء الدين)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1420هـ-1982م.

65. ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، 1400هـ-1980م.

66. العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشاعر، ط1، دار البشير، عمان 1410هـ-1990م.

67. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ط1، دار غريب، القاهرة، 2006.

68. الفاسي (أبو عبد الله محمد بن الطيب)، فيض نثر الانشراح من روض طيي الاقتراح، تح: محمد يوسف الفجال، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي، 1421هـ-2000م.

69. الفراء (أبو زكريا يحي بن زياد)، معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط1، دار السورون، 1955م.

70. الفراء، معاني القرآن، تح محمد علي النجار، دط، الدار المصرية، مطابع سجل العرب، 1966م.

71. ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري)، تأويل مختلف الحديث، ط2، المكتب الإسلامي –مؤسسة الإشراف، 1419هـ-1999م.

72. القسطلاني (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط7، مطبعة بولاق، 1904م.

73. لبيد السعيد، المصحف المرتل بواعثه ومخططاته، دط، دار الكتاب العربي، القاهرة، دت.

74. ابن مالك (جمال الدين الأندلسي)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ.

75. ابن مالك، إكمال الإعلام بتثليث الكلام، ، تح: سعد بن حمدان الغامدي، ط9، مكتبة المدني، جدة، 1404هـ.

76. ابن مالك، الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد، تح: حسن تورال وطه محسن، دط، مطابع النعمان، 1972م.

77. ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، 1387هـ-1967م.

78. ابن مالك، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، 1410-1990.

79. ابن مالك، شرح الكافية الشافية ،تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دط، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1402هـ-1982م.

80. ابن مالك، مقدمة تحقيق شرح كتاب التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي مختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، 1410هـ-1990م.

81. المبرد (أبي العباس محمد بن يزيد)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، القاهرة، 1415هـ-1996م.

82. مجاهد عبد الكريم، علم اللسان العربي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

83. محمد ابراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي،ط1، دار البيان العربي، جدة، 1405هـ-1986م.

84. محمد إبراهيم عبادة، النحو التعليمي في التراث العربي، دط، منشأة المعارف، الإسكندرية، دت.

85. محمد الخضر حسين، (الاستشهاد بالحديث في اللغة)، مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد الثاني، 1355هـ-1937م.

86. محمد الزفزاف، التعريف بالقرآن والحديث، ط4، مكتبة الفلاح، الكويت، 1984م.

87. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، دط، مؤسسة الرسالة، 1422هـ-2001م.

88. محمد حسين الخضر، دراسات في العربية وتاريخها، ط2، المكتب الإسلامي مكتبة دار الفتح، دمشق، 1380هـ-1960م.

89. محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ط3، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983.

90. محمد شكري الألوسي، إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد، تح: عدنان عبد الرحمن الدوري، دط، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1402هـ-1982م.

91. محمد عبد الله عنان، كتاب عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، دط، القاهرة، 1384هـ.

92. محمد عجاج بن محمد تميم الخطيب، السنة قبل التدوين، دط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1400هـ.

93. محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، دط، عالم الكتب، القاهرة، 1972م.

94. محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، دط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1378هـ.

95. محمود أحمد نحلة، أصول النحو العربي، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 1987.

96. محمود الفجال، الحديث النبوي في النحو العربي، ط2، دار أضواء السلف، الرياض، 1997م.

97. مخلوف محمد بن محمد، النور الزكية في طبقات المالكية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003.

98. المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ-1992م.

99. المرادي، توضيح المقاصد والمسالك في ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1466هـ-2001م.

100. مصطفى سعيد الخن واللحام بديع السيد، الإيضاح في علوم الحديث والإصلاح، ط 5، دار الكلم الطيب، بيروت، 2004 م.

101. ابن هشام ا لأنصاري(أبو محمد عبد الله جمال الدين)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1383هـ-1963م.

102. ابن هشام ا لأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكوخ للطباعة والنشر، 1382هـ.

103. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط1، الكويت، 1421هـ-2000م.

104. أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة تح، لجنة إحياء التراث العربي، ط5، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1401هـ-1981م.

105. ابن يعيش (موفق الدين ابن علي ت 643هـ)، شرح المفصّل، دط، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دت.

ثالثا: الرسائل الجامعية

106. إسماعيل محمد البشير، الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية1421م.

107. دراغمة محمد ناجي حسين، الحياة الاجتماعية وأثرها في أمثلة النحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، رسالة ماجستير في اللغة العربية جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012م.

رابعا: المجلات

108. بصير نور الدين، (رد شبهات المشككين في الاحتجاج بالحديث في الدرس النحوي) مجلة الإنسان والمجال، أبريل 2015، العدد 1.

109. محمد صالح شريف العسكري، (الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين)، آفاق الحضارة الإسلامية، العدد الثاني، 1431هـ.

110. هشام فالح حامد، ترك الاستشهاد بالحديث الشريف ظاهرة أندلسية، مجلة مداد الآداب، العدد 10.

الفهارس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الموضوعات

الأية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡ ﴾	البقرة	288	8
﴿ مَا كَانَ لِلۡمُشۡرِكِينَ . . . عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلۡكُفۡرِ ﴾	التوبة	17	8
﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾	الجاثية	13	12
﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾	يوسف	2	18
﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ . . . بِهَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ أَسَفًا ﴾	الكهف	6	21
﴿ وَأَمَّا بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثۡ ﴾	الضحى	11	21
﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾	النازعات	5	22
﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡغَٰشِيَةِ ﴾	الغاشية	1	22
﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾	النساء	80	33
﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ ﴾	النحل	44	33
﴿ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ﴾	ص	86	34
﴿ لَّوۡلَا كِتَٰبٞ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمۡ فِيمَآ أَخَذۡتُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾	الأنفال	68	78
﴿ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ . . . فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾	النور	14	78
﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾	النساء	1	78
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾	البقرة	6	78
﴿ وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا ﴾	الزخرف	43	81
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ ﴾	المنافقون	6	84
﴿ يَقۡدُمُ قَوۡمَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَأَوۡرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾	هود	98	87
﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾	فاطر	41	88
﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾	مريم	17	89
﴿ وَطَآئِفَةٞ قَدۡ أَهَمَّتۡهُمۡ أَنفُسُهُمۡ ﴾	آل عمران	154	93

﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾	محمد	21	93
﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ﴾	الكهف	71	94
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ ﴾	الكهف	96	95
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ ﴾	الكهف	96	95
﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا ﴾	الكهف	96	95
﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ ﴾	الأحقاف	11	95
﴿ وَلَا عَلَى . . . لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾	التوبة	92	95
﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ ﴾	التوبة	92	95
﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾	الجمعة	11	96-95
﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾	مريم	39	96
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ . . . مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾	آل عمران	156	96
﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾	الحجر	2	97
﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾	الإسراء	1	100
﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾	التوبة	109	100
﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾	البقرة	71	106
﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	التوبة	117	106
﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ﴾	النور	35	106
﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾	الحج	72	107
﴿ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾	الجن	19	108
﴿ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾	الإسراء	74	107
﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾	إبراهيم	47	114
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ . . . أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾	الأنعام	137	115

﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾	الفجر	22	116
﴿ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴾	الفرقان	25	116
﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾	البقرة	197	116
﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾	يوسف	82	117
﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾	الشعراء	4	119
﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ . . . مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ﴾	هود	08	121
﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾	الأنبياء	57	122
﴿ وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾	آل عمران	158	121
﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾	البقرة	35	126
﴿ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ﴾	البقرة	40	126
﴿ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾	الأعراف	134	126
﴿ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ ﴾	يوسف	97	126
﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾	النحل	28	126
﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	النساء	73	125
﴿ يَٰلَيْتَنِى مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا ﴾	مريم	23	125
﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ﴾	آل عمران	119	126
﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾	البقرة	6	128
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	الانشراح	1	128
﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ ﴾	الشعراء	26	128
﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ ﴾	الزمر	39	127

فهرس الأحاديث

الحديث النبوي	رقم الصفحة
((إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى))	22
((خذها بما معك من القرآن))	42
((ويتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار))	45
((كاد الفقر أن يكون كفرا))	55
((لولا أن قومك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم))	55
((إذا وسّع الله عليكم فأَوْسِعوا .....، في إزار وقِباء))	88
((لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض))	90
((فبينا أنا على جرف نهر إذا رجل يصلي))	92
((دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النار))	92
((يا ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك))	95
((يا رُب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))	99
((مثلكم ومثل اليهود والنصارى ..... قيراطين ألا لكم أجركم مرتين))	101
((أرأيتكم ليتكم هذه؛ فإن على رأس مائة سنة منها))	102
((يا عائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين))	104
((ما كدت أن أصلي العصر، حتى كادت الشمس أن تغرب))	106
((فما كدنا أن نصل إلى منازلنا))	107
((والبرمة بين الأثافي قد كادت أن تنضج))	107
((سمعت أذناي وأبصرت عيناي رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تكلم))	110
((أرأيتم لو أن نهرا بباب أحدكم، ..... يمحو الله بها الخطايا))	112
((هل أنتم تاركو إلي صاحبي))	113
((عهدي بالماء أمس هذه الساعة))	117
((من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه))	119
((إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق))	119
((وقيصر ليهلكنّ ثم لا يكون قيصر بعدُ))	122

((ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني))	122
((ومنها أن الحسن أو الحسين ..... نسخة أخرى" ما علمتَ))	128
((يا أبا ذر عيرتة بأمه؟))	129
((أتاني آتٍ من ربي فبشّرني ..... وإن سرق))	129

العنوان **رقم الصفحة**

شكر وعرفان

مقدمة.....أ

مدخل

مفاهيم ومصطلحات

أولا- تعريف المصطلحات 6

ثانيا- أغراض الاحتجاج 13

ثالثا – دائرة الاحتجاج 14

رابعا- مصادر الاحتجاج 17

خامسا – الحديث النبوي الشريف.....21

سادسا – تعريف المسائل النحوية.....29

الفصل الأول

موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث

أولا- موقف القدماء من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.....35

ثانيا- موقف المانعين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.....38

ثالثا- موقف المجيزين للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.....45

رابعا- موقف المتوسطين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.....53

خامسا- موقف المحدثين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.....57

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك

أولا- التعريف بابن مالك.....66

ثانيا- التعريف بالكتاب.....74

ثالثا- دراسة المسائل.....86

الخاتمة.....131

قائمة المصادر والمراجع.....134

فهرس الموضوعات.....145